

مبادئ الديمقراطية الاجتماعية

في القرن الحادي والعشرين

ترجمة "مسودة بريمن الصادرة في سنة 2007 لإعداد البرنامج السياسي الجديد للحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا (SPD)" في مجال علم الدولة لإدارة المجتمع والحزب ومقاليد الحكم فدفة العولمة.

الترجمة والتمهيد إلى اللغة العربية

الدكتور لطيف الوكيل

Prinzipien der sozialen Demokratie im 21.
Jahrhundert.

„Bremer Entwurf“ für ein neues Grundsatzprogramm
der Sozialdemokratischen Partei Deutschlands.
(SPD, Januar 2007)

Übersetzung in das Arabische und Einleitung:
Dr.rer.pol. Latif Al-wakeel

حقوق الطبع والاستنساخ والنقل والترجمة والنشر محفوظة للكاتب
ولا يُسمح بالنشر والتخزين الالكتروني للكتاب أو لبعض من أجزائه.

هنا استجابة لكثرة الطلبات من قبل الجيل العربي الجديد الثائر في
ميادين التحرير وساحات التغيير يجيز الكاتب والمتجزم جامعة ابن رشد
نشر الكتاب والسماح للقارئ من دخول صفحة الجامعة فصفحات
الكتاب بالكامل ولمدة زمنية محدودة.
الدكتور لطيف الوكيل الثلاثاء، 29 آذار، 2011

في أدناه كلمة شكر ألمانية للأستاذ ورئيس جامعة برلين سابقاً أ.د. هايو
ريزار

أستاذي الذي أوصى رئاسة الجامعة قسم العلاقات الخارجية بمنحي
التصريح في كلية العلوم الإسلامية لمدة سمستين تدريس وإدارة
سمنار لتعليم اللغة العربية
وفي هذا المجال ترجمت هذا الصرح الأيديولوجي.

الدكتور لطيف الوكيل تشرين الأول 2010

Danksagung

Ich danke dem Präsidialamt der FU-Berlin, das meine Tätigkeit als Dozent im Seminar für Arabischsprachunterricht am Institut für Islamwissenschaft bewilligte. Mein besonderer Dank geht an Herrn Professor Dr. Hajo Riese, der meinen Antrag befürwortete.

Darüber hinaus danke ich dem Thomas Isenberg Abgeordnetenhaus für die Projektförderung bei der Fertigstellung und Veröffentlichung der Arbeit.

Dr.Latif Al-Wakeel, Berlin im Oktober 2010

الترجمة من لغة العلوم السياسية والاجتماعية في اللغة الألمانية وإعداد
المصطلح العلمي لعلوم السياسة والاجتماع والاقتصاد إلى اللغة العربية
الدكتور لطيف الوكيل - أستاذ العلوم السياسية/جامعة برلين

مبادئ الديمقراطية الاجتماعية

في القرن الحادي والعشرين

إن هذا الجهد الذي تسوغه حاجة عالمنا العربي إلى الرؤى السياسية
المتطورة،

هو هدية إلى الشعب العراقي رائد الديمقراطية في عالم الدكتاتورية.
د. لطيف الوكيل دكتوراه في علوم الدولة خريج كليتي الاقتصاد
والعلوم السياسية والاجتماعية. الطبعة الثانية المنقحة.

أستاذ محاضر

جامعة برلين FU-Berlin OSI

مقدمة الكاتب

مبادئ الديمقراطية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين

*** إنّه ثورة علم كماء لصحراء العربية ***

الديمقراطية الحقيقية كُبعد الشمس الموزون يخدم الأرض وما عليها من دون التعرض لمصالحها. الديمقراطية الحقّة تمنح الحرية وترسي قواعد المساواة والعدالة التي تؤدي إلى تضامن المجتمع الذي يحمل الأمان كقاعدة للرخاء الاقتصادي ورفاهية المجتمع الحر. والديمقراطية مسالمة تخدم ولا تتعارض مع الأديان والقوميات ولا تضع بلدا في تعارض مع دول الجوار. فالديمقراطية التي صانته مجتمعاتها بناء على صيانة كرامة المواطن، لديمقراطية تعزز السلم العالمي والتضامن الدولي وتضمن صيانة حرية الرأي وحرية الانتخابات وبقية قائمة الحريات بكاملها.

ومن يدعي أنه الديمقراطية فليقدم أولا ما جاء في أعلاه.

[مصدر هذا الصرح العلمي ونصه العربي المترجم عن اللغة الألمانية هو مسودة مدينة بريمن الصادرة في سنة 2007 للبرنامج السياسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا].

في العالم الصناعي الغربي يتداول مقاليد الحكم (رئاسة الوزراء والجمهورية) حسب نتائج الانتخابات أحد الحزبين أما حزب الديمقراطية المحافظة التي تعني الحفاظ على القيم النفيس وعلى القيم الاجتماعية الموروثة (الديمقراطية المسيحية) منطلق أحزاب المحافظين كالحزب الجمهوري في أمريكا والمحافظين في بريطانيا والمسيحي في ألمانيا أو حزب الديمقراطية الاجتماعية كالحزب الديمقراطي في أمريكا والعمال في المملكة المتحدة والديمقراطية الاجتماعية في ألمانيا (الديمقراطية الاشتراكية)، التي تُعد أكثر إنسانية وملاءمة لعالم الدول النامية، حيث الأنفع للأخيرة هي نُظم حكم أحزاب الديمقراطية الاجتماعية في النمسا وسويسرا وألمانيا ودول شمال أوروبا الاسكندنافية. لذا وجدنا هنا أهمية هذه الترجمة وتقديم مبادئ الديمقراطية الاجتماعية وتجاريبها الأساس لتلك الأحزاب.

يسعى كل من الاتجاهين أحزاب الديمقراطية المحافظة والديمقراطية الاجتماعية، إلى قيادة دفة العولمة على وفق برنامجه السياسي وعلى الرغم من أن جميع تلك الأحزاب علمانية المبدأ رأسمالية المنهج، لكنها تهتم بمتطلبات وشعائر جميع الأديان كاهتمامها بالحضارات والفنون الجميلة خدمة لمجتمعاتها.

بعد أن نشرت "الرابطة الديمقراطية للاقتصاد والحضارة بين العراق وألمانيا" بعض من صور صفحات هذا الكتاب المقدمة في أدناه،

ورد في كثير من وسائل الإعلام العربية نشر تلك المقدمة الموجودة في مقالتي الموسوم "مبادئ الديمقراطية الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين"

يبدأ هذا الكتاب بمقدمة من الكاتب المترجم توجز الوضع السياسي السائد في العالم الغربي فيلتقط منه اتجاه الوسط الديمقراطي، الذي يسعى إلى صيانة المجتمع بناءً على صيانة كرامة الإنسان.

بعد ذلك يجد القارئ دراسة موجزة من الزميل بروفيسور دكتور تيسير الألوسي يعرج فيها على تطور الاشتراكية الديمقراطية التي تضم أفكار المنظومة الاشتراكية، كون قاعدة الاتجاهين الديمقراطية الاجتماعية¹ والاشتراكية الديمقراطية هي الاشتراكية الأممية، التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا. لذا فإن تقديم الألوسي هنا فيصل ضروري، إلا إن الكاتب يلتزم من جهة النص الأصلي بالترجمة الحرفية والواقعية، وحيث تدور هذه النظم السياسية والمنهج السياسي لها في المجتمع الغربي، لذا فإن نعتها (ترجمتها) واختيار مصطلح الديمقراطية الاجتماعية يطابق الأصل. وحيث تُقِيم الثانية بالأكثر اشتراكية والأقل ديمقراطية والأولى بالعكس.

صمّم غلاف هذا الكتاب تلميذنا الناشر إدريس عمر.

¹ هنا الديمقراطية الاشتراكية هي الديمقراطية الاجتماعية الأخيرة تشكل النظام السياسي الألماني

ونهض بالنشر الإلكتروني مسؤول إعلام الرابطة الديمقراطية للاقتصاد والحضارة بين ألمانيا والعراق المهندس أريج الطائي.

لقد استغرقت ترجمة وإعداد وتقديم كتاب من 190 صفحة، عشرة شهور من العمل النوعي المتصل، وذلك في أثناء السمينار الذي قدمته لمدة سنة، في كلية العلوم الإسلامية (لتعليم اللغة العربية) جامعة برلين. هذا الكتاب يطرح آلية سياسية لكيفية تنظيم المجتمع الديمقراطي وتطويره من قبل الدولة والشعب. وفي أثناء الترجمة كنت أرسل الفصول المترجمة تباعا إلى أحد مؤيدي الاتحاد الوطني الكردستاني، كي تتواصل ترجمته من العربية إلى اللغة الكردية وقد تطوع لدعم الفكرة. إن نظام جمهورية ألمانيا الاتحادية رُقي ينسجم مع العراق الجديد ونبراس لنظامه السياسي.

والثقافة خير عام مُشاع وان تعزيزها مهمة المجتمع المدني والدولة والنخبة المثقفة، وليس بالأخيرة تُقاس نسبة الوعي السياسي الديمقراطي والحضاري حسب، بل بثقافة كل الشعب. فالشعب كجسد وفكر الإنسان الواحد قد يخطئ فيعود إلى الا إنسانية أو يمرض فيحتاج إلى حُكماء العلوم الاجتماعية والسياسية، لتخليصه من الآفات الاجتماعية ووقوعه النُظم السياسية الجائرة ومواصلة البحث في تطوير الاقتصاد الاجتماعي فالحضاري.

لذا أنشر عملي بلا مقابل منذ سنين على صفحات الانترنت، ليكون لكل الناس وعلى الأخص الطبقة المُعدمة التي تشكل قاعدة الهرم الاجتماعي والتي فقدت منذ سقوط صنم الدكتاتورية 5500 من علمائها وكفاءاتها العراقية. فيما البديهة تؤكد أنّ المجتمعات تتطور وتقوى كلما ازداد علماءها وتضعف فتتلاشى كلما نقصوا فتصبح بالعمّة دنياها.

العلم شُعاع مُشاع والاعتراف بالجهل قاعدة الفلسفة التي تقود إلى البحث عن علم متطور أو فن أو فكر جديد.

فكيف نتمكن من تطبيق الديمقراطية تطبيقاً صحيحاً إذا لم نعرفها ونعقلها مُسبقاً؟

وإجابتنا، لا تريد من القارئ اتخاذ هذه الأفكار ديناً أو عقيدة أو مبدأ وإنما إثرائه علمياً كي يتمكن من التمييز بين السياسات والنظم الاجتماعية وتقييمها بالمقارنة.. والمفارقة الأخيرة حضارة ورثناها من القرآن والفرقان.

بما أن التراكم الحضاري لمجتمع البشرية مُستديم، تحصل طفرات حضارية، يُعبر عنها بالثورة كانفلاق فيزيائي أو نمو التطور الاجتماعي، كلتاهما تظهران على شكل علم مُنتظم وفي كتاب كي تفهم الناس بعضها فتطور هيكلتها الاجتماعية والسياسية لما يُسعد الإنسان. كُتب عبّرت عن التراكم الحضاري للبشرية بلغة عصورها الغابرة، كملحمة جلجامش وقصة سفينة النبي نوح (ع)، والنبي إبراهيم (ع) أول من بنى بيوتا لعبادة الموحدين، بيتي الله المسجد الأقصى والكعبة. بالمقابل الأهرام والجنائن المعقدة، لا تكمن قيمة هذه المعالم الحضارية في قدمها وإنما هي دليل على قدم التراكم الحضاري للشعوب والمجتمعات التي بنت تلك الصروح العمومية كخير مُشاع.

كالفلسفة الإغريقية لسقراط وأفلاطون وأرسطو، الذين أوجدوا علم البحث في ما تضرر ذاتية النفس (أي أستدل على ما أريد بعد أن أعرف من أكون) وعلم المنطق (Logik) إغريقي اللغة علم القوانين وهيكله مسلسل حلقات الفكر الصحيحة الواضحة المعقولة تباعا) وقد كان رافداً وافداً منذ أربعة قرون قبل ظهور الإنجيل الذي حمل أفكار التوراة التي سبقته، بعدهما جاء القرآن متكاملًا بهما وفي لغة عصرية متطورة كي نعقل. الكلمة الأولى في القرآن وأول جملة أمر اقرأ، وما قد يكون هذا السلطان الذي ننفذ به أقطار السماوات والأرض سوى العلم، وبغيره لا نفاذ، فأين التناقض المزعوم بين كلام الله والعلمانية التي تعتمد العلم؟ لكن السياسة التي أساءت استعمال الدين أدت إلى نحر المساواة والعدالة والتضامن التي جاءت الأديان بها، فأصبح فصل الدين عن الدولة، مبدأ ضروري تتطلبه ديمقراطية عصرنا. إن مجتمعات عالمنا فخورة بتلك الإنجازات الحضارية لدرجة التقديس.

لذا تستمد دساتير عصرنا شرعيتها من تلك الكتب. لقد جاءت ثورة الإمام الحسين (ع) لتؤكد بأن الإسلام ديمقراطي (الدولة الراشدية وخلفاءها المنتخبين) ويرفض الدكتاتورية وتوريث الحكم. إن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية مستوحاة أيضا من القرآن الكريم، ولكن بلغة أكاديمية عصرية. لقد سبق وان نطق القرآن لغة التوراة والإنجيل بلغة العصر الذي كان قبل 1400 سنة سائدا. ولذا فمن الضروري ألا يبقى تعليم الدين حكراً على رجال الدين كي لا يتحول الدين إلى تلقين لذهن خامل قليل العقل. ولكون التعاليم الدينية تشكل حيزا كبيرا من كل دستور لكل دولة في هذا العصر.

أوليست الحقيقة المطلقة التي يعلمها الحي، هي الموت لكل المواد والأجساد الحية، ولا تنتهي الحياة الدنيا بالممات فإننا خلقتنا كي نُطور. وطور سنين وهذا البلد الأمين.

الأخير يعني البلد الأمين على حضارته. وقد لا يكون آمنة كالعراق وأفغانستان حيث تحطيم تراث البشرية الحضاري (الآثار) فيهما. لقد سخط الله على الإمبراطورية الرومانية حتى أصبحت رمادا، لأنها حطمت المعالم الحضارية الفرعونية إبان سقوط الأخيرة واحتلال مصر من قبل الرومان، بعكس الإسلام الذي حافظ على ذلك التراث الحضاري للإنسانية.

ليس المهم بمكان اسم اللغة وإن كانت هي أول اختراع إنساني، وإنما ما تحمل اللغة من علم وثقافة كالأدب وإيقاع النطق والموسيقا والتمثيل والغناء والشفافية ثم كل أنواع الإبداع هي فنون خلاقية (ولا يقدر على خلق النسبة إلا المطلق كالفكر) لها لغة واحدة كما الكرة الأرضية واحدة والرب واحد وإن تعددت الأديان.

تُقيّم المجتمعات والدول في هذا العصر بنسبة رأسمالها البشري إلى جانب عناصر الإنتاج الثلاث العمل والأرض ورأس المال، ولقد أصبح رأس المال البشري تحديدا (التكنوقراط) العنصر الرابع للإنتاج في قرن العولمة والتقنية المُستديمة.

تُقيم العملة الصعبة بكمية ونوعية الأوراق النقدية والمالية والمعادن النفيسة وبلاستقرار السياسي، إلا إن المجتمعات الغنية الراقية، تُقيّم بعدد العلماء والأيدي الماهرة والفنانين والكفاءات التكنوقراطية والحضارية. فشعب بلا علماء هو الأفقر والمُستضعف ولا حول ولا قوة له. وبلازدهار وزهاء دور العلم والأدب والفن والعبادة ومعالمها، تُقيم البلدان.

يمتاز المجتمع العراقي بالنوعية البشرية فهو أصلا يتكون من 154 قومية ودين ومذهب وهذا غنى حضاري، لذلك وجب على العراق الاهتمام أكثر بأقل (الأقليات) إي بأصغرهن، كي لا تندثر إحداهن فيخسر العراق احد ألوانه النادرة. مثلا لغة النبي عيسى (ع) أرميش مازالت تُنطق، ولكن فقط في العراق، وكم هو حجم خسارة الجريمة

التي تهجر المسيحيين باليمنى وتفتح لهم باليسرى ابواب اللجوء في كثير من الدول كما حصل ليهود العراق في متحف ومنجب الحضارات يعيش الصابينة المنذائين يحملون في ذهنيتهم وايمانهم (تقديس الماء) تعاليم النبي زكريا وابنه الذي امتاز بتسمية الله له يحيى عليهما السلام، تلك الاسرة الطاهرة عمدت بالماء المقدس الوليد عيسى ابن مريم عليهما السلام.

إن المجتمع العراقي جميل مُلون كتضاريس العراق التي توحى للخيال قصص ألف ليلة وليلة التي تجد كل تضاريس وأجواء الكرة الأرضية وما حولها حول بغداد. تزداد الصورة جمالا كلما كثرت ألوانها، وان أجمل الطيور والأسماك وأثمنها هي المُلونة، نزرع الورد بكلفة عالية لما له من ألوان زاهية وهي فنون الطبيعة كالرسم والنحت كإبداع التطور الاجتماعي الحضاري الخلاق.

وقد يكون لذلك أو على الرغم من ذلك، استضعفت النفسية العراقية بالقهر كي تفقد ثقها بالنفس الغنية لأنها تملك النهرين والنفط و لها من التراكم الحضاري فهي التي أوجدت أول دولة في العالم. هي الشرق الأوسط وهي الجذور والأعراق فعروق البشر والشجر نمت أولا في العراق العريق. لذا اسم العراق أزلي بشهادة السومري.

إن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية هي الحرية والمساواة والعدالة التي تؤدي إلى التضامن ومن ثم الأمان فالرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي في مجتمع ديمقراطي اشتراكي حُر. إنه طرح عصري علماني أي علمي إنساني ولا يتناقض مع الطرح الديني، لأن المبادئ أعلاه سبق و أن جاءت في الكتب السماوية وغيرها من الكتب الفلسفية. الله نور والعلم نور.

إن الديمقراطية الاجتماعية هي أساس لدولة المجتمع دولة القانون التي تضمن إجراء الانتخابات الحرة النزيفة و حرية الرأي، لأن جميع هذه المبادئ السياسية وهيكلتها القانونية تركز على أول مبدأ وأول لبنة من القانون الدستوري الألماني، ألا وهو صيانة كرامة الإنسان وهذا القانون يتكون من ثلاثة بنود صيانة حرمة الجسد وصيانة حرية الرأي أي

حرية العقيدة والدين والرأي السياسي والحضاري والفني وان التعلّم والثقافة والعلم حقٌ مُشاع لكل مواطن كي يصبح مُعظم الشعب من خريجي الجامعات والمعاهد ولا تكتمل صيانة كرامة الإنسان إلا بدخل شهري نقدي يكفي للعيش بكرامة ولكل إنسان منذ الولادة حتى الموت بكرامة... الدولة تضمن كل ذلك إذا لم يستطع المواطن تدبيره لنفسه. إن تلك الأفكار ليست بفلسفة طوباوية نتمناها للعراق والدول النامية وإنما هي حقيقة عملية ومرسخة في الدستور الألماني، لذا أدعو إلى تشكيل حزب الديمقراطية الاجتماعية في العراق واتخاذ هذا البرنامج لما ينسجم ومعطيات العراق الطبيعية والاجتماعية. من جهة أخرى، لا توافق ولا تدعو الأحزاب الألمانية إلى نشر وترجمة برنامج ومبادئ الحزب التي يحتويها هذا الكتاب، وإنما جاء كمادة علمية لتدريسها في الفصل الدراسي السابق والحالي في قسم العلوم السياسية كون ذلك حق مشروع للأساتذة. ولكن لما يحمل الكتاب من ثروة علمية للشعب العراقي خصوصا والعرب عموما والآن هي فرصة العراق، أتحمل مسؤولية وضعه هدية بين يدي الشعب العراقي رائد الديمقراطية في عالم الدكتاتورية.

هنا في هذا الكتاب أكثر من مجرد ترجمة إنها من الفن حيث ترجمت مصطلحات علمية معقدة إلى لغة عربية ومفهومة، مفهومة من قبل شعب عانى من الدكتاتورية العسكرية و آخر مراحلها هي الفاشية التي ولدت الإرهاب وليد الدكتاتورية العسكرية الفاشية.

لقد شارك في كتابة هذا الصرح العلمي وتطويره على مدى مئة وخمسين عاما، ساسة وأساتذة و مُفكرو علوم السياسة والاجتماع والفلسفة والاقتصاد السياسي وأدباء ومؤرخو الحركات الثورية والنضال السياسي من أجل الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا وأمريكا الشمالية. إن تلك الرؤى ضرورية لمجتمعات تعاني معاناة اجتماعية ووطنية كالدول النامية...

فضلا عن ذلك يعاني المجتمع العراقي من تركة سياسة البعث الشمولية ولمدة 35 سنة. وهذا ما جعل رئيس الوزراء السيد المالكي يقول بأنهم

(أي البعثيون المبرقعون بلافتات دينية، دعاة التطرف الطائفي) "هم أسوأ من القاعدة" قبله قال السيد عبد العزيز الحكيم (وهو الأعراف برجال الدين سياسياً، لذا انتخبوه رئيساً لهم) قال عن البعثيين "هم خلعوا الخاكي ولبسوا العمام".

إن شبيه الشيء منجذب إليه كمنظمة مجاهدي خلق وتنظيم القاعدة وتساوقاً بهذا المنوال استغلّت فحطت منظمة أمريكية (تواجد الجيش الأمريكي) في العراق مركز شبكتها وهي تبرر الإرهاب بالديانة المسيحية إلى جانب تنظيمات إرهابية ومرترقة عالمية وشركات حماية تستهتر بالقانون وحرمة المواطن إلخ.. وما جلب البعث من بعثيين غير عراقيين وإرهابيين الدكتاتوريات العربية التي كانت تشجع عسكرة حزب البعث المنحل على الحروب، هذا ما جعل أرض العراق بديلاً للأرض الأمريكية، كساحة حرب عالمية ضد الإرهاب العالمي. والأخير سبب بقاء الاستخبارات والقوات الأجنبية. وهذا ما أكده جورج بوش علناً عدة مرات بأنه سيضطر إلى مقاتلة الإرهابيين على الأرض الأمريكية، إذا لم يقاتلهم على أرض العراق.

لا حول ولا قوة إلا بالله، إلا أن الله يشترط على المجتمع العراقي أي القوم أن يغيروا ما بأنفسهم قبل أن تنزل رحمة الله عليهم. إن نشر هذا الكتاب والتنوير هو ردنا على المجرمين الذين أرادوا إطفاء نور الله بقتلهم لزملائنا الـ 5500 الشهداء.

الدكتور لطيف الوكيل

مفكر وكاتب إعلامي أستاذ في الاقتصاد السياسي والإجتماع السياسي
جامعة برلين

رئيس قسم العلوم السياسية جامعة بن رشد هولندا
مؤسس ومدير الرابطة الديمقراطية للاقتصاد والحضارة بين العراق
وألمانيا.

برلين تشرين الثاني 2010

alwakeel@zedat.fu-berlin.de www.vdwk.com

الدباجة

تخطيط الديمقراطية الاجتماعية لطرق العولمة واستراتيجيتها:
العولمة سمة عصرنا بامتياز وعاصفة الكرة الأرضية التي تدور حول
الأرض
العولمة ضرورة الاقتصاد الرأسمالي الحر وهي تستمد طاقتها من
المنافسة الاقتصادية الحرة.

فهي تدير بنظام اقتصادي سياسي محسوب بدقة وعناية وعلى الرغم
من هذا المسار المحسوم، تتصارع الاتجاهات السياسية في العالم
الصناعي على دفة قيادتها، ومن أبرزها اتجاهان وهما أحزاب
الديمقراطية الاجتماعية وأحزاب الديمقراطية المحافظة وكل من
الاتجاهين يتسنى له قيادة العولمة لفترة انتخابية على وفق مبادئه
بتحالفه مع الليبرالية التي تشكل مرتبتها القوة السياسية الثالثة وعلى
تلك المرتبة تتنافس الليبرالية مع القوة الجديدة للسياسة الخضراء وليدة
الأيكولوجية. (الآن ظهرت فدخلت فوراً البرلمانات، قوى جديدة تقدمية
اسمها "اليسار الديمقراطي" ومكوناتها أو شيعها خليط منحدر من يسار
الديمقراطية الاجتماعية الذي انشق عن أحزابها وشيع من الاشتراكية
الديمقراطية (التي انشقت عن الأحزاب الشيوعية) و المعرفة ادناه
في مقدمة الألوسي.)

* هنا أفكار سياسية جديدة لتطوير المجتمعات، في حيز الأهمية الديمقراطية وهي تهتم بالطبقة العاملة والمجتمع بوصفه وحدة سياسية مسالمة منسجمة مع بعضها ومنفتحة على المنظمات العالمية واستقطاب الأمم في عولمة ديمقراطية اجتماعية، على أساس الحرية والمساواة والعدالة والتضامن. إن مصدر هذه المعالجة هو الفكر الديمقراطي الاجتماعي السائد في العالم الغربي، والمنافس الأكبر لأحزاب المحافظين أو أحزاب الديمقراطية المسيحية المنسجمة مع أرباب العمل والرأسمالية الحرة. لقد شارك في كتابة هذا الصرح العلمي ساسة وأساتذة و مفكرو علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والفلسفة ومؤرخو الحركات الثورية والنضال السياسي من أجل الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا وأمريكا. تلك الرؤى ضرورية لمجتمعات تعاني معاناة اجتماعية و وطنية كالدول النامية...

مبادئ الديمقراطية الاجتماعية

هي فكرة تنظم المجتمع في سلسلة سياسية تعتمد حلقاتها بالتوالي على بعضها البعض فهي تبدأ بالحرية ثم المساواة فالعدالة قاعدة التضامن الذي يصطبب الأمان والأخير مصدر الثراء والرفاهية التي تعزز حرية المجتمع الديمقراطي. هم يقولون، إن الديمقراطية الاجتماعية ليست عقيدة ولا تصف الوضع النهائي بل هي رؤية قيام مجتمع يتضمن الحرية والعدالة و التضامن الاجتماعي، ومن أجل

تحقيقهن ما زلنا نعمل و من أجل هذا الهدف و الذي هو مبدأ عملنا ألا وهو الديمقراطية الاجتماعية.

من طرح الاتجاهات السياسية الأنفة الذكر نضع هنا ترجمة لآلية قيادة العولمة على وفق مبادئ الديمقراطية الاجتماعية لكن بعد تقديم الكتاب من قبل رئيس جامعة بن رُشد الزميل البروفسور دكتور تيسير الألوسي، الذي نشر تلك القراءة الموجزة أيضا في كثير من الصحف الالكترونية.

مقدمة الألوسي

دراسة موجزة من الزميل بروفسور دكتور تيسير الألوسي

ولادة النص العربي لبرنامج (الديموقراطية الاجتماعية) الألماني الجديد الدكتور لطيف الوكيل يترجم البرنامج لأول مرة إلى العربية

الحديث عن الاشتراكية الديمقراطية ومسيرتها ليس أمرا سهلا بسيطا بل يتطلب من الجهد الشيء الكثير؛ ذلك أنها مرت بمراحل الولادة والتأسيس مع تنامي الحركة العمالية وبحثها عن الديمقراطية والعدالة مذ أجرت محاولاتها بشأن التحول بمفهوم المساواة للثورة الفرنسية إلى مفهوم العدالة متضمنا فكرة لامساواة عادلة ومرورا بالانشطار بين اشتراكية ديموقراطية ثورية الاتجاه ممثلة في البلاشفة ومن ثم في الحركة الشيوعية واشتراكية ديموقراطية ممثلة في الأممية الثانية والاتجاه المُختلط بالليبرالية... وفي تلك الأجواء التي انتهى بها القرن التاسع عشر وابتدأ بها القرن العشرين كانت الأحزاب السياسية

والحركات النقابية ومنها تحديدا الحركة النسوية ونضالات المرأة في كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية قد أفرزت تأثيرات مهمة في التحامها مع الحركة الاشتراكية الديمقراطية بأقسامها المختلفة...

ولقد كان للحركة الاشتراكية الديمقراطية توجهها الذي اكتسى بغطاء نقدي داخلي جرى تحميله بمضامين رفض فكرة صراع الطبقات وانتفاء الديمقراطية التي تستهدف المساواة بين بني البشر في المجتمعات الطبقيّة، فكان انفتاح الحركة على مالكي وسائل الانتاج من الطبقة الوسطى آنذاك وهو ما حدّد المحتوى المشروط للمساواة عند منظري الاشتراكية الديمقراطية وحركتها السياسية.. ممثلا في متغير مفهوم المساواة عندهم بقطع النظر عن طبيعة النضالات الإنسانية وجوهرها آنذاك.. فتمثلت عندهم المساواة في المشاركة السياسية مشروطة أو متحددة بالإدماج الاقتصادي- اجتماعي والثقافي والديني والقضاء على ما يسمى التهميش بأنواعه إلى جانب المساواة بنقاط الانطلاق في ميادين التنافس عبر فكرة مساواة المواطنين بأدوات أنشطتهم بخاصة منها الفكرية المعرفية. ومن هنا أولت الاشتراكية الديمقراطية أو الديمقراطية الاجتماعية اهتمامها المميز بالتعليم ومجانيته وفرصه... ووجد منظروها وقادتها أن التضامن على وفق رؤاهم هو الكفيل بحماية الفقراء من غول اقتصاد السوق ووحشيته كما في (الإعانات المتأتية من المفردات الضريبية مثلا وأشكال التنظيم لمؤسسات المجتمع المدني)..

لقد حاولت الاشتراكية الديمقراطية أن تقدم مشروعها في الدولة الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي بالاستناد إلى التجربة الألمانية وتحديدا بالاشتراك مع معالجات جرت في خمسينات القرن المنصرم من قادة بارزين آنذاك في الحزب الديمقراطي المسيحي [المحافظ] الذي دعا إلى الليبرالية الجديدة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية بعد أن أسس مع الأحزاب الأخرى بما فيها

الحزب الاشتراكي الديمقراطي للدولة الاجتماعية الحديثة بدعوته لتحقيق ما أسماه الدولة المسيحية الاجتماعية.

ولكن ما يثير الاستغراب هنا يكمن في: أن تلك التجربة جاءت مع مؤسس السياسة الاجتماعية في الدولة الألمانية أي بسمارك؛ حيث أُجيز في 1883 قانون التأمين الصحي وفي 1884 أُجيز قانون التأمين في إصابات العمل وفي 1889 جاء قانون التأمين في حالة الإعاقة والشيخوخة وتلا ذلك بعقود في العام 1927 قانون التأمين ضد العطالة. وفي حقيقة الأمر فإن كل تلك الخطوات جرت في ظل بروز تأثيرات الماركسية وتقدم نضالات الشغيلة وتنظيماتها ومكاسبها عبر الكفاح المطلي والسياسي. في حين كان أهم سبب لتوجه اقتصاد السوق الاجتماعي في عهد أدينهاور (المحافظ) هو المجابهة مع تأثيرات الاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية، إلى جانب ظروف ما بعد الحرب العالمية الكونية الثانية التي أدت في بعض مفرداتها إلى انتعاش في الاقتصاد الرأسمالي الأمر الذي فتح المجال لخطط الدولة الاجتماعية في مجانية التعليم وشبكات التأمين والضمان الاجتماعي وغيرها.

وهكذا استمرت حالة التمسك بالدولة الاجتماعية على الرغم من التطورات اللاحقة ووحشية قوانين اقتصاد السوق الذي تعتمده قوى المحافظين من الليبراليين الجدد.. وفي ضوءها كان الانقسام الحاد بين كثير من قواعد الاشتراكية الديمقراطية وقياداتها ما جعل كل من بلير وشرويدر يدعوان إلى ما أسمياه الطريق الثالث وهي ثاني مراجعة تشطر الحركة بعد المراجعة الأولى في مطلع القرن العشرين قبيل ثورة أكتوبر الاشتراكية...

إنَّ اعتماد الاشتراكية الديمقراطية لرؤية برينشتين تجاه عبارة ماركس الثورية التي نصها: "لا تستطيع الطبقة العاملة الاكتفاء

بالاستيلاء على آلة الدولة جاهزة واستعمالها لأهدافها الخاصة" تلك الرؤية التي قرأت العبارة بنقيضها عندما قال إنَّ ماركس لم يطالب الشغيلة بإحداث التغيير الجذري في جهاز الدولة.. إنّما يمثل محاولة لتمرير تلك المعالجات الإصلاحية للاشتراكية الديمقراطية التي لا يرى فيها ما يفي بكبح جماح النظام الرأسمالي وقسوة قوانينه...

لكننا في ظروفنا القائمة عالميا وعراقيا، نبقى بحاجة للحوار الجدي الذي يقرأ أدبيات الاشتراكية بطريقة موضوعية ويتناول التجارب الغنية التي عبرت عنها مسيرة حوالي القرنين من الزمن. ويعالج الثغرات التي أدت لتأخر الحلول الناجعة لمشكلات البشرية وأبقت على النظم التي أشعلت الحروب العالمية والإقليمية الكبرى وما زالت تستبيح بقوانينها ميادين جديدة حتى سحقت العالم وهصرته في بوتقة الآلة الجهنمية الجديدة مجدّدةً تلك التي حلت بالمجتمع البشري في القرون الوسطى..

ولا يمكننا نحن الداعين للمنطق العقلي والقراءة الأكاديمية الدقيقة الرصينة والموضوعية إلا أن ندعو لأوسع حالات تبادل الرؤى والحلول عبر حوار يستند إلى النصوص التأسيسية للحركات وأفكارها وفلسفاتها ونظرياتها.. وأبرز تلك الحركات التي تحتل اليوم ميدان العمل السياسي أوروبا وعالميا هي الاشتراكية الديمقراطية بما تقدمه لنا اليوم في مشروعاتها وبرامجها..

وفي هذا الإطار عكف الدكتور لطيف الوكيل الأستاذ المحاضر في العلوم السياسية على ترجمة واحد من أبرز مشروعات الاشتراكية الديمقراطية وبرامجها التي تتناول الوضعين الألماني وتجربته والدولي بعمومه في إطار العولمة.. ووضع الدكتور الوكيل بين أيدينا [في إطار تدريسه المادة جامعا] برنامج الاشتراكية الديمقراطية الألماني باللغة العربية في وقت يمر العراق تحديدا مثلما الوضع عالميا

[وإن كان بحدّة قاسية في العراق] بمرحلة مهمة بحاجة لمراجعة قراءة وسائل الوصول لديموقراطية تشتمل على احتواء أقسام اجتماعية واسعة تتحالف فيها طبقات اجتماعية موجّلة تناحرها الطبقي لصالح حل المشكلات الأعد التي تجابه البلاد من انهيار مؤسسات الدولة نفسها إلى ولادة مؤسسات جديدة تشوبها بل تنخرها حالات الفساد والقصور والأمراض التي تكبح ولادة الديمقراطية وآلياتها...

إنّ قراءة برنامج الاشتراكية الديمقراطية قراءة نقدية موضوعية مستقيمة تظل ضرورة تحتفظ بأهميتها ومكانتها في تحريك أجواء الولادة الجديدة لمؤسسات الديمقراطية في بلادنا التي تسعى لتوظيف هذه الآلية من أجل محو آثار عقود من التخلف والدكتاتورية وسنوات من طغيان الميليشيات والعصابات والمافيات التي تخترق الدولة نفسها...

عليه ستبقى هذه الترجمة تمتلك أهميتها للسانة والاقتصاديين في بلادنا وللمعنيين بالقدر الذي يتم تناولها على وفق ظروف البلاد الآنية وحاجاتها وطبيعة تركيبة البنية التحتية للشعب العراقي وللبناء الفوقي أيضا ولحركاته السياسية والاجتماعية ولمؤسسات المجتمع المدني الوليدة.. وهذه بمجموعها بحاجة جدية لمثل هذه القراءة..

وإنه لمن المفيد أيضا أن ننظر لدعوة الدكتور الوكيل للحركة السياسية العراقية كيما تتصدى للتعبير عن الأقسام المعنية من المجتمع العراقي بخطاب الاشتراكية الديمقراطية وتكوين حزب يعتمد هذا الخطاب بما يلبي طبيعة التنوع الموجود في مجتمعنا من جهة وبما يفيد من التجاريب الإنسانية ويمتاز منها ما يفيد على المستوى السياسي تحديدا... وأذكر هنا بأن عددا من الأحزاب الوطنية العراقية ترتبط بعضوية مع الاشتراكية الدولية وتلتزم بقراراتها وتتفاعل معها ما

ينبغي الالتفات إليه في التعاطي مع دعوة الدكتور الوكيل من باب تفعيل الخلفية البرمجية فكريا واقتصاديا وسياسيا بالوصول للنموذج الاشتراكي الديمقراطي في أصول تجربته ومنتهاى ما توصلت إليه في المرحلة الأخيرة الراهنة...

أبارك للدكتور لطيف الوكيل جهده، ويهمني بالمناسبة أن أشيد بلغته الصافية ومحاولته اختيار العبارات الأوضح في التعبير عن الفكرة أو الإشكالية بمقابل النص الأصل وعمله الدائب المتصل لأشهر عديدة في الترجمة في محاولة جديّة لجعل النص يلتزم التقابل الحي المباشر مع منح النص معطياته الدلالية بمضامينه ومعالجته على وفق حيوية أسلوب العربية وسعته لاستيعاب اللغات الدقيقة للنص بلغته الأصل..

وأتمنى أن يحظى النص المترجم بمراجعات سياسية وقراءات أكاديمية وتناول موضوعي يدفع لمناقشة التجربة الاشتراكية الديمقراطية في وجودها أو نموذجا الألماني والحوار بما يفضي لنتائج مفيدة على صعيد تجارينا العراقية أم في البلدان العربية.. وأمل له أن يجد الإجازة الرسمية لطبع النص المترجم ونشره في مطبوع عربي النسخة في القريب إلى جانب النشر الإلكتروني وداخل قاعة الدرس...

وللاطلاع على النص يُرجى العودة للرابط الآتي:

<http://vdwk.com/latifbook.htm>

الأستاذ الدكتور تيسير عبد الجبار الألوسي
أستاذ الأدب العربي والنقد الأدبي
باحث أكاديمي في العلوم السياسية
رئيس البرلمان الثقافي العراقي في المهجر

الكتاب

(توضيح أدقّ من الترجمة)

لبرنامج الديمقراطيّة الاجتماعيّة في القرن الحادي والعشرين.
مشروع نظام جديد أعلنه الحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا في
2 كانون الثاني / يناير 2007 في مدينة بريمن.

المبادئ التي يركز عليها برنامج الحزب الديمقراطي الاجتماعي (في)
ألمانيا*²

والتي سبق وأن صادق مؤتمر الحزب عليها في برلين بتاريخ
1989.12.20

وبعد ذلك تم تعديلها في مؤتمر الحزب في لايبزيغ والمصادف،
1998.04.17

على الرغم من أننا نعتقد بان الترجمة الحرفية (الحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا) ليست دقيقة، لأنها أيضا (مبادئ الديمقراطية الاشتراكية) إلا أنها ليست بعيدة عن معنى الاسم في أعلاه على وفق المبادئ السياسية للحزب، كما ان وضع كلمة بين قوسين هي من ضروريات الترجمة وليس لها وجود حرفي في برنامج الحزب باللغة الألمانية لكن مع سياق الترجمة سواصل توضيح ماهية الحزب وتعريفه.

(*) الإشارة تعني فاصلة مهمة من توضيحات المترجم فقط وليست مأخوذة من النص الاصيل .

فهرست البرنامج السياسي

تمهيد وملاحظات أولية، مبدئية

1. العصر الذي نعيش فيه

2. القيم الأساس للديمقراطية الاجتماعية

3. الديمقراطية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين

4. أهدافنا و سياساتنا

1.4. نظام عالمي مسالم و حر و عادل

2.4. الديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية الأوروبية

3.4. الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني القائم على التضامن

4.4. المساواة بين الجنسين

5.4. عمل جيد وفائض قيمة جديدة

6.4. دولة الرفاه الاجتماعي

7.4. التعليم في مجتمع التعلم

8.4. تقوية الأسرة وخدمة وقائية لتقوية الأطفال

9.4. التقدم الدائم

5. طريقنا إلى الأمام

0. تمهيد و ملاحظات أولية، مبدئية

قرر المجلس التنفيذي للحزب الديمقراطي الاجتماعي (في) ألمانيا في بداية عام 2007 بمدينة بريمن. التشاور في "مشروع برنامج بريمن" وكان من نتائج المناقشات المكثفة على مدى سنوات عديدة في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الآتي:

- لجنة البرنامج.

- ومن ثمَّ العديد من الاقتراحات والأفكار التي وردت من زخم اجتماعاتها لينتهي الأمر إلى هذا المشروع.

والنقاش لم ينته بعد، لكن عام 2007 سيكون عام الحوار من أجل المصادقة على برنامج بريمن.

نريد أن ندعو أعضاء حزبنا وجمهور المهتمين لاستخدام هذا المشروع وعده أساسا للمناقشة حول مستقبل نظامنا.

نحن نريد دعوة المواطنين للانضمام إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي ودعم سياسة الديمقراطية الاجتماعية.

هنا قضايا واضحة حاسمة منها: ما هو نوع مجتمع المستقبل الذي نريد أن نعيش فيه؟

كيف يمكن صياغة سياسة تُسيّر عملية العولمة التي تتضمن العدالة الاجتماعية؟

كيف يمكننا أن نُكوّن ثروة تكفي للجميع و في نفس الوقت التعامل مع المخاطر البيئية العالمية؟

ما هي الفرص والضمانات التي نحتاج إليها في أوقات التغييرات المضطربة؟

سَتكون السياسة الجديدة في بيان الحزب الديمقراطي الجديد، كأول برنامجا لألمانيا منذ تأسيس الجمهورية الاتحادية عموما. وهذا البرنامج يصف التغيير السريع في بداية القرن الجديد، ويقدم إجابات سياسية تقوم على القيم الأساس للديمقراطية الاجتماعية، على الحرية والعدالة والتضامن.

سيتم الانتهاء من مشروع الحزب الديمقراطي الاجتماعي في مؤتمر الحزب الاتحادي في هامبورغ في المدة ما بين 26 إلى 28 تشرين الأول / أكتوبر، 2007.

” برنامج هامبورغ ”

يُنظم مسار الديمقراطية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين. كورت بيك رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأمين العام، بريمن، كانون الثاني / يناير 2007 .

ملاحظة: هذه الملاحظة الأولية التي ستحل محلها في ديباجة النسخة النهائية في مؤتمر الحزب الاتحادي "مشروع برنامج بريمن" الديمقراطية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين.

رؤى الديمقراطية الاجتماعية في العولمة

1. العصر الذي نعيش فيه

إن القرن الحادي والعشرين هو حقا قرن العولمة الأول. لم يحدث من قبل للناس على مستوى العالم أن اعتمدوا هكذا على بعضهم بعضا. مع انهيار المنظومة الشيوعية (الاشتراكية) و توحيد ألمانيا انتهى تقسيم بلدنا وتم التغلب على ما كان من الانقسامات السياسية العالمية. ومنذ ذلك الحين شهدنا أعمق تغيير تاريخي بعد الثورة الصناعية – ليس فقط من النواحي السياسية والاقتصادية فحسب، بل أيضا من نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية. العلم والتكنولوجية قد أحدثتا التغيير النوعي. المستقبل يعدنا بفرص كبيرة لكن هذه الفرص تنطوي أيضا على مخاطر. إن وسائل الإعلام الرقمية وغيرها من التطورات التكنولوجية هي التي أحدثت ثورة في مفاهيم المكان والزمان.

في كل مكان في العالم، أصبح الناس يتمكنون أكثر فأكثر في خلال كسور من الثانية الواحدة عبر الانترنت الاتصال مع بعضهم بعضا. المعلومات والمعرفة متاحة في العالم و في جميع المواقع تقريبا بمجرد الضغط على الأزرار.

وهكذا، ولأول مرة في تاريخ البشرية، يصبح تقسيم العمل في جميع أنحاء العالم مرادفا للعولمة الاقتصادية.

* إن العالم ينمو سويًا

فالعولمة تخلق النمو وآفاق المستقبل للناس في كل من البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

وبعبارات محددة فإن العولمة تتيح فرصا حقيقية للتغلب على الحرب والجوع والمرض والفقير.

إن الناس في أجزاء كثيرة من العالم ما زالوا يعيشون في مرارة الفقر. لكن الذي يُمكن ملاحظته هي التطورات الديناميكية وزيادة الثروة في الصين والهند والعديد من دول القوى الاقتصادية الجديدة.

وإن توسيع التجارة العالمية يعطي الناس الأمل في العثور على فرص عمل في المصانع والمعامل والمختبرات الجديدة.

* لكن الرأسمالية المعولة

يجب ألا تُتْرَكَ [الرأسمالية المُعولمة] لوحدها فحسب لأنها ستسمح بمواصلة المظالم القديمة، لا بل هي تخلق أخطارا جديدة على الحرية والعدالة و تهدد حقوق الحياة و حقوق الصحة.

* إن ضروريات الحياة لأكثر من 6 بلايين نسمة

وعلى الأخص في المُجتمعات الصناعية، تنطوي على خطر غير مقبول على ايكولوجية الأرض* (بيئة المكان) التي تفرض أعباء تتعدى تحمل البيئة. وستعاني النفوس المتزايدة من سكان العالم من تداعيات وتطورات الاحتباس الحراري العالمي ومن التصحر ونقص المياه. إن الناس في مناطق الظروف الأيكولوجية التي تسبب المجاعة يهاجرون إلى أنحاء العالم الأقل خطراً. إن حماية الطقس والغلاف الجوي والحل السلمي للصراعات التي تخيم على الموارد الشحيحة والمواد الخام تُعدّ من أهم التحديات المركزية في القرن الحادي والعشرين.

إن اقتراب نهاية عصر النفط يدعونا إلى ابتداع تحسينات هائلة في إنتاجية عناصر الإنتاج والموارد المحدودة الثابتة غير المتجددة. ثم التهيئة للتحويل نحو استهلاك مصادر الطاقة المتجددة، لكي تصبح لدينا فرصة المواجهة السباقية لهذا التغيير.

كلما ينمو العالم سوياً يصبح عالمنا أكثر عرضة وأكثر ضعفاً في نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. في بعض القارات تنهار دول، حتى تصبح مرتعاً للفوضى وانتشار الإرهاب.

إن الأصولية الدينية والسياسية تُقسم العالم إلى عالم خير وعالم شر، وهذا يشكل تهديداً للسلم، ثم انتشاراً لأسلحة الدمار الشامل، وهو الأمر الذي يسبب صراعات جديدة.

إن النمو المشترك المتقارب المتزايد ضمن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يضع الأنظمة السياسية للدول القومية تحت ضغط التغيير.

إن القوة والسيطرة الاقتصادية تتراكم لدى الشركات التي تتجه نحو العولمة، حيث تُتخذ القرارات بشأن وضع الاستثمارات حسب مقاييس النطاق العالمي. إن استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية تتفق مع خطة الربح التي لا تلتزم ولا تعير أهمية للرقابة والتنظيم الديمقراطي في العالم، فتفرض تنفيذ قرارات سياسية على حساب المجتمع.

لا يمكن التأثير على التطورات المركزية إذا لم تشترك العديد من الدول في تقريرها. ولقد تقدمت أوروبا كثيراً في هذا المجال.

بعد حربين عالميتين إجراميتين والهوكوست، صنعت شعوب أوروبا قارة السلام والحدود المفتوحة.

إن الثورات السلمية في عام 1989 قد تجاوزت أمر تقسيم أوروبا إلى شرق وغرب. إن توحيد ألمانيا جلب الحرية والديمقراطية لبلدنا بأكمله. حتى من الناحية الاقتصادية بفضل الجهود التي بذلها الشعب في ألمانيا الشرقية، وبفضل التضامن بين الغرب والشرق قد تحسنت تنمية الولايات الاتحادية الألمانية الجديدة. ليس فقط في ألمانيا وإنما في جميع أنحاء أوروبا تقريبا يتمتع الناس بثرواتهم ونوعية حياة جيدة، وهذا ما لم يحدث من قبل.

بيد أن أوروبا تشهد في نفس الوقت أزمة ثقة بين المواطنين. الناس في دول أوروبا الاجتماعية وألمانيا، يطالبون بمزيد من الاهتمام بالشؤون الاجتماعية، واحتراماً أكثر للهويات القومية وتقاليد الحضارية. انهم يريدون إدارة قدر المسؤولية في مراقبة الهجرة ويطالبون بنهج ذكي في مواصلة توسيع الاتحاد الأوروبي.

إن قارتنا الأوروبية هي ليست قوى سلام فحسب بل هي أيضا نموذجا للمجتمع والاقتصاد الذي اعد من اجل المستقبل. أوروبا الموحدة هي أول مشروع ناجح تظهر فيه الدول القومية التي تنسجم مع مصالحها، والتي تتخلي طوعا عن حقوق السيادة المركزية من اجل العمل المشترك، تسارعا من مناطق العالم تتطلع إلى أوروبا باهتمام وإعجاب.

* تسارع النشاط الاقتصادي وتغيرات عميقة في عالم

العمالة

أن ألمانيا هي واحدة من الدول التي استفادت كثيراً من العولمة. ثلاثة مليارات مشترك جديد في الاقتصاد العالمي.

هؤلاء ليسوا فقط ثلاثة مليارات من المنافسين المحتملين على الوظائف بل هم كذلك ثلاثة مليارات مستهلك جديد.

إن الاقتصاد الألماني يشهد فرصاً هائلة، وذلك بفضل القوة التنافسية وعلى الأخص في ميدان الصناعة. لقد تكونت ثروتنا في العقود الأخيرة من التجارة الحرة مع الدول الأخرى.

نصيب الأسد من صادراتنا يذهب إلى دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. صادراتنا إلى أوروبا الشرقية هي الأخرى تنمو؛ بالكاد بدأنا بوضع أسواق مستقبلية في روسيا والصين والهند.

* ولكن ليس كل إنسان في بلادنا استفاد وربح

تلمس العاملات و العمال والشركات المٌزدهرة كيف يجري نقلهم من قبل مديري الصناديق المالية المجهولين الذين يُزاولون بيع وشراء الشركات، وان لم يكن ذلك دائما في مصلحة تلك الشركات وموظفيها والموردين والزبائن، إلا إنهم يتاجرون بالشركات وكأنهم تجار تبيع سلعها في سوق الجملة.

إن رؤوس الأموال المصرفية تتكون من خلال انضمام و تكامل الأسواق الجديدة والتكنولوجيا التي تبيح من أجل الربح إمكانيات هائلة في الأسواق المالية. ونظرا لمنطق العوائد السريعة وتوقعات مبالغ الربح الجم، تتعثر رؤوس الأموال هذه، ولا تتكون هناك استثمارات طويلة الأجل في استحداث أماكن عمل جديدة.

إن العولمة في هكذا إطار تهدد المجتمع بالانقسام إلى من هم فئة الرابحين في إيداع رؤوس أموالهم في أسواق المال والى أولئك الذين يتحملون النتائج المترتبة عليهم جزاء تكلفة أرباح الأسواق المالية.

* إن التقدم التقني والابتكار

يحلان محل الأعمال الدنية الشاقة، وذلك يعطي فرصاً لأنواع جديدة من الازدهار والثراء.

في الطب أصبحنا متمكنين من السيطرة على الأمراض التي كانت في أوقات سابقة مستعصية.

إن متوسط العمر المتوقع يزداد باستمرار.

إن المنتجات وعمليات الإنتاج وأساليبه المتطورة ترفع من فعل الاقتصاد في استهلاك المواد الخام الثمينة والطاقة. إن مجتمعنا العملي يجد نفسه يتحول في خضم المتغيرات العميقة الجارية حالياً في العالم. وإن المنافسة أصبحت في ظل ظروف العولمة أشد ضراوة كما هو تنوع العمل يزداد مع زيادة التطور التكنولوجي.

لذلك أصبحت المؤهلات والمعرفة التقليدية مثلمية، ومعها تنمو مهن جديدة خلاقة. ومن ثم بدأت طبيعة التشغيل التقليدية مثل عقود العمل الدائمة، وساعات العمل المعتادة، تفقد أهميتها.

إن الحياة العملية تنسم الآن بالتحول بين العمالة والبطالة ومراحل العمل الأخرى والعمل الحر. إن التغيير في تشكيلة المجتمع العملي ممكن ولكن "دولة الرفاهية" أو "دولة المجتمع" لم تكن متهيئة بما فيه

الكفاية وليست على استعداد للتعاطي مع الإشكاليات الجديدة وهذه الأنماط الجديدة من العمل.

في عالم القرن الحادي والعشرين الذي يجمع الناس مع بعضهم هناك العديد من الأشخاص والأحداث الذين/ التي تُؤثر تأثيراً مباشراً على حياتنا، حتى لو كانت تلك التأثيرات بعيدة عن مفاهيمنا وعاداتنا، لذلك يبدو لنا بأن العالم أصبح أكثر سرعة وأكثر تعقيداً وقل وضوحاً.

عندما يتحدث الناس بمليارات الدولارات ويتواصلون مع بعضهم وبسرعة فائقة تجعل في سجل التواصل السريع خليطاً من الأصوات، يؤدي إلى زيادة صعوبة التمييز بين المهم والأقل أهمية وغير المهم. فكثير من الناس غير قادرين على مواكبة الإمكانيات الجديدة والتطور المتسرع الذي يشهده عصرنا.

إنهم يخافون من التخلف عن الركب التقني والمدني فيصبحوا مُستبعدون عينة منسية وحتى في منظور السياسة. كثيراً منعاملات والعمال المسنين وذوي المؤهلات الأقل يُستبعدون عن سوق العمل. حتى النساء ذوات التعليم الممتاز لا يزلن عاجزات عن الحصول على فرص عمل أو وظيفة عادلة أو حتى الحصول على أي عمل مأجور لكسب العيش. أما الذين حصلوا على عمل فهم كثيروا الخشية على نوعية حياتهم المهتدة بالبطالة، وذلك نظراً لتزايد ضغوط المنافسة و

تعاضم الطلاب على العمل، ومن ناحية أخرى هم مهددون بعدم البقاء الدائم في مواقع عملهم.

الناس في أوروبا لا يجرون خلف الثروة لتحسين نوعية الحياة فحسب، بل هم مَعنيون أكثر بالنضال من أجل مجتمعات سليمة يُخيم عليها السلام، وفيها العدالة والتضامن، وحيث يتمتع الجنسان بالفرص والحقوق المتساوية.

إن معظم الناس، يبحثون برغبة عن الأهمية في الحياة إي الإعراف بهم وان الحاجة إليهم يجب ألا تختصر بعبارة "من أجل العمل فقط".

إنهم يريدون أن يأخذوا الوقت لرعاية ومتابعة الحياة الأسرية والاتصال بالأطفال ومع الأصدقاء. عندما تكون الحياة حصرا على إيقاع الوقوف على متطلبات الظروف الجديدة، تصبح هذه الحياة مناقضة لما نصبوا إليه.

إننا نعتقد إن القوة الاجتماعية لأي مجتمع هي على الأقل بنفس وزن إي ميزة موقعية، إي نوعية القوة الاجتماعية هي مرادفة لنوعية المكان.

القضايا الاجتماعية في عصرنا

*بعد الحرب العالمية الثانية

اتخذت الديمقراطية الاجتماعية والنقابات والحركات الاجتماعية منا تقديمًا كبيرًا في الاتحاد الأوروبي بما فيها جمهورية ألمانيا الاتحادية. لم يسبق للناس بهذه الكثرة المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية وبهذا وصلت التأمينات الاجتماعية إلى مستوى رفيع جدًا، إلا إن بعض قصص النجاح هذه تتعرض للخطر، لأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد مرة أخرى اتساعًا.

يواجه ذوى المهارات القليلة صعوبات معينة في إيجاد العمل وخطر الاستبعاد عن فرص المستقبل. وكثير من الناس أصبحوا يخشون خطر ألا يعيلوا أنفسهم من العمل فيبقى تفكيرهم محصورًا بالتمني. وهذا ينطبق بصفة خاصة على كثير من الناس في أوروبا الشرقية مثلًا منطقة الولايات الاتحادية الألمانية الشرقية (الولايات الجديدة).

مُعظم الأسر المهاجرة إلى ألمانيا أو الأمهات غير المتزوجات والآباء يجاهدون لكسب المعيشة وتوفير حياة كريمة لأبنائهم. رغم إن بعضًا منهم يعد الآن من الجيل الثالث إلا أن كثيرًا توارثوا الفقر لأن عددا كبيرا جدا من الآباء لم يكن لديهم حظ في سوق العمل، وليس لهم ما يكفي لتحسين حالة أطفالهم والقدرة على تأمين مستوى حياتي مناسب لهم.

إن فرص التعليم الجيد تتوقف على خلفية الأهل، وهذا الوضع تتسم به ألمانيا أكثر من غيرها من الدول الغربية التي استقطبت العمالة المهاجرة إليها.

لقد أصبح سُلْم الرُقّي الاجتماعي بالنسبة لكثير من الناس صعباً، بل وأكثر من أي وقت مضى، بعيد المنال.

إن تكافؤ الفرص في عصر المعرفة أصبح مبنياً أكثر من ذي قبل على مستوى جيد من التعليم و هذا هو مفتاح النجاح في السُلْم الوظيفي للناس في العمل، والإدارة الذاتية للحياة.

يجب أن نحصل مسبقاً على المعرفة والاختصاص في وقت مبكر ويتعين علينا بعد ذلك دائماً مراراً وتكراراً الحصول على المعرفة الجديدة وعدم تجاهلها في رياض الأطفال وفي المدرسة وفي المراحل اللاحقة من الحياة. إن توفير التعليم على مستوى "الدرجة الأولى" للجميع هو الأساس لمنع الانقسامات الاجتماعية والتغلب على الفقر.

لقد قطع مجتمعنا الأوروبي شوطاً بعيداً على طريق تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة والرجل والمساواة بينهما. ومع ذلك لم يستطع الكثير منهم تحقيق خططهم الحياتية.

الرجال والنساء يريدون يحرزون تقدماً في العمل وفي نفس الوقت تحمل مسؤولية الأطفال وشؤون الأسر. إن التوافق أو الجمع بين العمل والأسرة ما زال تقريباً متروك حصرًا للأمهات.

* في أجزاء كثيرة من العالم ومنها أوروبا

وعلى الأخص ألمانيا تعيش الناس مدة أطول. منذ الستينات، ومتوسط الأعمار المتوقع يزداد بمقدار عشر سنوات في ألمانيا. هذه هدية عظيمة وهكذا يتمتع كثيرون، بعد التقاعد بفترة مديدة من الحياة، ولكن التغيير الديموغرافي، يتطلب أيضا صورة جديدة للشيخوخة. ستكون هناك حاجة أكثر في المستقبل إلى جيل المسنين لكي يقوموا بتشكيل وتنظيم المجتمع لأن تشكيلة الأسرة هي في تغير مستمر. ليس من الضروري أن يعيش الأطفال والأحفاد في إحياء حيث عاش الآباء والأجداد، إن عدد الأسر المؤلفة من شخص، بمن فيهم المسنين تزداد أيضا باضطراد.

أكثر الناس يعتمدون على مساعدة المجتمع في شيخوختهم. إلا أنه في نفس الوقت في أوروبا الغربية يتناقص عدد الشباب والشابات اللواتي يحققن رغباتهن في إنجاب الأطفال. وهذا يؤدي إلى حدوث تغييرات جذرية في جميع مجالات الحياة اليومية، من عالم العمل إلى النظم الاجتماعية وإمكانيات مناطق بأكملها. وغالبا ما تحصل أمور مؤلمة كهجرة الشباب، وتقلص عدد السكان وشيخوخة مناطق بأكملها. إن التغيير الديموغرافي السريع لا يقف عند التغير الواقع في أوروبا الشرقية فقط.

يجب عدم التخلي عن أي منطقة و ذلك بدعم الناس دعماً محلياً من خلال محاولة تنظيم منازلهم في مناطقهم لكي تتحسن نوعية الحياة هناك.

الأديان والثقافات تزداد انتشاراً وارتباطاً في جميع أنحاء العالم. الناس يجدون اليوم في كل مكان تقريباً في العالم، أقرباء لهم في الثقافة والبضائع القادمة من بلدانهم الأصلية ووسائل الإعلام التي تساعدهم على استمرارية حيوية الاتصال ببلدانهم الأصلية. ومن ناحية أخرى، يجتمع أعضاء الثقافات الأخرى بهم وفي بلدانهم.

* على الأخص عندما تكون حزازات اجتماعية

أو تنافر اجتماعي في مكان يُولد عداوات و تصادم الثقافات المتواجدة جنباً إلى جنب والى عدم تفهم متطلبات ثقافة الأجنبي، هنا ستكون النتيجة هي عدم الثقة المتبادلة والصراع.

إن التعايش السلمي يتطلب المزيد من العلم و معرفة التقاليد و العادات الأجنبية، والاستعداد للتعاون وللإحترام المتبادل. لا يحق لأي دين ولا لأي حضارة نشر ثقافة العنف كوسيلة لفرض مصالحها.

ونتيجة للتنمية الاقتصادية و التكنولوجيا تتطور الديموغرافية والحاجة إلى الاندماج الاجتماعي في مدننا والمجتمعات التي تواجه تحديات كبيرة, بيد انه بنفس الوقت تزداد توقعات المواطنين الايجابية والأمل بالازدهار المتزايد.

تحت ضوء العولمة أصبحت المجتمعات تعطي أهمية قصوى للمكان بوصفه هوية مشتركة والناس تعيش روح التضامن فيما بينها.

* السياسة المتغيرة

لقد شهد القرن الحادي والعشرون تغييرا في الأوضاع السياسية وفي شروط ومُستلزمات الأحزاب والمؤسسات، حيث أصبحت قدراتها التنظيمية والتشكيلية موضع شك لأن الحدود فقدت أهميتها وحيثما تختلف طرق الحياة الإبداعية والأكثر تنوعا, تتطور أساليب الحياة حتى تصبح الفعاليات لها تأثير على العديد من الأشخاص الذين يضطرون على ترك انتماءاتهم إلى الأحزاب التقليدية.

لأن الأحزاب السياسية الديمقراطية تهدف إلى تشكيل المجتمع وتنظيمه من خلال التشريعات، حيث تُميز الأحزاب نفسها عن المنظمات الأخرى المشاركة في الأمور السياسية.

هذا هو واضح ولا يمكن للأحزاب تغييره أو تركه لأن تلك هي مسؤولية الأحزاب ويتعلق بشرعيتها الديمقراطية. وهذا لن يتغير حتى لو ان الأحزاب فقدت شيئاً من الثقة والسمعة التي كانت تتمتع بها.

* الثقة والسمعة

يجب وممكن أن تُستعاد الثقة والسمعة مرات ومرات، خاصة عندما نخطط ونضع مشروع عمل مقنع. وهذا ممكن، لأن دولتنا لا تعيش عصراً غير سياسي. لدى المواطنين كثيراً من ألتوق إلى التوجه السياسي. الناس يريدون القيام بدور نشط في صياغة سياسات مفهومة. العديد من الناس يريدون أن يكونوا نشطين في الأحزاب والنقابات والمحافل الاجتماعية السياسية، العمل المدني وجماعات اللوبي، وكثير منهم متالسياسية،ميا. إن وسائل الإعلام الجديدة تشكل فرصة كبيرة أكثر من أي وقت مضى للمشاركة السياسية، لقد أصبح كثير من الناس لديهم فرصة التعبير عن آرائهم السياسية ، وان يقوموا بدور نشط في العمليات السياسية.الاجتماعيون(الاشتراكيون)الديموقراطيون مقتنعون بأنهم بأنفسهم يمكنهم تشكيل المستقبل في سلام وعدالة وتضامن،وتحقيقا لهذه الغاية، فإنهم بحاجة إلى تجديدات واضحة ومنتظمة الاستمرارية المتواصلة لتحليل مُجريات عصرنا.

فلا عودة إلى الوراثة إلى زمن الصناعة القديمة، كون المجتمع والدولة القومية في القرن الحادي والعشرين تتطلع إلى المستقبل.

2. القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية

***من أين جاءت؟**

بل من أين جاء الديمقراطيون الاجتماعيون؟

إن الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا وعلى الأخص في ألمانيا كانت دائما جزءا من الحركة السياسية الدولية الكبرى. منذ البداية كان هدف الديمقراطية الاجتماعية هو تحقيق سياسة مشتركة داخل أوروبا وفي العالم. لذلك هي ترى في عصرنا ضرورة زيادة المعرفة والفهم والفرص اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

منذ الاندماج الأوروبي عام 1989 كانت الديمقراطية الاجتماعية تُركز على البُعد العالمي المتزايد والأفق الذي يجمعنا نحو السلام والعدالة ونموذج التنمية الدائمة، كذلك حماية وصون أسس التطور المدني الإنساني. وما زال العمل قائما في مشروع أوروبا المتشاركة مع بعضها، إن تلك الرؤية سبق وان وردت في برنامج الديمقراطية الاجتماعية هايدلبرغ عام 1925 وقد آن الأوان لتحقيقها.

منذ البداية و بالأصل تُعد الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا الغربية وفي أمريكا وألمانيا نفسها جزءا من حركة التحرر التي تسعى إلى المزيد من الديمقراطية والعدالة في المجتمعات الحديثة.

الديمقراطيون الاجتماعيون يقولون نحن فخورون بأننا لم نجلب الحرب أو الدكتاتورية والقمع لشعبنا. الديمقراطيون الاجتماعيون ناضلوا من أجل حقوق التصويت للنساء.

بعد إعادة تأسيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية)، أعلن الديمقراطيون الاجتماعيون الشجعان عن تضامنهم مع الحركات الوطنية من أجل الحرية في وسط وشرق أوروبا.

الحزب الديمقراطي الاجتماعي له من الخبرة أكثر من 150 سنة تمكنه من النظر إليها والتعلم منها، كالكفاح من أجل حقوق العمال في التنمية الاقتصادية والسياسية ومنذ القرن التاسع عشر حتى تولي المسؤولية الوطنية في الحكومة في جمهورية فايمار الألمانية سابقا، من المقاومة الوطنية ضد النازية حتى النضال السياسي ضد سياسة المنظومة الاجتماعية و منذ تشكيل دولة القانون الدستوري الديمقراطي والاجتماعي في الدولة الاتحادية حتى إعادة ألمانيا الموحدة من جديد في نهاية القرن العشرين.

وعلى هذا المنوال وعلى الطريق الطويل من النضال وقع العديد من الديمقراطيين الاجتماعيين ضحية للاضطهاد والقتل، وهم لا يزالون يشكلون لنا مصدرا للعتاب وللتحذير وللالتزام.

لقد كان للديمقراطيين الاجتماعيين دورا حاسما، حيث طبعوا بواسطة أحزاب الديمقراطية الاجتماعية تاريخ بلدانهم، ونظامها السياسي

والاجتماعي والحضاري, نساء ورجال من مختلف العقائد الفلسفية، رغم الخلفيات المتنوعة, هم متحدون مع بعضهم بعضا. هكذا أصبحت أحزاب الديمقراطية الاجتماعية أحزاب الشعب اليساري ومنذ برنامج جودسبارج في عام 1959 , و هكذا تفهم تلك الأحزاب نفسها على أنها تعتمد على دوافع وأفكار مختلف التيارات الفكرية والحركات السياسية مثل: المسيحية والإنسانية ، والتنوير ، والاشتراكية والنقابات والحركات النسائية والحركات الاجتماعية الجديدة.

يقول الديمقراطيون الاجتماعيون

نحن نعلم

إن مشقة الحاجة والخوف لا يمكن التغلب عليها بالوسائل الدكتاتورية، بل فقط من قبل الشعب نفسه ومن خلال القرار الحر والجهود المشتركة.

نحن نعلم بأننا يجب أن نعمل متضامنين إذا أردنا النجاح.

نحن نعلم أننا بحاجة إلى تعزيز الرؤى لكي نقدم الأطر المناسبة لتحقيق الإصلاحات اللازمة.

نحن نعلم بان الحرية والأمان هما لبعضيهما و يتحققان كلاهما بالتوازي وانه يجب علينا أن نسعى للوصول اليهّما وهما مُشتركين مع بعضهما مُتحدّين.

نحن نعلم إننا نعيش في عالم التنوع الثقافي و الحضاري، ونستطيع إيجاد شركاء لنا في جميع أنحاء العالم. نحن نعلم يجب علينا باستمرار وبنقد بناء مراجعة نتائج سياستنا.

* مفهومنا للنفس البشرية

إن الكرامة يجب أن تكون مصانة لجميع الناس ولكل إنسان وان هذه النقطة هي قاعدتنا وهي الهدف من سياستنا. نحن نفهم النفس البشرية من خلال تصورنا، بان الرؤى الإنسانية والمفاهيم الدينية يتحدان جنباً إلى جنب تحت تنوير الأفكار. لدى الشعب أنواع الإمكانيات التي لا تكون طبيعتها بشكل مسبق أو مطلق جيدة أو شريرة. فالناس قادرون على التعلم ولهم عقل ومواهب. لذا الديمقراطية هي أمر ممكن. الإنسان معرض للخطأ وربما يخطئ الناس ويعودون إلى أللأ إنسانية، لذا تظل الديمقراطية ضرورية.

وكل شخص مسئول عن حياته الخاصة ولا أحد يمكنه أو ينبغي عليه أن يستحوذ على هذه المسؤولية.

إن فلسفتنا السياسية ترفض أي ادعاء بامتلاك القدرة الشمولية على الناس. عندما السياسة أو الحكومات توعد الناس بالسعادة وبالوفاء بالوعود، فإنهم إي الساسة مُعرضين لخطر الوقوع في الحكم الشمولي. "أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق"، كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المفترض أن يكون كل إنسان قادر على تحديد نمط حياته داخل مجتمعه.

نحن نسعى من أجل الوصول إلى تحقيق مجتمع يتمتع فيه الجميع بفرصة تنمية شخصياتهم و بحرية، دون الانتقاص من كرامة وحرية الآخرين. نحن نرفض إي شكل من أشكال التمييز والقمع. إن كرامة الإنسان مستقلة عن الأداء الاقتصادي وعن فائدة الشخص الاقتصادية للمجتمع. لذلك يجب على المجتمع، بصورة خاصة صيانة الكرامة الإنسانية في حالات العجز والشيخوخة كما في بداية الحياة ونهايتها.

* قيمنا الأساسية

إن مبادئ قيمنا في الأساس هما الحرية والمساواة. إن حرية المواطنين محمية ومصانة إزاء إي تعسف من قبل السلطات.

إن مساواة المواطنين مستقلة عن نوعية الطبقة أو الدين أو الجنس والخلفية كمسقط الرأس.

تلکما القیمتان الرئیستان (الحرية والمساواة) هما لب توجهات السياسة الحديثة، وان هدف التواصل بين الحرية والمساواة يشكل أساس العدالة التي نفهمها.

الاجتماعية الديمقراطية تفهم ما اكتسبت الحرية والعدالة والتضامن من معنى خاص في أثناء الصراعات السياسية والاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

لذلك تأتي الشروط القانونية إلى جانب الشروط المادية للحرية من أجل المساواة أمام القانون والمساواة في المشاركة السياسية والاقتصادية ولكي تتحقق الأسس لحياة حرة كريمة وجب الكفاح من أجل الحرية والمساواة في الحقوق ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

يعني تمكين حرية تقرير المصير وان يتولى المواطن بنفسه كتابة سيرته الذاتية وهو الذي يحدد نمط حياته.

إن التطور الحر للشخصية له شروط مسبقة، منها رفض الاستبداد والقهر فضلا عن الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في جو من الحرية.

كون مشاركة الفرد في المجتمع واستعداده للإبداع بمسؤولية الفرد المسؤول عن حياته الخاصة و عن العيش في المجتمع، هي هذه أيضا الشروط المسبقة من اجل الحرية.

إن حرية الفرد تُحدد أو تنتهي حيث تصل لمرحلة تعوق فيها حرية الآخرين.

* العدالة

هي تعبير عن الكرامة المتساوية لكل شخص، فهي تعني المساواة في الحرية و تكافؤ الفرص، بمعزل عن الخلفية الحضارية أو الجنس. من اجل مجتمع عادل حقا لا تكفي مساواة المواطنين أمام القانون، لان العدالة تحتاج إلى أكثر من ذلك العدالة تعني، أن يكون لجميع الناس فرص متساوية لتنمية مواهبهم.

العدالة تتطلب منح الإمكانية للجميع، بتناول نفس الفرص للمشاركة في التعليم والعمل والضمان الاجتماعي والثقافة والديمقراطية.

لا يزال مجتمعنا الأوربي يتسم بالامتيازات. إن سوء توزيع الدخل والثروات والفرص يقسم المجتمع إلى قسم يصدر التعليمات لتقرير المصير والى قسم آخر تطبق عليه تلك التعليمات المتوالية والتي

تحرمه من المشاركة السياسية، فتصدم هذه السياسة بالقيود في مرحلة مبكرة.

وهذا أيضا من شأنه التأثير على الرغبة بالمشاركة في صنع القرار السياسي للدولة.

تكافؤ الفرص في الحياة لا يعني التماثل وإنما هو فضاء لتطوير المواهب والميول الشخصية.

على الرغم من أن الناس مختلفون، بيد أن التفاوت الطبيعي والاجتماعي و الفوارق في الخلفيات الاجتماعية، يجب ألا تكون هي العوامل التي تحدد المصير الاجتماعي للمواطن.

يجب ألا تكون أساليب أو طرق الحياة منذ البداية مقررة و مثبتة. لذلك تحتاج العدالة لمزيد من المساواة في توزيع الدخل والثروات والسلطة.

إن السياسة العادلة تضمن تكافؤ الفرص في الحصول على المال العام وما تقدمه الدولة للمواطنين كما هو تكافؤ الفرص في توزيع الدخل والممتلكات الشخصية تماشيا مع الأداء الشخصي.

يجب الاعتراف بأداء كل إنسان واحترامه.

إن الذي يتمتع بمزايا بسبب دخله وممتلكاته يجب عليه أن يساهم بشكل مناسب في رفاه المجتمع: إن امتلاك الثروات ينطوي على التزامات، وهي سياسة عادلة تحترم أساليب الحياة المختلفة والاختلاف في العقيدة الدينية والثقافة و أفق التطلعات العالمية.

كما هي وفق (المادة 14 للقانون الشخصي من الدستور) التي تضمن لكل فرد بمعزل عن الأداء الشخصي، العيش من دون مشقة الحاجة والمشاركة في الحياة العامة للمجتمع.

* التضامن

التضامن يعني من حيث الانتماء يضع المواطن نفسه في موضع الآخر إي تبادل المواقع والشعور بالانتماء الذي يدفعه إلى تقديم المساعدة للآخرين. التضامن هو استعداد الناس للوقوف مع بعضهم البعض وتقديم الدعم بحيث يكون التضامن بين الأقوياء والضعفاء، وبين الأجيال، وبين الشعوب.

التضامن يخلق القوة لأجل المساعدة. هي تجربة الحركة العمالية، التي تدل بان التضامن هو القوة الأكثر بأسا التي تُبقي مجتمعاتنا مترابطة مع بعضها بعضا حيث تكون المساعدة عفوية فردية، من مستعدا لتقديم المساعدة .

من خلال القواعد العامة المتعارف عليها و من خلال المؤسسات، سياسيا تتكفل دولة الرفاهية الاجتماعية بتنظيم التضامن. الحرية والعدالة والتضامن يُشكلن الوحدة. وهُنَّ متساويات القيمة والرفعة.

إنهن يشترطن تواجدهن سوياً ويُحددن بعضهن كما يُكملن بعضهنَّ. إن الدفاع عن مفهوم القيم الأساس يعني أن لا تقل الحرية إلى مستوى حرية الأسواق، والعدالة إلى مستوى دولة دستورية، والتضامن إلى مستوى المدفوعات لرعاية الفقراء. إنما الديمقراطية الاجتماعية، هي ديمقراطية (اشتراكية) اجتماعية

* تريد مشاركة الجميع في مجتمع مضمون من خلال الحقوق الأساسية واسترشادا بمفهوم المواطنة التضامنية.

نحن نستطيع تحسين العلاقات الاجتماعية من خلال التضامن والعمل المشترك لتكون علاقات حرة خالية الشوائب ومتاحة للجميع. نحن متفقون على هدف تمكين الجميع للعيش بحرية و من دون استغلال، بل حياة حرة وخالية من العنف والاضطهاد.

إن مهمتنا الدائمة هي الترسخ في الوعي بأن نضالنا هو نضال من أجل إقامة مجتمع يتماشى مع إي من قيمنا الأساس، نحن نؤيد فكرة الديمقراطية الاجتماعية التي تميز تاريخنا.

إن الديمقراطية الاجتماعية ليست عقيدة ولا تصف الوضع النهائي بل هي رؤية قيام مجتمع يتضمن الحرية والعدالة و التضامن الاجتماعي، ومن أجل تحقيقهَّنْ، ما زلنا نعمل و من أجل هذا الهدف و الذي هو مبدأ عملنا الأ وهو الديمقراطية الاجتماعية.

لأنه لا شيء، يأتي من نفسه، كما كل عصر يحتاج للأجوبة الخاصة به.

3. الديمقراطية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين

* تحت ظل ظروف حياتنا الاجتماعية وتحت شروط عصرنا تكتسب الديمقراطية الاجتماعية معنى جديداً. إن عصر العولمة هو نتيجة لفعل الناس، لذلك تستطيع السياسة الديمقراطية تشكيله. أمام مجتمعنا الديمقراطي خيارات مختلفة:

* أما أن نسمح بأن يأخذ التغيير مجراه ويمسك بزمام الأمور في عصرنا، أو نحن نخطط ونفصل فنشكل التغيير على وفق قيمنا الأساس. أو نختصر عملنا على مجرد الدفاع عن الوضع القائم أو نطلق عنان إمكانيات مجتمعنا كي تُؤتي ثمارها.

* وأما أن نسمح للازمة الايكولوجية وزيادة الفقراء تُسيران حضارتنا، أو نغير اتجاه التحول نحو أسلوب اقتصاد والحياة. وأما أن نسمح للفجوة بين الأغنياء والفقراء ، بين المحظوظين والمحرومين ، أن تتسع أكثر فأكثر، أو نتبع سياسة قادرة على الحد من التنافر الاجتماعي ،

سياسة تفتح طريق الفرص لجميع الناس في تشكيل نمط حياتهم على وفق حق تقرير المصير.

* إن الخيار الذي نتخذه سيحسم الاتجاه والمسار.

محددا نوعية الحياة والثروة وتماسك مجتمعنا.
إن التطور والتقدم يحتاجان إلى ديمقراطية (اشتراكية) اجتماعية،
ولتحقيق ذلك نريد أن نكسب الناس.
إننا ندخل بثقة عالية بالنفس في الخلافات مع معارضي الديمقراطية
الاجتماعية.
في الوقت الحاضر يجب أن نتناطح بالآراء مع التيارات السياسية
الرئيسية الثلاثة ضمن نطاق الديمقراطية، فكل من هذه التيارات
بطريقته يمنع الناس من الاستفادة من أفضل إمكانيات الديمقراطية.

المحافظون: متمسكون و بإصرار في الإمتيازات التي عفا عليها
الزمن، مدعين بأن تلك الاختلافات التي تميز الناس عن بعضها هي
طبيعية، وذلك لقطع الطريق على الآخرين ومنعهم من الحصول على
فرص في الحياة والنهوض والثروة.

العرابون لراديكالية السوق يعظون وينادون بحرية السوق والمنافسة من دون أن يدركوا أن ديناميكية مجتمع الحرية والمساواة، لها على الدوام شروط اجتماعية مسبقة، وأنها لا يمكن أن تزدهر إلا إذا تجددت السياسة باستمرار كالتخطيط لتوفير الظروف الملائمة لجميع الناس في المشاركة بالتحصيل والمشاركة بالأداء.

هناك إعلاميون ينكرون حقي، تغيير الواقع والإبداعية فيتشبثون بألية الدولة القومية العتيقة. إنهم يحاولون إيهام الناس، بان يمكنها أن تفلت من حقائق عصرنا بيد أنهم وبالتحديد بذلك يعوقون مستقبل الناس..

نحن نتفق مع جميع الديمقراطيين على الدفاع عن التوافق الأساس بالنسبة لأرادتنا الحرة الديمقراطية ونتفق ضد جميع أعداء المجتمع المنفتح والمتسامح.

ولذلك سنسعى معا وبجزم ضد جميع الأطماع من جانب اليمينية المتطرفة أو المعادية للسامية والمعادية للطبيعة و حقوق الإنسان ودساتير الدول الديمقراطية.

نحن الديمقراطيين الاجتماعيين نساء ورجالا نواجه الواقع: فالعالم وأوروبا وبلداننا في حال يتغير بسرعة. نحن نعاش آثار هذا التغير كل يوم في الأحياء والمجتمعات والمحلات والمصانع والمدارس.

إذا كنا نريد أن نتأكد من أن القيم والأهداف الاجتماعية الديمقراطية ستأخذ أيضا طابع القرن الحادي والعشرين، فلا بد لنا من أن نغتنم الفرص المتعددة التي ينطوي عليها هذا التغيير دون خوف. فقط أولئك الذين يعملون على تهيئة الظروف اللازمة لمواجهة المخاطر الجديدة وأخطار عصرنا، يستطيعون بمهارة إدارة التحول في عصرنا.

ماذا يريد الديمقراطيون الاجتماعيون نساء ورجالا؟ في بداية القرن الحادي والعشرين وضعنا لأنفسنا أربع مهمات رئيسية:

1 نريد أن نشكل العولمة بحرية وعدالة و تضامن. ولهذا الغرض نحتاج إلى استعادة القدرة على اتخاذ إجراءات سياسية. وهذا يتطلب وجود أوروبا الاجتماعية القوية ومسؤولية المجتمع العالمي وقوة سياسة واقتصادية مؤلفة من المجتمع المدني.

2 نريد سياسة القيمة المضافة، وسياسة تُمكن الناس من نمو نوعي ومن الثروة والعمل للجميع وكذلك حماية النظم الطبيعية لدعم الحياة السليمة، يجب على اقتصاد السوق الاجتماعي في المستقبل أن يعمل بنشاط على فتح وتطوير أسواق جديدة، ووضع التقدم التقني في خدمة البشرية والبيئة وضمان المنافسة العادلة.

3 نريد دولة الرفاه الاجتماعي، الفرص للتوجيه الذاتي في كيفية العيش بمساهمة عادلة و تقدم اجتماعي وضمان الأمن من خلال التضامن.

4 نريد أن نعزز الإمكانات الهائلة على جميع المستويات وقوى التنظيم الذاتي للمجتمع و ننشط حركة المجتمع المدني. هذه المشاريع تُحدد فكرة الديمقراطية الاجتماعية للقرن الحادي والعشرين.

* في داخل وحدة فكرتنا لا تتناقض الأيكولوجية (الإنتاج المراعي سلامة البيئة) مع الاقتصاد.

ليس من دولة ضد المواطن و ليس من الأداء ضد التضامن. بهذه النوايا الحسنة سنتغلب على العداوات القديمة لصالح البشرية.

4. أهدافنا، وسياستنا

- 1.4. نظام عالمي مسالم و حر و عادل
- 2.4. الديمقراطية والاشتراكية الأوروبية
- 3.4. الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني القائم على التضامن
- 4.4. المساواة بين الجنسين
- 5.4. عمل جيد وفائض قيمة جديدة
- 6.4. دولة الرفاه الاجتماعي
- 7.4. التعليم في مجتمع التعلم (التعليم للمجتمع المتعلم)

8.4. تقوية الأسر وخدمة وقائية لتقوية الأطفال

9.4. التقدم الدائم

1.4. نظام عالمي مسالم و حر و عادل:

* التعددية تعزيز التعاون العالمي والإقليمي

* سياسة أمنية شاملة

* مخاطر جديدة

* تشكيل العولمة

* نزع السلاح وتحجيم انتشار الأسلحة

* تشكيل العولمة

إن أهداف السياسة الدولية للديمقراطية الاجتماعية في أوروبا هي منع النزاعات وإحلال السلام و من مبادئنا لتحقيق هذه الأهداف هي التفاهم والتضامن الدولي.

نحن نعتمد على الحوار المتبادل وعلى النزاهة في توازن عادل للمصالح المختلفة وذلك بناء على فكرة، إخضاع السلطة للقانون. مثلا الحزب الديمقراطي الاجتماعي هو حزب السلام في ألمانيا وأوروبا.

* إن الديمقراطية الاجتماعية تعد هذا التوجه نحو السياسة الدولية، هو ضروري أكثر من أي وقت مضى لدخول عصر العولمة. للمرة الأولى في تاريخ الإنسانية يستحيل عليها حل مشاكلها الا وهي مشتركة معا في حلها. ولهذا السبب نحن نعمل من اجل تنمية مشتركة على وفق نظام اقتصادي عالمي عادل ضمن عالم السياسة الداخلية لهيأة الأمم المتحدة القوية. منذ نهاية الصراع بين الشرق والغرب حتى الآن لم تحصل هيكلية أو هندسة أمنية تتناسب مع تطور عصر العولمة الجديد.

في الوقت الحاضر الولايات المتحدة هي القوة العسكرية العظمى الوحيدة - وعلى الرغم من ذلك هي تعتمد أيضا على التعاون الدولي. حيث تتزاحم القوى الجديدة نحو سُلم الصعود إلى المسرح السياسي العالمي لكي تقوم بدورها.

لذلك نحن بحاجة إلى سياسة دولية تستطيع أن تتوقع التطورات الجديدة قبل حصولها فتضع مسبقا ترتيب لها انطلاقا من روح التفاهم والتسوية العادلة.

الديمقراطية الاجتماعية تدرك مسؤولية الدول الديمقراطية المتزايدة من اجل السلام في العالم.

نحن نتقبل هذا الدور الدولي النشط ونلتزم به بشدة. ولذلك أنشأنا بالتنسيق الوثيق والمشاورة مع شركائنا عمل مشترك مع المؤسسات الدولية.

إن المصالح الألمانية في العالم لا يمكن أن تتحقق دون التعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي.

إن سياسة الديمقراطية الاجتماعية تضع كرامة إي إنسان كفرد في المقام الأول.

إن القوانين الأساسية في الدستور وميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية والقانون الدولي، تشكل توجهات سياستنا الدولية. إن أعمالنا تتمحور حول حقوق الإنسان، كما حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فيما يخصنا نحن الديمقراطيين الاجتماعيين لا مساومة ولا نقبل أي نقاش على تجزئة الشرعية لحقوق الإنسان على مستوى العالم ونحن نريد فرض حظر مطلق على التعذيب الجسدي كما ندافع عن القانون الدولي الإنساني و نريد تحقيقه، حتى تحت ظل ظروف التغييرات القومية والعالمية، نريد أن نتأكد من أن المرأة يمكنها أن تأخذ على

عاتقها مسؤولية تحديد نمط حياتها من دون عنف وقهر وفي جميع أنحاء العالم.

لا يمكن أن نتصور ديمقراطية وعدالة وتنمية مستمرة من دون المشاركة المتساوية مع المرأة.

ليس قانون الأقوى بل قوة القانون التي تصنع الأمان الدولي لذلك نواصل العمل من أجل هيكلية عادلة للقانون الدولي بحيث يتمكن جميع الناس من تقرير المصير وإن يعيشوا في حياة حرة كريمة.

نحن نضع مفهوم الأمن الشامل أساسا لسياستنا الدولية. إن شروط الأمن لجميع البشر تقتضي الديمقراطية والحرية والسلام والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والثقافية المستمرة. ومن ثم لا بد من دعم التعددية وتكافؤ فرص التنمية في نظام اقتصادي عالمي عادل.

نتصرف تجاه الشعوب الأخرى في جو من الصداقة والصراحة والاحترام المتبادل.

ونحن ندرك ونعترف بأن العديد من حضارات العالم قد ساهمت في التراث الثقافي للإنسانية.

نحن نرفض بكل وضوح الذين يتآمرون فيثيرون التصادم بين الحضارات.

نحن نريد بقوة تحسينا للمعرفة بالثقافات والأديان الأخرى.

نحن نؤيد النشاط في السياسة الثقافية الخارجية من أجل صحة الاهتمام والتفهم لبلداننا كما نشجع الحوار مع الثقافات الأخرى.

يتعين على ألمانيا خصوصا، تحمل المسؤولية من أجل السلام والتفاهم، لما عاينها من مسؤولية عن تاريخها، فعليه يجب أن لا تخرج أبدا أي حرب من الأرض الألمانية. نحن نلتزم بالمسؤولية إتجاه ضحايا النازية وفي ذاكرتنا ثقافة حية لتلك المسؤولية.

الديمقراطية الاجتماعية تعترف بصورة خاصة بمسؤولية ألمانيا في تبني حق إسرائيل في الوجود؛ ولهذا السبب؛ نلتزم أيضا بتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي والاتفاقات الدولية. نحن ندعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

إن أحزاب الديمقراطية الاجتماعية تريد تحديث الشراكة عبر الأطلسي.

إن أوروبا والولايات المتحدة لهما مبادئ وقيم مشتركة وعلى هذا الأساس تبني أوروبا وأمريكا الشمالية تعاونهما الوثيق داخل حلف شمال الأطلسي. بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية أي الشيوعية وجب على التحالف عبر الأطلسي إيجاد قواعد لأساس جديد عصري موجه نحو العولمة.

أي نريد تكثيف السعي من أجل الوصول إلى فهم مشترك للقيم وتعزيز وعي أهدافنا المشتركة.

نحن نعمل من أجل عالم يسوده السلام ونعرف إن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون مع الولايات المتحدة.

الصداقة والتعاون بين ألمانيا وفرنسا كانت دائما كما ستبقى قاطرة الوحدة الأوروبية.

على وفق هذا النموذج نريد أيضا أن نصل إلى تطوير علاقاتنا مع بولندا.

إن الشراكة الاستراتيجية مع روسيا أمر لا غنى لنا عنه و ليس فقط لألمانيا و إنما أيضا للاتحاد الأوروبي. إن فتح روسيا نحو أوروبا يعطينا ضمانات السلام والاستقرار.

وان هذا الانفتاح يجلب الآفاق الاقتصادية للناس على كلا الجانبين. وفي رأينا زيادة تطوير الشراكة والديمقراطية الدستورية للدولة يسيران في روسيا جنبا إلى جنب.

انه يجب على السياسة الخارجية الأوروبية من حيث التطوير والسياسة الأمنية أن تركز على إقامة العلاقات الوثيقة الصاعدة أو المتطورة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وهنا سنجد أن هناك الكثير من الشركاء من أجل وضع استراتيجية متعددة الأطراف لصالح العالم.

نحن نضع ثقلنا في شراكة عادلة وعلى تكثيف التعاون المشترك وإدماجه في بنية المنظمات والمؤسسات الدولية.

إن الديمقراطيين الاجتماعيين من نساء ورجال يحثون كل الأمم والشعوب والأفراد على الاستفادة من السلام والثروة. كوننا في عالم يزداد فيه الاعتماد المتبادل، وجب علينا أن لا ننسى ولا نهمل ولا نهمل إي بلد وشعب وأي قارة.

* التعددية: تعزيز التعاون العالمي والإقليمي

لقد حققنا بشكل لم يسبق له مثيل اندماجا قوميا دوليا متواصلا في أوروبا، وذلك عن طريق تفهم المصالح المشتركة التي تجمعنا، و عبر التعاون المشترك.

السياسة الأوروبية التقليدية لم تعد السياسة الخارجية. حتى خارج أوروبا أصبحت المصالح المشتركة بحاجة ماسة إلى تعزيز التحالفات والمنظمات الدولية.

في عصر العولمة لا نتمكن أي دولة فرض مصالحها من جهتها الخاصة بها فقط ولن تحقق النجاح من دون التعاون مع الشركاء. نحن نؤمن بالتعددية على نطاق عالمي وذلك من خلال المنظمات الدولية والقانون الدولي.

ولهذا الغرض لا بد من إعداد و تزويد سلطات تنفيذية كافية، لأنه فقط التنفيذ يجعل قوانين العقوبات الدولية ملزمة لكي تكون قادرة على حل الصراعات.

ولهذا السبب نريد أن نعزز الأمم المتحدة. نحن نؤيد توسيع محكمة الأمم المتحدة حتى تتوافر لديها، المحكمة الأعلى درجةً على وفق قانون عالمي . نحن نريد إنشاء قوانين عالمية وتنفيذها. ولهذا الغرض يجب تعزيز صلاحيات المحكمة الدولية.

أما الأموال اللازمة لذلك فيجب أن تخرج من قبل المجتمع الدولي ولمصلحته.

من اجل تعزيز شرعية الأمم المتحدة وقبولها عموما وجب إصلاح ودمقرطة مؤسساتها. ونحن نريد تعزيز حقوق الجمعية العامة للأمم المتحدة و بمشاركة جميع القارات.

يجب أن يساند إي إصلاح لمجلس الأمن في الأمم المتحدة (بكلمات أخرى من ضروريات الترجمة عند تغيير إطار مجلس الأمن يجب تأمين أو ضمان احتواء جميع القارات)،

نحن نرفض حقا النقض لأفراد من أعضائه فقط.

لذا نحتاج إلى إصلاح لمجلس الأمن، وان حق النقض لبعض البلدان فقط، ينبغي إعادة النظر فيه. يجب أن تُقبل وتحمل ألمانيا على عاتقها أكثر مما هي عليه الآن من المسؤولية العملية في الأمم المتحدة.

الحزب الديمقراطي الاجتماعي يؤيد منح ألمانيا مقعدا دائما في مجلس الأمن. وعلى المدى البعيد ينبغي أن يحصل الاتحاد الأوروبي على مقعد دائم في هذه الهيئة.

إننا نريد تقوية موقف الأمين العام للأمم المتحدة لكي تتمكن الأمم المتحدة في حالات الأزمات الدولية من العمل بسرعة وكفاءة عالية، وحيث توجد تهديدات بالأزمات أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. السلام والأمن والحماية من الأوبئة والاستقرار المالي هي منافع عمومية عالمية. وعليه يجب تمويل تلك المنافع المشاعة أيضا تمويلًا دوليًا.

تحتاج الأمم المتحدة إلى موارد مادية من دخل خاص بها كي تجعلها أكثر استقلالية.

يجب أن تقاس القرارات في المؤسسات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على وفق معايير العدل وحقوق الإنسان ويجب أن تتمتع بالشفافية.

عند توزيع حقوق التصويت يجب مراعاة مصالح البلدان الأفقر بين الدول النامية. المنظمات الدولية الإقليمية هي آلية مهمة للتغلب على العداوات والصراعات بين الشعوب.

إن مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اثبتا هذه القدرة في العمل الناجح في تلك المهمات الأنفة.

يجب على الديمقراطية الالتزام بالاستمرار في دعم هاتين المؤسستين وحتى في المستقبل. كذلك يجب تطوير وتعزيز مؤسسات مماثلة في مناطق إقليمية أخرى.

الديمقراطية الاجتماعية تعلق أهمية كبيرة على عمل منظمات المجتمع المدني من أجل التفاهم بين الأمم. الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية توجه النظر باستمرار نحو الصراعات الدولية الراهنة، والبدء في وضع الحلول لها. ولذا يجب أن تتعاون منظمات المجتمع المدني أكثر فأكثر مع مؤسسات الدولة.

* سياسة أنفسنا شركاء في مؤسسات المجتمع المدني التي أخذت على عاتقها حل المشاكل العالمية.

* سياسة أمنية شاملة

السلام يعني بالنسبة للديمقراطيين (الاشتراكيين) الاجتماعيين أكثر من مجرد غياب الحرب. بالنسبة لنا الوقاية (الاحتراز) تجنب الصراعات ولها الأولوية مطلقة.

أي صراعا يمكن تسويته في الوقت المناسب يجنب الشعب كثيرا من المشقة.

لذلك تلافى الأزمات هي الأنجع في السياسة الأمنية.

إن السياسة الخارجية التي تقرأ المستقبل, لها العديد من وجهات النظر، لذلك وجب على الاتحاد الأوروبي أن يتفاعل بشكل أوثق مع المناطق الأوروبية المجاورة ويحيك شبكة تواصل، لكي يتعزز السلام وارتفاع الاحتمالات المفيدة لمستقبل الشعوب.

إن سياسة السلام الجيدة، هي التي تقوم على الحوار السياسي، وتقديم المصالح المشتركة وتطوير الأفاق الملموسة للناس.

نحن مقتنعون بأن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا في القضاء على جذور الهيكلية لأسباب الصراع، مثل الجوع والنقص في الموارد.

وفي رأينا إن تطوير التعاون ليس مسألة إنسانية وهيكلية عادلة للعولمة فقط، بل نعدّه الحجر الأساس لسياسة الأمن الشامل.

ولذا نريد أن نزيد تدريجيا في ضخ الأموال اللازمة لتنمية العمل المشترك.

نحن نريد زيادة المساعدات التي تقدمها ألمانيا بحلول عام 2015 إلى 0.7 ٪ من إنتاجنا المحلي الإجمالي لكي يتم مكافحة الفقر والتخلف.

إن الأهداف المركزية تظل كما هي محاربة الفقر والفساد الإداري، والدعوة لحقوق المرأة، و أيضا تعزيز الحكم الجيد والمُنْتَظَم في مواصلة تخفيف عبء ديون البلدان النامية.

ولابد من زيادة ضخ الأموال اللازمة للتصدي للأزمات المدنية وتحسين أدوات هذه السياسة. الديمقراطية الاجتماعية ترفض إي شكل من أشكال العدوان أو الحرب الاستباقية.

نحن نعرف انه قد تحصل هناك حالات للتدخل العسكري عندما يصبح الأمر ضروريا.

مثلا ألمانيا قد تشارك في هذه البعثات, إذا كانت شرعيتها صادرة بموجب قانون دولي مُلْزَم ومن قبل الأمم المتحدة وإذا ظل نشر تلك القوة لا يتعارض مع المصالح الألمانية وإذا كان البرلمان الاتحادي يوافق على ذلك.

النزاعات يمكن حلها بالوسائل العسكرية، لكنها لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية فقط. ولهذا السبب فإننا نحث على أن نشر القوات المسلحة الألمانية، يتوجب دائما عليه أن يندرج في إطار أوسع للشؤون السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتنموية والثقافية.

إن الخيار العسكري يجب أن يكون دائما آخر وسيلة لإقامة السلام. و لكي يبقى السلام مستقرا لا نريد نشر الجنديات والجنود، إلا إذا كانت الوسائل الأخرى لا تكفي.

القوات المسلحة الألمانية واليابانية تقوم بعمل ممتاز ضمن انتشار القوات الدولية وذلك بسبب أنشطتها المهنية الكفوءة في إطار النهج الصحيح الذي يتمتع باحترام شديد في جميع أنحاء العالم. إن حُسن تدريب الجنود مهم كحُسن التسليح. سنواصل تجديد توجيه القوات المسلحة نحو المهام التي تنطوي على حل الأزمات الدولية.

* الجنود الألمان هم مواطنون ألمان وهم أيضا سفراء بلدنا وهم الذين يجب عليهم أن يعملوا حسب أسس قيم دستورنا.

* مخاطر جديدة

لقد وصل الإرهاب إلى مديات جديدة ومتطورة. تزاول الجماعات الإرهابية عملها على شكل شبكات عالمية؛ لا يتعفف الإرهابيون عن العودة إلى الهجمات الانتحارية وتهدف تلك الجماعات إلى اقتناء أسلحة الدمار الشامل والاعتماد عليها. إن العنف الإرهابي خارج إطار الدولة أي الخارج عن القانون يهدد مجمل العالم. نحن نرفض أي تبرير للإرهاب.

ولو أثناء الكفاح ضد الإرهاب لا يمكن استبعاد استخدام العنف في مكافحة الإرهاب، إلا إننا نطبق على الإطلاق المبدأ: بأننا نرفض وباستمرار إي تميع للقانون الدولي، لا تهاون في حظر مطلق على التعذيب، ولا تساهل في تطبيق قواعد معاملة السجناء وأسرى الحرب.

إن محاربة الإرهاب الذي يزدهر على دواليك من اليأس والعجز، هو في حاجة إلى المزيد من الوقت، وأيضا المزيد من الأموال. لدينا في أوروبا تمت حماية السلام من خلال توازن عادل بين المصالح. ومن ثم فإن أوروبا مدعوة إلى تجديد و تطبيق تلك التجارب لتفادي التشنج السياسي.

إن تأمين إمدادات الطاقة والمواد الخام والمياه هي قضايا حاسمة بالنسبة للأمن الدولي كذلك نفس الشيء ينطبق على حماية الغلاف الجوي، والحماية من الكوارث الطبيعية والتعامل معها بكفاءة. وفي هذا الصدد فإننا نتطلع إلى برنامج عمل وجدول أعمال القرن 21 للأمم المتحدة.

إن تحسين كفاءة الطاقة وإنتاجيتها من الطاقات المتجددة من مصادرها غير الناضبة هو مفتاح التطور السلمي. وبهذا يمكننا محاربة الفقر ومنع النزاعات على الموارد الشحيحة.

إن انهيار الدول يؤدي إلى نشر الفوضى والخروج عن القانون. وهذا يشكل تحديا عالميا للمجتمع الدولي بأسره.

وفي هذه الحالة يجب على ألمانيا وأوروبا أن تكونا على استعداد لتحمل مسؤولية إعادة بناء الدولة وهيكل المجتمع المدني.

* نزع السلاح وتحجيم انتشار الأسلحة

إن زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل تتطلب نهضة سياسة للحد من التسلح ومراقبة فعالة للتسلح، ونزع السلاح. بهذا يتم منع الصراعات والتطلع نحو السياسة السلمية كما نحن نفهمها، وكما هي أصبحت رمزا للأحزاب الديمقراطية الاجتماعية (الاشتراكية)، وهي السياسة التي نريد تشجيعها بالاشتراك مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي.

نحن نؤكد على أن هدفنا هو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ونشارك في الحملة الدولية لرصد تخصيب اليورانيوم ووضعه تحت رقابة دولية.

ونحن نريد فرض تعريفي دولي ملزم قانوني بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية. وأيضا تكريس مزيد من الجهود لتحديد ومراقبة

التسلح بالأسلحة التقليدية. نحن نريد التوصل إلى حظر للألغام الأرضية والقنابل العنقودية.

أما فيما يتعلق بنزع السلاح، فإننا ندعو إلى تحسين وتعزيز وتوسيع المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف.

وفي المستقبل أيضا، سنتأكد من أن ألمانيا لا تهدف إلى إنتاج وحياسة واستخدام أسلحة الدمار الشامل. نحن ملتزمون برقابة صارمة على سياسة تصدير الأسلحة. نحن نعتبر الأسلحة ليست سلعا تجارية عادية. إن الامتثال لحقوق الإنسان والحكم الرشيد وفرض حظر على تسليم الأسلحة إلى مناطق الصراعات هي معايير حاسمة لتراخيص التصدير.

* تشكيل العولمة

تستهدف الديمقراطية الاجتماعية عولمة عادلة قادرة على جلب الثروة والتنمية للشعب. وأن لا تؤدي مواقع المنافسة بين المجالات الاقتصادية إلى الضغط العالمي على الأجور، أو تدهور ظروف العمل والمزايا الاجتماعية والمعايير البيئية.

يجب ألا تتخلى الرأسمالية الدولية عن المسؤولية الاجتماعية و المعايير البيئية، وان لا تتخلص من دفع الضرائب. وهذا يتطلب إجراءات عادلة وفعالة للقواعد المالية، والمواد الخام وأسواق السلع وكذلك يجب أن تكون مُلزَمة دولياً في تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية في المنافسة الجارية.

لذا نريد أن نستعيد توسيع إمكانياتنا من أجل السيطرة على الاقتصاد وأدائه وذلك من خلال التعاون الدولي والأطر التنظيمية من دون تخلي السياسة الوطنية الداخلية عن مسؤولياتها. وبذلك فإننا نريد تحقيق أهداف الألفية للأمم المتحدة ونمهد الطريق لإقامة نظام اقتصادي عالمي مُنصف.

على الصعيد الدولي نحتاج إلى هيئات ضمان، للتنسيق وللترباط الحقيقي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقضايا البيئية. ولهذا السبب، نحن بحاجة إلى، أن تكون قضية البيئة تحت مظلة الأمم المتحدة وتنبور إلى مجلس عالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يتم فيه ضم مُمثلين رفيعي المستوى من جميع أقاليم العالم بما في ذلك مؤسسات التجارة الدولية والتمويل.

إننا بحاجة إلى مزيد من الإنصاف في العالم. إن بلدان الدول النامية لا تريد صدقة بل هم يريدون فرص عادلة في الأسواق العالمية. ولتحقيق هذه الفرص يجب على الدول الصناعية، ضمن نطاق مُنظمة التجارة

العالمية أن تفتح أسواقها لسلع الدول النامية و على الدول الصناعية أن تقوم بالتخفيض التدريجي لدعم صادراتها الزراعية (لتخفيض كلفة الإنتاج وزيادة قوتها التنافسية أمام أسواق الدول النامية بحيث تسد حاجة السوق المحلية وتزيد للتصدير).

إن عولمة الاقتصاد تهدد بتقويض الأولوية الأساس للسياسة الديمقراطية. إننا نريد الدفاع عن سيادة ورفعة السياسة لان هذه هي الوسيلة الوحيدة لفرض الديمقراطية العالمية والوطنية على اعتبارها مبدأ الهيكلية السياسية التي يمكن تطبيقها.

إن عدم السيطرة على تحركات رأس المال الدولي في الأسواق المالية العالمية تعرض للاقتصاد القومي (الوطني) بأكمله إلى الانهيار. نحن نسعى من اجل الوصول إلى أطر لهيكلية سياسة مؤثرة على الأسواق المالية.

نحن نرفض خصخصة الفوائد المالية، بينما الحالة العامة ترزخ تحت الأزمات المالية، يجب تعويم الخسارة لتعويض الخسائر التي تكبدتها عامة الجماهير.

يجب أن نتوقف المنافسة المستمرة بين الدول الصناعية في خفض الضرائب لأنها تعرض أسس سياسة الشؤون الاجتماعية للخطر.

للدفاع عن حقوق العمال وحتى على الصعيد الدولي، نريد تعزيز منظمة العمل الدولية (ILO). يجب وبقوة أكثر مراعاة معايير العمل الأساس لمنظمة العمل الدولية أثناء إصدار القرارات التي يتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة ولتحقيق تلك الأهداف لابد من النقابات الحرة التي لا غنى لجميع أنحاء العالم عنها.

إن الطواغين والأوبئة لا تعترف بالحدود الوطنية. لذلك نحن بحاجة إلى حلول شاملة لمكافحتها إن مكافحة عدوى فيروس نقص المناعة في الجسد الإنساني/ الإيدز أضحت للبشرية في الوقت الحاضر واحدة من أهم التحديات الرئيسية.

أثناء محاولة تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية تعمدنا شمول سلطة المستهلكين.

انه يجب على جميع المنتجات والخدمات المعروضة يجب عليها، أن تثبت الامتثال للقواعد الدولية للصحة والسلامة بيئيا في العمل ولمعايير العمل الأساس في الإنتاج المستمر وعليه وجب عليها مسبقا الحصول على علامة الجودة التي تمكن المستهلك بسهولة تحديدها وقراءتها.

فيما يتعلق بهدف العولمة العادلة للشركات المتعددة الجنسيات انه يجب علي الأخيرة أيضا الامتثال للقواعد الأنفة ذكرها أعلاه.

إن اتفاقيات الشركات العالمية مع موظفيها وزبائنها التي تنطوي على التزاماتها التي وعدت بها، بأنها ستمتثل للمعايير الاجتماعية الأساسية على امتداد العالم، هي الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه المعايير من أجل الرفاه الاجتماعي.

على الرغم من متطلبات التكنولوجيا (صناعة تراعي سلامة البيئة) فنحن مقتنعون بأننا نستطيع خلق وعي مشترك لمصالح البشر والبيئة في عالم مترابط.

4. 2. الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا

* أوروبا سلطة السلام

* أوروبا الاجتماعية

* حقوق العمال

* أوروبا الديمقراطية

منذ اعتماد برنامج هايدلبرغ في عام 1925 والألمان الديمقراطيون الاجتماعيون يُقاتلون من أجل توحيد أوروبا. أشياء كثيرة كانت تبدو وكأنها بعيدة المنال بينما اليوم هي حقيقة عادية.

إن التوحيد الأوروبي على أنقاض حربين عالميتين مَكَّنَ ولأول مرة - ومنذ وجود هذه القارة - من التعايش السلمي في أوروبا. لقد تعدينا زمن الطرد والجوع حتى أصبح تاريخا ماضيا.

إن الشعب ينعم بالاستقرار والثروة. إن الاتحاد الأوروبي هو أيضا مشروع السلام. إن أوروبا ليست غرفة اقتصادية، بل المنطقة برمتها هي أيضا مجتمع ديمقراطي مرتبط بالقيم الاجتماعية المشتركة.

إن مفاهيمنا للحرية والعدالة والتضامن ترسخت في ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساس. وعلى هذه القيم يقوم النموذج الأوروبي للمجتمع. إن السياسة الأوروبية، لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل ومناهضة التمييز، تشير إلى طريق نحو الأمام.

الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا تقف إلى جانب السياسة، التي تتيح الفرصة أمام الجميع، ولشكل كل منهم حياته الشخصية ويتقدم بها من خلال عمله. نحن نريد أن نتأكد من أن الناس يمكن أن تعتمد على تضامن المجتمع عند الحاجة، ونريد أوروبا متسامحة فيها الناس من

جميع الأمم والأديان والألوان بمكانهم العيش معا. إن تنوع الثقافات والتقاليد والأصول هي ثروة لا بد أن نعتني بها ونحافظ عليها. الاتحاد الأوروبي للأوروبيين، أى العولمة والحرية والديمقراطية. الثروة والعدالة للأوروبيين ، لا يمكن أن تصان في عصر العولمة، إلا مع شركائنا الأوروبيين .

على الصعيدين الأوروبي والدولي نقوم بتوحيد قوانا لوضع قواعد للأسواق العالمية، تُرسخ فيها الأكثر عدالة وأكثر تحملا للمسؤولية الاجتماعية والايكولوجية.

نريد أن نجعل من الاتحاد الأوروبي قوة عمل من اجل السلام وان يصبح مُتمكّن من تحقيق السلام.

* أوروبا سلطة السلام

الاتحاد الأوروبي وضع سياسة تقوم على ترسيخ السلام ومنع الصراعات ، ومفهوم شامل للأمن والتعددية.

إذا كانت أوروبا تريد أن تصبح قوة من اجل السلام العالمي وجب على الاتحاد الأوروبي أن يُحسن من قدرته على التعامل في مجال السياسة الخارجية والاستثمار الأجنبي.

لذا نحن نُدعم تعزيز جهودنا المشتركة في السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية.

إن تحسين قدرات الاتحاد الأوروبي في سياسة الأمن والدفاع يخدم أيضا الغرض من تعزيز الدعامة الأوروبية في الحلف الأطلسي. يجب على الجيوش القومية للدول الأوروبية، أن تنمو معا وبشكل أوثق، لأن هدفنا هو السياسة الأوروبية المُشتركة للأمن والدفاع الأوروبي. إن الخطوة الضرورية تكمن في إنشاء وحدات من قوات مُندمجة ومتكاملة تحت قيادة موحدة. هذا لا يجب ولا يمكنه، أن يؤثر على جميع مجالات التعاون العسكرية الأخرى. إن هدفنا على المدى البعيد هو تأسيس جيش أوروبي، ويجب أن يستمد شرعية مهماته العسكرية من برلمان الاتحاد الأوروبي.

إن السياسة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوروبي تتطلب تضافر الموازنة الاقتصادية والسياسية معا، بحيث نتحدث أربا بصوت واحد في المنظمات الدولية المهمة.

وهذا سيمكّن الدول الأوروبية على العمل بفاعلية عالية، على التوزيع العالمي العادل للثروة التي ينتجها كُـل العالم ودمقرطة الأنظمة الدولية والمنظمات الاجتماعية.

يجب ألا تُقلل أوروبا من تنمية جهودها السياسية.

إن توسيع الاتحاد الأوروبي أوجد السلام والاستقرار والثروة في أوروبا. وفي الوقت نفسه، فإن جاذبية هذا النموذج الأوروبي أصبحت نبراساً خارج أوروبا.

بلدان كثيرة تبذل جهوداً كبيرة لكي تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي.

وهذا يتطلب إصلاحات في تلك البلدان التي حققت تحسناً ملموساً في مستوى معيشة الناس. ونحن نبذل قصارى جهدنا لكي نلتزم بالوعود التي قطعناها للبلدان، بشأن احتمال انضمامها.

بيد أن المفاوضات الجارية للانضمام تعزز استمرار هذه البلدان، على التوافق مع المعايير التي حددها الاتحاد الأوروبي. لأنه يجب إصلاح مؤسسات هذه البلدان قبل مواصلة توسيع الاتحاد الأوروبي كي يشملها.

إننا نقف إلى جانب احتمالات انضمام تركيا، التي وعد بها جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي و منذ زمن طويل. إذا أصبحت تركيا تلتزم بالقيم الأوروبية، فذلك الانضمام، يُمكن أن يؤدي إلى سد الفجوات بيننا وبين البلدان الإسلامية الأخرى.

هذا هو دور تركيا المهم لمصالحنا سواء على نطاق الاتحاد الأوروبي أو الألماني لأنه سيوجد السلام والاستقرار والتوقعات الاقتصادية العالية.

أما البلدان التي لا تتوفر فرص لها في العضوية حتى على المدى الطويل، لا بد من دعم شعوبها في سعيها من أجل الديمقراطية و الدولة الدستورية والتوازن الاجتماعي.

ولهذا السبب فإننا سوف نُعزز وبقوة المزيد من التطورات في سياسة دول الجوار الأوروبية.

* أوروبا الاجتماعية

لقد أوجدت أوروبا أكبر سوق بيني (مشترك) في العالم ونقد موحد مشترك في أوروبا.

الآن يجب تعزيز الأبعاد الاجتماعية للاتحاد الأوروبي لأنها تشكل محور سياساتنا والنموذج الأوروبي للمجتمع.

لذا يطالب الديمقراطيون الاجتماعيون بإعطاء البعد الاجتماعي نفس وزن مبدأ المنافسة في الدستور الأوروبي.

يجب أن تصبح الحقوق الاجتماعية الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق، حقيقة أساسية.

هناك أشكال من التقاليد الوطنية المختلفة تجد طابعها في النموذج الاجتماعي الأوروبي.

بيد أن قاعدة جميع دول الرفاه في أوروبا هي دولة الكفاءة ذات النظم الاجتماعية المتطورة التي تُؤمن المواطنين ضد المخاطر الأساسية في الحياة من خلال القطاع العام الذي يوفر الحماية وخدمات المصلحة العامة، والقواعد المتعلقة بظروف العمل وحقوق العمال ومشاركة العمال في اتخاذ القرارات.

سنحافظ على هذه القيم ونواصل تطوير هذه القوة الأوروبية. لا نريد توحيداً للنظم الاجتماعية، بل الاتفاق على معايير دنيا مشتركة. * حقوق السياسة تهدف إلى ضمان شروط المنافسة العادلة بين الدول لمنع الإغراق الاجتماعي بالترف.

* حقوق العمال

هي عنصر أساس في النموذج الاجتماعي الأوروبي. مع أفضل أنظمة الصحة والسلامة في العمل، نريد بوضوح تحسين ظروف العمل للناس في أوروبا. نحن نطمح بقانون أوروبي موحد للعمل، ينص على المعايير الأساسية، مثل تلك المتعلقة بحق الإضراب والمفاوضة الجماعية لتحديد أجور العمل.

نريد حماية وتوسيع مشاركة القوى العاملة في اتخاذ القرارات في الشركات الأوروبية.

نريد استبدال الإغراق الاجتماعي عن طريق المنافسة العادلة بين المواقع في أوروبا. ولتمكين اتفاقات من هذا القبيل نقترح وضع ممرات في مابيننا للنفقات الاجتماعية والتعليم مع استخدام معيار الكفاءة الاقتصادية لمُختلف المواقع في أوروبا. وهذا يضمن الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي والاستثمار في التعليم والتدريب.

لا ينبغي أن يكون اختلاف النظم الاجتماعية هو المانع للراغبين في العمل خارج بلدانهم ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي.

إننا نريد أن نتغلب على السباق بين الدول الأوروبية التي تبغي الوصول إلى أدنى معدلات ضريبة الدخل في أوروبا. لان ذلك هو السبب في حرمان كل الدول الأوروبية، بحيث تسرق الدول إمكانيات بعضها بعضا فتتعثر اشتراكاتها المالية.

لذا نحتاج أساسا موحدا لتقييم وتحديد الحد الأدنى للمعدلات الضريبية على الشركات و في جميع أنحاء أوروبا.

إن النموذج الاجتماعي الأوروبي يمنح حرية الوصول إلى مستوى رفيع من الخدمات العامة وبمجانبة أو بتكلفة منخفضة. نريد أن نُرسخ ذلك فنجعل هذه المبادئ مُلزمة على الصعيد الأوروبي. على أن تُقرر كل دولة عضو بشكل مستقل أسلوب تأدية هياكلها لخدمات المنفعة العامة.

إن رفع مستويات المعيشة في المناطق المحرومة اقتصاديا مفيد للجميع في أوروبا. لذا فإن الاتحاد الأوروبي يدعم هذه المناطق لا سيما في التحاقها بالركب الاقتصادي. لا يمكن ضمان التلاحم في أوروبا إلا إذا مُنع خفض الأجور والمعايير الاجتماعية.

لذلك نريد تثبيتا للحد الأدنى للأجور كي يتأمن الرزق.

ومما لا شك فيه إن السوق الأوروبي الموحد جلب مكاسب للكفاءة وللرفاهية. ولا يزال يفتح الفرص للتنمية الاقتصادية والإبداع التي تعدت حدود الدول القومية في أوروبا.

ولكي نستفيد من هذه الأصول نريد بحكمة توسيع السوق الأوروبي الموحد والتخلص من العقبات البيروقراطية.

خلال هذا الجهد نريد أيضا، أن نتأكد من أن فتح الأسواق والحد من البيروقراطية لا يترتب عليه انخفاض في المعايير الاجتماعية والبيئية.

إن أوروبا قائمة على العلم والمعرفة في المجال الاقتصادي.

إن لابد لأوروبا، من زيادة قدرتها التنافسية في المنافسة العالمية عن طريق زيادة الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير. ولقد التزم جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي بهذا الهدف. فعلى أن ندرك أهمية استمرار هذا المشروع.

نريد بحث مستقبل الأسواق وانتقائية في تعزيز الابتكار والتطوير للمنتجات الواعدة بفتح أسواق المستقبل. إن بحوث الاتحاد الأوروبي قدمت في هذا الميدان مساهمات هامة.

ومن الضرورة بمكان تنسيق السياسات الصناعية في أوروبا وتكوين الأبطال الأوروبية في المنافسات الدولية.

إن المستقبل الأوروبي يدعو أيضا إلى إعادة هيكلة ميزانية الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أيضا يجب، أن تصبح سياسة الميزانية للاتحاد الأوروبي أكثر شفافية.

يجب الحد من مستوى الإعانات الزراعية واستخدام هذه الأموال في البديل، ألا وهو استثمارات للمستقبل وتشجيع الابتكار والبحث في مجال الإنتاج، بأسلوب موجه نحو تطوير أسواق المستقبل.

من أجل تعزيز الديناميكية الاقتصادية ولضمان الاستقرار وتحقيق البعد الاجتماعي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، نحتاج إلى تنسيق جيد للأمور الاقتصادية والمالية والنقدية في سياسة مُلزِمة وموجهة الاتحاد الأوروبي نحو الاقتصاد الكلي.

لذا ندعو إلى المزيد من التنسيق بين تلك الدول التي استحدثت اليورو. هنا يتعين على مصرف العملة (البنك المركزي) وضع موازنة في ميزان سياسته النقدية، نفس الوزن في استقرار العملة يوضع بموازاة تعزيز النمو الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة.

نحن نريد مجالاً لفعل المزيد من العمل الوطني والإصلاحات الهيكلية والاستثمارات في المستقبل ووضع ذلك في ميثاق الاستقرار والنمو في الاتحاد الأوروبي.

* أوروبا الديمقراطية

من خلال تنامي قدرات الاتحاد الأوروبي اكتسب الاتحاد خصائص الدولة. لذا يتعين على إي عمل سياسي يقوم به الاتحاد الأوروبي، أن يكون مُسبقاً مُشرعاً ديمقراطياً.

لذلك كلما يتقدم التكامل السياسي تصبح مهمة بناء الديمقراطية الحقيقية الأوروبية أكثر إلحاحاً. وبهذا سيكون الدستور الأوروبي مؤسسة حاسمة، تُمهّد الطريق للسلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي المُنتخب، الذي يشرف عليه البرلمان.

الاتحاد الأوروبي يجمع بين الأشخاص والمؤسسات على الصعيدين الأوروبي والوطني والإقليمي والمحلي في عملية صنع القرار السياسي، ولهذا السبب يجب أن يستمد الشرعية الديمقراطية من مصادر مختلفة. إن هدف سياستنا هو زيادة تطوير فاعلية الاتحاد الأوروبي وأن يكون عمله مفتوحاً لمشاركة متعددة المستويات الديمقراطية.

ولذلك يجب باستمرار تعزيز سلطات البرلمان الأوروبي ويجب أن يشارك البرلمان في العملية التشريعية الأوروبية برمتها، على أساس من المساواة بينه وبين هيئات مجلس الوزراء المشكلة من قبل الحكومات الوطنية. نحن نطالب بأحقية البرلمان الأوروبي بالمشاركة

في اتخاذ القرارات السياسية والمسائل الأوروبية التي تخص السياسات الخارجية والأمنية والدفاعية وكذلك في السياسة الزراعية. يحتاج البرلمان الأوروبي إلى رقابة برلمانية شاملة للإشراف على اللجنة الأوروبية وأحقيتها في اتخاذ مبادرات قانونية خاصة بها.

نحن نؤيد، تدخل البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في أمور السياسة الأوروبية، وتعزيز أحقيتها في الحصول على المعلومات وحق المشاركة. يجب أن تُتاح الفرصة للبرلمانات الوطنية للدول الأعضاء كي تفحص فحصا دقيقا فيما إذا كان الاتحاد الأوروبي يلتزم مبدأ التبعية في أحكامه. تتحمل البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي بالتساوي مسؤولياتها على وفق مستوياتها، وهم جميعا شركاء في المراقبة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي.

إن تشكيل أوروبا الديمقراطية يبدأ أساسا في المجتمعات المحلية (البلدية) والمناطق. لذا يجب أن ينسق الاتحاد الأوروبي بين اتحادية حكومته وبين مراحل حكومات الدول الأعضاء، بصورة ديمقراطية وشفافة وألا يتدخل إلا عندما يكون الأمر ضروريا لوضع القواعد المطلوبة على المستوى الأوروبي.

لا يُمكن بقاء الديمقراطية الأوروبية على المدى البعيد، إذا لم تعتمد على الالتزام السياسي علنا وبوضوح لإرادة المواطنين في أوروبا.

لقد أصبح من الضروري وأكثر من إي وقت مضى مناقشة السياسة الأوروبية من قبل الجمهور الأوروبي، ولذلك تحتاج أوروبا إلى مناقشات ديمقراطية كي تحصل على سياسات بديلة. وهذا هو السبب في أننا نريد تقوية حقوق مشاركة المواطنين بصورة مباشرة. والسبب نفسه، لا بد من أحزاب أوروبية قوية ومُنظمات مجتمع مدني.

هدفنا هو تطوير أحزاب الديمقراطية الاجتماعية لأوروبا إلى قوى سياسية ذات أعضاء في برنامج اتحادي. في المستقبل يتعين على أعضاء الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية تشكيل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأوروبي (د أ _ spe) في أوروبا.

لذا نوجه الدعوة إلى وضع سياسة ديمقراطية اجتماعية (اشتراكية) لبرنامج الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأوروبي في أوروبا (spe).

3.4. الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني القائم على

التضامن

* المجتمع المدني القائم على تضامن الشعب

* المجتمعات المحلية القوية

* الرفاه الاجتماعي للدولة الاتحادية

* الأمن في الحرية

* الاندماج والهجرة (انطلاقاً من مبدأ المساواة)

* الجمهور ووسائل الإعلام

* ثقافة المجتمع الديمقراطي

* الكنائس والطوائف الدينية والقناعة العامة التي نعتنقها

في كل دولة تعيش ديمقراطيتها على التزام مواطنيها بها. لذا فنحن نريد مجتمعاً قوياً حيوياً فيه، المواطنون يتمتعون بحق استخدام حرية الرأي وتكوين التجمعات والاتحاديات.

هذا هو السبيل الوحيد الذي يجدُ لمجتمعنا، القوة لمواصلة التجديد، مجتمع الثقة بالنفس بحيث يشكل وينظم المواطنون تعايشهم معاً في دولة مُتمكّنة من تسيير الأمور.

دولة كفوءة وشفافة قريبة من المواطنين لاسيما في عالم أصبحت فيه قوة المصالح الفردية تحاول خصخصة المسؤوليات العامة، التي نعتبرها أمر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه.

نحن نعلم إن أنجاز الإطار القانوني لجميع الحالات في الحياة لا يؤدي إلى مزيد من العدالة والقوانين التي لا يمكن أن تُحل جميع المشاكل، بيد إننا نريد أن نتأكد من أن المصلحة العامة لا تزال وستبقى تحت سيادة المسؤولية السياسية.

نحن نريد برلمانات قوية. فهي جوهر الديمقراطية في تكوين اتخاذ الإرادة أي صناعة وإصدار القرارات السياسية. ونحن نريد من البرلمانيين دعم وتشجيع المناقشات العامة، وأحزاب لها تأثير في عملية صنع القرار السياسي للشعب. وبهذا هي تكتسب مكانا مرموقا في منطقتنا الديمقراطية البرلمانية.

نحن نأخذ مهمة الأحزاب جدًّا وذلك من أجل الحفاظ على العملية السياسية ومشاركة المواطنين المتواصلة في اتخاذ القرارات.

نريد إثارة جديدة للحماسة من أجل الديمقراطية وتحقيق أعلى إقبال على الانتخابات وزيادة التدخل بالمشاركة المباشرة في الأمور السياسية. كما ندعم المزيد من الديمقراطية وإمكانيات المشاركة المباشرة للمواطنين كعمل مُكمل للديموقراطية البرلمانية.

ثم تثبيت الأطر القانونية لاستفتاء الأغلبية وأيضا نسبة القرار الشعبي والرغبة الشعبية على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني وذلك استكمالاً للقرارات البرلمانية. بحيث تنطبق القيود الدستورية مع قوة الأغلبية وأيضا على مشاركة المواطنين المباشرة.

إن الحكم الصالح في تسيير أمور الدولة يتطلب إلغاء البيروقراطية العديمة الفائدة.

نحن نحتاج إلى تحديث قوي شامل ومستمر للإدارة بحيث تتمكن في حال التغير السريع من القيام بأداء مهامها.

يجب ألا تضيع الأموال العامة هكذا لا على التعيين وفي أي موقع كان. نحن لا نريد دولة مربية الأطفال، بل دولة مُنشطة تخدم مواطنيها، وتعالج المهام التي خُصصت لها كهدف لها، في التوجه بأسلوب فعال واقتصادي.

إن الذي يأخذ على عاتقه تلك الوظائف والمهام الرئيسية عليه، أن يتحمل مسؤوليته الثقيلة في هذا الشأن. (...) نريد من السياسيين البقاء على اتصال دائم مع المجتمع والاسترشاد به، وأن يكون منهجهم الصدق والصراحة والشفافية.

* المجتمع المدني القائم على تضامن الشعب

أكثر من أي وقت مضى يقوم الناس أكثر فأكثر بنشاط محموم في تحرير و استقلالية و قيادة الحياة التي يختارونها بأنفسهم. وهناك مزيد من المعرفة حول البلدان والثقافات الأخرى والثقة بالنفس وإمكانية تصرف الناس.

نحن نريد لمجتمعنا أن يستفيد بقوة أكثر من هذا النوع من المعرفة والخبرة. الشعب بحاجة لتلك الحوافز، ولكن المجتمع بحاجة أيضا إلى بيئة مناسبة.

يجب أن تكتسب المسؤولية الاجتماعية الشعبية (من الناس للناس) أهمية أكبر في مجتمع دولتنا.

وهذا ما نقصد به مجتمعا مدني قائما على التضامن. تلك هي القوى العظيمة لتنمية الديمقراطية الاجتماعية في عصرنا.

مجتمع مدني قوي يوفر لنا المأوى في الأوقات العصيبة المضطربة. وحيث ووقوف الشعب من اجل الناس المحتجة، تتكون تجربة الاستعداد لتحمل المسؤولية، والإحساس بالعدالة، والاعتراف المتبادل، والتضامن والاعتدال في استخدام الحرية الفردية.

انه من معايشة التضامن في المجتمع، ينتشر تماسك جديد مُضاد لتفريط الشعب كالعزلة الشخصية ووقوع الجماعة، مجتمع ضد القوى

التي تطارد الحياة الحديثة. وحيث نحل معاً المشاكل الاجتماعية، نجد التوجه المراد والثقة والأمن.

لقد نظم المجتمع المدني نفسه في المؤسسات والمبادرات والنوادي ومنظمات المجتمع المدني، ولاسيما استمرار الحفاظ على الالتزام التطوعي. ويحصل ذلك عندما يتصرف المواطنون بتعاون معاً فيمكنهم بذاتهم معالجة العديد من المهام العملية.

إن تلك القوة الاجتماعية تكمن في حث وتحفيز الآخرين على المشاركة بالعبء، بحيث يتم التعرف مسبقاً على المشاكل حتى إقرار ما يناسب حلها.

نحن نقر بان الوظائف الشرفية تكتسب عندنا المزيد من الاعتراف والحوافز والتأمين عليها بشكل أفضل. هناك كثيراً من الناس يستثمرون أوقاتهم للعمل في خدمة المجتمع والتأثير عليه.

وآخرون يقدمون الأموال من رؤوس أموالهم الخاصة. نريد أن نربط بين كلا الضرورتين، الوظائف الشرفية وثقافة التبرع إلى المؤسسات الخيرية العامة.

إن الأحزاب الديمقراطية والنقابات والكنائس والطوائف الدينية وكذلك الجمعيات الاجتماعية و البيئية هي الدعائم التي تُظهر وجه المجتمع المدني القائم على التضامن.

خاصة الجيل الصاعد يبحث عن فرص مغرية لكي يَنشط في المجتمع فَيُعاش خبرة القيم المضافة من خلال التضامن.

إن الحركات الاجتماعية تتناول مرارا وتكرارا في سعيها إلى تحقيق العدالة العالمية والقضايا الراهنة، وحماية البيئة والمُستهلكين لذلك نريد تقوية هذه المنظمات. وهنَّ شريكات لنا.

* الرياضة

إن الرياضة تُظهر التحدي وتجلب الاعتراف. وينطبق هذا على الرياضة الجماعية ورياضات المعوقين، وكذلك الحال بالنسبة للأداء الرياضي العالي. في النوادي الرياضية يمكن، أن يجتمع الطموح والتضامن معا متعديا حدود السن والحالة الاجتماعية والثقافية.

إن النوادي تُفعل ارتباط الناس.

* المجتمعات أيضا مفيدة في مجال الرعاية الوقائية للصحة. وهي تعزز العدالة والتسامح. لذا نحن نقوم بحماية وتشجيع الرياضة،

بوصفها جزء أساسيا من الثقافة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.

* المجتمعات المحلية القوية

إن المجتمع المدني القائم على التضامن يجد مكانته الرئيسية في المجتمعات المحلية.

إن المجتمعات المحلية تحتضن شكل الحياة اليومية للناس وكذلك التحديات التي تنمو فيها. و في المجتمعات المحلية يُتخذ القرار في ما إذا قد تمكن جميع الأطفال من الحصول على الدعم في مرحلة الطفولة المبكرة؟.

وهنا يُمكننا أن نلاحظ في ما إذا كان الناس من مختلف الثقافات يعيشون معا أو بشكل متواز وهنا يتضح في ما إذا كان تنظيم أوقات فراغ المراهقين بطريقة مجدية وإذا كانت حياة المسنين ستبقى مُندمجة متكاملة وإذا كان الناس يشعرون بالأمان في الأماكن العامة.

يجب أن تكون المتفاوتات الاجتماعية متوازنة في المجتمعات المحلية؛ يجب أن يتكيف السكن والخدمات المحلية مع الناس عندما يكبرون أو

يبتعدون، وعندما ينخفض عدد السكان وهنا يجب أن تُحفظ وتُصان الآثار التاريخية وهنا يجب إيجاد بناء حيوي للثقافة.

في الإطار المحلي والإقليمي يجد الناس مع تحديد الخصائص المحلية لتاريخهم وثقافتهم في البيت في الوطن والمجتمع ثم يجدوا الشفافية والأمن في أوقات التغيير.

المجتمعات المحلية قادرة على وفق الخصائص المحلية على الاستجابة لتطوير مجموعة واسعة من الحلول الممكنة لكثير من المهام. ولهذا السبب نحن نعمل على تعزيز الحكم الذاتي المحلي، وتحسين نوعيته وتوسيع حريته التنظيمية.

نحن نسعى لتحسين وتوسيع المجال ونطاق صرف مالية المجتمعات المحلية ولكننا لن نضفي عليها من المهام دون التمويل اللازم للمهام الجديدة.

* الرفاهية الاجتماعية في الدولة الاتحادية

إن الرفاه الاجتماعي وديمقراطية الدولة المترابطة أو الدولة الاتحادية هما أهم الشروط لنجاح دول العالم الديمقراطي و نجاح الجمهورية الألمانية الاتحادية. نحن نلتزم بهذا المبدأ.

وهذا يعني : يجب اتخاذ القرارات هنالك وحيث المكان القريب من المهام والمشكلات.

نحن نُنابع في هذا الصدد أيضا مفهوم التبعية، بأنه يعني: لأصغر الوحدات السياسية أولوية على أكبرها.

إن إنتقال المسؤوليات المركزية إلى الاتحاد الأوروبي، وتحديات العولمة والتغيرات الديموغرافية قد وضعت دولة الرفاه الاجتماعي تحت ضغط التجديد الهائل.

يجب أن تكسب الفيدرالية قوة جديدة، لهذا نحن نريد أن يكون النظام الاتحادي لولاياتنا الاتحادية أكثر شفافية.

ويجب أن تصبح الحكومة الاتحادية و حكومة الولايات كل من هما من حيث طاقتهما الذاتية أكثر كفاءة كما وهما معا.

الفصل بين صلاحية السلطات يجب أن يتجه إلى أفضل تصور لحل المشاكل، بدلا من التمسك بمجالات المسؤولية المُناطة بها.

ونحن نؤيد توثيق التعاون المشترك بين الدول المجاورة بما فيها مناولة أنجاز المهمات.

نحن مع توحيد الولايات إذا كانت تلك الخطوات ستصب في مصلحة تحسين الإبداع لدى السلطات السياسية، عندما تجتمع للموافقة المبدئية

معا من أجل دعم مواطنيها. نحن نريد تعزيزا وتجديد القوى الكامنة في المدن والمناطق.

في المستقبل سنواصل منح القرار السياسي إلى الاتحاد الأوروبي للاستيلاء على السلطة، هذا في ما إذا أصبح الفضاء الأكبر للقانونية الأوروبية ينفذ في تعزيز المزيد من الثروة و الأمن للمواطنين. إلا أننا يجب، ألا نتخلى عن سلطات الدولة القومية لصالح الاتحاد الأوروبي أو لصالح المؤسسات الدولية إلا إذا كان الإشراف الديمقراطي مكفولا.

لقد ازدادت المتفاوتات الإقليمية من حيث قواها الاقتصادية والمالية. ازدهار المجتمعات المدنية التي أصبحت هي المحاور الديناميكية في المجالات الاقتصادية والثقافية حيث حققت المنافسة العالمية مميزات بالنسبة للاماكن ذات الهيكلية الضعيفة في المناطق الحضرية والريفية المحرومة.

لذلك نحن نفضل الالتزام بتقديم المساعدة المتبادلة والتضامن مع جميع أنحاء ألمانيا و أوروبا الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية. إن خصوصية الحالة في ألمانيا الشرقية كانت تتطلب بذل جهود خاصة من حيث التضامن في جميع ألمانيا. انه يجب على الدولة الاتحادية وحكومات الولايات والمجتمعات المحلية أن تبقى ذات مالية عالية.

وهنا تتمثل مهمة رعاية الدولة الاتحادية ذات الرفاه الاجتماعي إلى إنشاء آلية التوازن المالي الفعالة بين مفاصلها.

* الأساس لأمننا هي، المساواة في الظروف الذاتية، لكل مجتمع محلي ولكل ولاية اتحادية قواها الذاتية، التي نريد دعمها.

* الأمن في الحرية

إن المجتمع الحر والمفتوح يقوم على احترام القواعد الموثوق بالالتزام بها ضمن التماسك الاجتماعي. وأينما لا ينطبق هذا الحال نفقد هنالك بالتكبد الحرية والأمن. الأمن هو جزء أساس من الأصول العامة.

يجب أن يكون للناس فرصة العيش من دون الخوف من القهر والجريمة، كي تتحقق الحرية السياسية والمشاركة في الازدهار. إن الدولة الدستورية تربط جميع ممارسات سلطة القانون والنظام معاً، هذا الرباط وحده يجيز تطبيق النظام القانوني، حيث تتولى الدولة احتكار النظام القانوني.

نحن ننذ كافة الجهود لنقل التزام الدولة في حماية المواطنين إلى المؤسسات الخاصة (شركات الحماية الخصوصية) أو حتى توفير الأمن للبيع كباقي السلع.

إن أمنا بلدنا مهددا من الداخل والخارج: كالجريمة والتطرف والعنصرية.

نحن نكافح هذا التهديد باستمرار بوسائل الدولة الدستورية الديمقراطية. الأمن الداخلي هو مهمة قوات الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية ولحكومة الولايات.

هناك حظر مطلقا للتعسف والتعذيب.

هنا يتعين على الدولة الدستورية القائمة على الحرية أن تضمن ثبات مبادئها.

و هذا هو أسمى القواعد العقلية لرفض التطرف والإرهاب.

المتطرفون اليمينيين (الرجعيون والنازية الجديدة والفاشية) يهددون حريتنا وديمقراطيتنا.

الديمقراطيون الاجتماعيون يؤدون مقاومة عنيدة ضد أيديولوجية التطرف اليميني وعنفه، التطرف والعنصرية ومعاداة السامية ليس لهم مكان في مجتمعنا. وبنفس التصميم يجب التصدي للمتطرفين بدافع التطرف الديني. لا يمكن أن يُنظر إلى حقوق الإنسان من الناحية

النسبية (أي الكيل بمعيارين)، حتى مع إشارة إلى القواعد الدينية بما فيها من الشعائر والطقوس أو التقاليد.

التسامح مع الثقافات الأخرى والتقاليد يجد حدوده ريثما تُنتهك فيه حقوق الإنسان.

يجب بكل الوسائل القانونية منع ومعاقبة كل من القهر والعنف ورفض تقرير المصير و الزواج القسري والبعاء القسري أو 'جرائم الشرف' ضد النساء، لذا يجب أن تتلقى النساء و الفتيات المعنيات المساعدة الاجتماعية والدعم القانوني.

إن الشعب بحاجة ماسة إلى الأمن الشامل وهذا يشمل الاهتمام بالإنسان وشعوره بالأمن والاطمئنان والتقدير. إن حاجة الناس و طلبهم هذا اقتناء معرفتهم وعلومهم استعدادا للتغيرات التي يواجهها الشعب والتي لا يستطيع السيطرة عليها، والتي تهدد وجودهم وتحط من معرفتهم وعلومهم أو التي تشككهم في إحساسهم بالقيّم وتصورهم لما هو قيّم.

الأسرة والحي بأكمله، وشبكة العلاقات الاجتماعية في النوادي والنقابات والجمعيات وفي المؤسسات الروحانية والمعتقدية كالكنائس والجوامع والمعابد، والمنظمات المدنية ومنظمات الإغاثة جميعها تشكل الشبكة التي تُمثل الشروط الاجتماعية الثمينة لتوفير الأوضاع

التي تجعل للشخصية شعورا بالأمان. لأن هذه الشبكة تُساهم بما لا تستطيع الدولة والحكومة بنفسها توفيره وهذه الشبكة يمكنها أن تجعل لدينا اهتمام غير عادي في حرية وحيوية العلاقات الإنسانية ومُنظمات المجتمع المدني.

* الاندماج والهجرة

ألمانيا هي إحدى البلدان المفتوحة لاستقبال الهجرة. إن المهاجرين قد أثروا (أغنوا) بشكل كبير بلدنا اقتصاديا وثقافيا. في عصر العولمة والتغيير الديموغرافي أصبحت مهمة مجتمعنا فتح بلادنا للناس من مختلف البلدان والثقافات التي تزداد الحاجة إليها باضطراد.

نحن نريد بل نحتاج أكثر فأكثر إلى المهاجرين المهرة. الهجرة تتطلب إعدادا للمجتمع في بلدنا كي يستقبل في المستقبل مزيدا من الهجرة. الهجرة تتطلب الاندماج من أجل التكامل الاجتماعي .

* انطلاقا من مبدأ المساواة

إن الشخص الذي يريد الإقامة الدائمة يجب أن يحصل على تسوية أي نفس الفرص للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. نحن ننظر إلى الهجرة على أنها اتفاق بين

الوافدين وبين مجتمعنا. ويجب على الجانبين أن يستفيدا من هذا الاتفاق وان يكونا مستعدين للاندماج والتسامح.

فلا غنى لمجتمع الهجرة عن تناول بعضه البعض ثقافاتهم المختلفة بدلا مقاطعة أنفسهم. التكامل أي الاندماج في مفهومنا يعني: إيجاد فرص عادلة وقواعد واضحة، حتى أولئك الذين يريدون العيش بصورة دائمة من النساء والرجال في ألمانيا لا يحتاجون إنكار أصولهم. إن دستورنا يفسح المجال للتنوع الثقافي، وضمانات للحرية و للعقيدة الدينية والحقوق المتساوية بين النساء والرجال، واحترام حقوق الأقليات. بيد أن دستورنا يحدد بوضوح الحدود التي لا يسمح عندها لأحد، أن يتخطاها فيضع اعتبارا فيه الإشارة إلى الخلفية الدينية أو الجغرافية.

نحن نعارض بالتمام الاضطهاد والتمييز والتهديد فيما يتعلق بالنساء والفتيات.

ولا يُسمح لأي شخص أن يعيق النساء والفتيات أثناء تطويرهن الحر والمستقل لشخصياتهن أو حجب فرص التعليم عنهن.

التعليم، وخاصة المعرفة بلغة البلدان المفتوحة لاستقبال الهجرة كاللغة الألمانية، هو من الشروط التي لا غنى هنا للناس عنها، لاسيما وهم من خلفيات مختلفة ويريدون العيش مع بعضهم بعضا في بلدنا.

نحن نهتم بتحسين البرامج التعليمية ونحن أيضا نطالب بالالتزام الشخصي للمهاجرين بالاندماج والتكامل.

إن الاندماج من أجل التكامل يمكن أن ينجح بسهولة إذا ما بدأ المرء فيه منذ مرحلة طفولته المبكرة.

وهنا يجب أن تبدأ سياسة الاندماج النشط عند أبناء المهاجرين.

يجب توسيع المشاركة السياسية للمهاجرين. لذلك ندعو مبدئيا إلى إمكانية وجود تعدد الجنسيات وأيضا حق للأجانب الذين لا يأتون من دولة تابعة للاتحاد الأوروبي التصويت ولو على المستوى المحلي.

كوننا بلادا مفتوحة أمام الهجرة، نهدف إلى منح الجنسية للأشخاص القادمين إلينا.

نحن نعرف إن هذه الخطوة ليست نهاية التكامل لكن هي مرحلة مهمة لتمكين الوافدين من المشاركة السياسية الكاملة.

لا بد من تكثيفا أكثر للمباحثة و توسيع نطاق الحوار بين الأديان والثقافات مع الالتزام أكثر في استيعاب تشكيل هذا الحوار، لاسيما مع الإسلام.

نحن نريد التغلب على القلق والخوف من الاستئصال المادي وتعزيز الاحترام المتبادل.

إن دولتنا هي بيتنا المشترك.

نحن نتمسك بالحقوق الدستورية التي تعطي حق اللجوء السياسي للمضطهدين سياسيا. وهذا يستتبع بالتالي مسؤولية توفير المأوى والملاذ الأمن للأشخاص الهاربين من بلدانهم بسبب العنف والاضطهاد الجنسي والتمييز، سواء كان ذلك من قبل الدولة أو الجهات غير الرسمية.

إن السماح للأشخاص في الإقامة في بلدنا لمدة طويلة يجب أن يتبعه الحصول على الإقامة الدائمة الموثقة.

نحن نؤيد الدعم المشترك على الصعيد الأوروبي في ما يخص سياسة اللجوء. ويجب أيضا مكافحة الأسباب التي تجعل الناس يفرون من منازلهم أو يُشردون منها.

الجمهور ووسائل الإعلام

إن جوهر الديمقراطية يحتوي على مبدأ العلنية والشفافية. وهي التي تسد حاجة الحياة إلى حرية الرأي وحرية المعلومات.

إن حرية الأعلام يمكنها تعريف الناس بالحقائق، فتمكنهم من تكوين الآراء والمشاركة السياسية ومراقبة السلطة. كون وسائل الأعلام تعايش التطور التقني السريع.

إن أهمية دور الصحف والكتب والإذاعة والتلفزيون والحاسوب والانترنت والهواتف المحمولة في تزايد مستمر. إن وسائل الأعلام المختلفة الأنواع تنمو معا، و لها قوة تأثير على كل مجالات حياتنا اليومية.

علينا أن نتعلم التعامل مع وسائل الأعلام وتأثيراتها وعلى أن نجعل الاختصاص في مجال الأعلام محورا مهما. و أن يكون استخدام الأعلام لتحسين فرص المشاركة السياسية وحرية الوصول إلى المعرفة عن طريق وسائل الأعلام الجديدة.

ويجب أن نعزز الجودة والشفافية وتنوع الميديا (وسائل إظهار الإعلام).

نحن نكافح التلاعب، والتحيز السياسي لجهة معينة والتهديدات والإخطار التي يتعرض لها الشباب. إن سياستنا الإعلامية تحمي على الصعيدين الوطني والأوروبي فالعالمي، حرية الرأي وحرية سيل المعلومات. نحن ندافع عن استقلال وسائل الأعلام من المصالح السياسية للدول وضد هيمنة المصالح الاقتصادية.

في فهمنا، إن الهيكل التنظيمي المزدوج للبت العام و بث الإذاعة الرسمية العامة هي عناصر لا غنى للديمقراطية الشاملة عنها.

وفي نفس الوقت، نحن نطالب بالرقابة وبالتنظيم الذاتي الفعال لوسائل الإعلام والصحافة واحترام المعايير الأخلاقية في الأعلام والصحافة. للمواطنين حق أساس دستوري لأن يكون بمقدورهم تقرير ما يحدث لبياناتهم الخاصة بهم.

بيد أن تقدم تكنولوجيا المعلومات استطاعت ثقب هذا الحق أكثر فأكثر. الأعلام الأفضل الكفاء المتخصص يمكنه أن يساهم في تحسين التقييم في ما يخص تأثير البيانات الشخصية التي يفرج عنها الشخص طواعية، إعلامياً.

لا يزال غير ممكن الاستغناء في العديد من مجالات الحياة عن حماية البيانات المتعلقة بشخص ما.

* ثقافة المجتمع الديمقراطي

لقد كانت الاجتماعية الديمقراطية من البداية ودائماً هي ثقافة التغيير والحركة الثقافية كما هي العادة المتبعة في المفهوم الواسع للثقافة الذي

يتجاوز حدود الفنون ليشمل أيضا التعليم الثقافي والتراث التاريخي وأشكال واطر مختلفة من حياتنا.

نحن بحاجة إلى ثقافة سياسية تدعم ديمقراطيتنا.

الثقافة بطريقة محددة هي الفضاء الذي يحقق المجتمع فيه مفاهيمه و قيمه وأهدافه. فالثقافة تقوي الناس، حين تخلق الانتماء والوعي بالأصالة المتجذرة، ومن ثم هي تُساهم في التماسك الاجتماعي.

إن المسائل الثقافية تلعب دورا مهما في لب المجتمع وكذلك أثناء النزاعات والمخاطر السياسية العالمية. من أجل تحقيق السلام الداخلي والخارجي فإننا نحبذ الحوار بين الثقافات بوصفه جزءا مهما لزخم الاندماج الاجتماعي لذوي الخلفيات العرقية والدينية والثقافية المختلفة.

يُعد التفاهم الثقافي مهمة حاسمة على سُلّم العولمة. إن هدف التفاهم الثقافي هو ثقافة الاعتراف، ومواجهة تصعيد الموازاة والموازنات بين المجتمعات والتهميش الاجتماعي للأقليات.

نحن نريد التنوع الثقافي بدلا من أصولية ضيقة متوقعة وتسييس الخلافات الدينية والثقافية.

التنوع السلمي لن يكون ممكنا إلا إذا كنا نريد الحفاظ على قيمنا العقلية المتجذرة في التقاليد اليهودية – المسيحية والإسلامية و الإنسانية والتنوير.

فقط تلك الثقافة المتسامحة المبنية على أساس القيم يمكنها أن تصمد ضد محاولات إساءة استخدام الثقافة والدين لأسباب الاستبعاد والتهميش.

الثقافة هي خير مُشاع عام وان تعزيزها يشكل مهمة المجتمع المدني والدولة.

لذا الإلتزام بذلك من قبل القطاع المدني ضروري جدا. نحن نرحب وندعم ذلك ومع ذلك، فإن المسؤولية، التي لا يمكن أن تُفوض، لا يمكنها أن تُقرر ما نعتقد.

نحن نعزز بالدولة بوصفها دولة الثقافة، التي تحمي التنوع الثقافي كالمشهد الثقافي والتعليم وتعذي ثقافتنا و تراثنا فتحويه بالذكرى وهي تشجع الفنون وتحمل مسؤولية الشؤون الاجتماعية للفنانين الأحرار كما الفن الحر. والدولة تناضل من اجل ثقافتنا وحُسن سُمعتنا في الخارج.

ستصبح الإمكانيات الإبداعية من فضاء الحرية الفنية إلى تنامي المشهد نحو الثقافة الاقتصادية، أكثر أهمية في العقود المقبلة كما الابتكارات عندما تقرر اتجاه المستقبل. إن مستقبل مجتمعنا العلمي هو أيضا تحديا ثقافيا.

* الكنائس والطوائف الدينية والقناعة العامة التي نعتنقها

نحن نعتزف بالدين اليهودي - المسيحي والتراث الإنساني الأوروبي والتسامح في القضايا الدينية.

نحن ندافع عن حرية الفكر والوجدان والدين وإعلان الرسالة السماوية. في المجتمع المتدين و المتعدد الأوجه والاتجاهات المختلفة، في مجتمع مفتوح نحو رؤى العالم ويجب أن يصمد احترام معتقدات الشعوب الأخرى أمام الاختبار.

إن أساس الحرية الدينية لتشكيلة مجتمعنا هي دولة دستورية تقوم على الحرية والديمقراطية. وفي رأينا لا بديل لنا عن الالتزام بخصوصية الكنائس والمنظمات الدينية والمنظمات غير الطائفية المفتوحة على المجتمعات. وينطبق هذا بشكل خاص على نقلها للقيم الديمقراطية و تحملها المسؤولية الاجتماعية لأجل المصلحة العامة.

يجب أن نتحدث مع هذه المنظمات والتعاون معها في شراكة حرة على شكل مهمة مشتركة.

نحن نحترم حقوق تلك المنظمات في تنظيم شؤونها الداخلية بصورة مستقلة.

4.4. المساواة بين الجنسين

نحن الديمقراطيون الاجتماعيون نريد أن نصل بمجتمعنا، إلى مجتمع يتمتع فيه الرجال والنساء وهم يعيشون معا في الحرية والمساواة والتضامن. منذ القرن التاسع عشر، والحزب الديمقراطي الاجتماعي يطالب بالمساواة أي بحقوق النساء ويحقق لهنّ حقوقهنّ خطوة تلوى الأخرى، من حق التصويت في الانتخابات ثم الحقوق المتساوية في الزواج والأسرة وحتى فيما يتعلق بالوصول إلى المؤسسات التعليمية ومشاركتهنّ المهنية. وقد أصبح واضحا إن الحقوق المتساوية ذاتها، لا تحقق المساواة في المعاملة فلا بد من التغلب على التقسيم التقليدي للعمل بين الرجل والمرأة.

إن تجميد حدود الأدوار للرجال والنساء يشكل ضررا على الرجل والمرأة على حد سواء. لقد اخذ الحزب الديمقراطي الاجتماعي على عاتقه زمام المبادرة وقد أوجد فرصا تعليمية الديمقراطية متكافئة لمشاركة النساء، في الأحزاب الديمقراطية، وانه فرض مشاركة أفضل للنساء في البرلمانات والحكومات. وقد توهج طرحنا هذا كي تقف به الأطراف الأخرى و كذلك عموم المؤسسات.

ولا تزال المرأة تعاني من تقاضى أجورا أقل من أجور الرجال، ولكنها تملك فرصا أقل في الحياة العملية والأسوأ في فرص الترقية. المرأة تتحمل العبء الرئيس في محاولة التوفيق بين مسؤولياتها نحو العمل والأسرة.

نريد مجتمعا فيه الحقوق وفرص الإمكانات متساوية لجميع الناس: فيما يتعلق بالحصول على التعليم والتدريب المهني وفرص العمل والعمل التطوعي والنشاط السياسي، يجب أن تكون كل منها مستقلة عن نوعية الجنس والهوية الجنسية والاجتماعية والخلفية العرقية، أو الدينية. نريد أن نتأكد من أن الرجل يشارك المرأة على حد سواء و يُمكنهما الجمع بين العمل المأجور والتدبير المنزلي وتربية الأطفال والالتزام الاجتماعي.

نريد أن نتأكد من أن الشابات مُتمكنات من تحقيق أفكارهنّ وتصوراتهنّ حول كيفية عيشهنّ والمهن التي يرغبن القيام بها. تريد النساء كل من العمل والأسرة. الرجال يريدون أيضا أن يكونون المربين ومرافقين لأطفالهم، لذا يجب تمكين المجتمع من نموذج الشراكة العائلية المُشتركة في العمل والحياة المهنية وهي الشروط الأساس لهذه الشراكة. العمل المأجور لكسب العيش والمساواة في فرص الوصول إلى الوظائف والمهن والأجر المتساوي وأوقات عمل

تراعي متطلبات الأسرة، وكل يوم برامج تعليمية موثوق بها للأطفال ولجميع الفئات العمرية.

إذا كانت المرأة لا يمكنها أن توفر لنفسها من دخلها ما يضمن لها حياة كريمة فهذا يعني عدم تخطيطها دورها على وفق النماذج التقليدية الجامدة، التي تمنع المساواة في الأدوار للرجال والنساء طوال حياتهم وحتى مرحلة الشيخوخة.

نريد مراجعة ما تقوم به جميع الحكومات والإدارات بعد اتخاذ القرارات والتخطيط والتنفيذ، لنتأكد تحت ضوء أثارها على حياة النساء والرجال والأطفال، في ما إذا كان الأمر يلزمنا إدخال تصويبات عليها. وهذا هو مبدأ المساواة بين الجنسين.

إصلاح مجتمعنا هو أن يصبح في مجتمعنا تكافؤ في الفرص بين الرجل والمرأة بحيث يُؤثر هذا في جميع مجالات الحياة، من الأسرة إلى عالم العمل، من التعليم والثقافة إلى المشاركة الديمقراطية، من السياسة المحلية إلى السياسة الخارجية والمعونة الإنمائية. بل انه يشمل جميع مجالات القانون بقدر ما يحول دون المساواة.

هنا والآن لمن يريد مجتمعا إنسانيا، ولذين يريدون العيش في الشراكة يجب أن تُوفر لهم تكافؤ الفرص للرجل كما للمرأة.

5. 4 . القيمة الجديدة المضافة وجودة العمل

* نحن نحدد اقتصاد السوق الاجتماعي

* سياسة العمالة الكاملة

* أسواق المستقبل تحتاج إلى سياسة

* استراتيجية و ايكولوجية سياسات الصناعة

* السياسة الحديثة للخدمات

* نمو اقتصادي واستقرار سياسي

* السياسة المالية السليمة ومستقبل الاستثمارات العامة

* المعرفة والمهارات كقوى منتجة

* الديمقراطية الاقتصادية والمشاركة الاجتماعية

* نقابات قوية ومسؤولة

* رأس المال والأسواق المالية

* احتياجات قواعد المنافسة

* المسؤولية والمستهلكين

إن الاقتصاد السياسي للديمقراطية الاجتماعية يضم ثلاث مهام رئيسة كالآتي:

مستوى عال نسبيا من الثروة المشتركة بين جميع الناس.
يجب أن يحصل كل رجل وكل امرأة على إمكانية العيش من خلال أداء عمله.
وفي نفس الوقت يجب أن نحمي باستمرار نُظم دعم حياتنا.

هذه الأهداف لا يمكن أن تُتحقق إلا من خلال ارتفاع القيمة الاقتصادية المضافة وقوة التنافس التكنولوجي على المستوى الدولي.
إن الديمقراطية الاجتماعية تؤيد التطور التكنولوجي، على أن يكون تشكيل التكنولوجيات إنسانيا وعادلا اجتماعيا وذو تنمية مستمرة.

التكنولوجيات الجديدة تخلق أسواقا جديدة وزخما في النمو الاقتصادي وحشد القوى العاملة في منطقتنا. نحن نفهم العولمة على أنها فرص عمل جديدة وتأمين للثروة المستمرة في العقود المقبلة. لذلك نحن بحاجة إلى إطار هيكلي للمنافسة بحيث يدعم النمو الطويل الأجل بدلا من التركيز على الأرباح في المدى القصير.

* نحن نجدد اقتصاد السوق الاجتماعي

لقد شكّل الحزب والنقابات قوة اقتصاد السوق الاجتماعي بوصفه نموذجا ناجح الهيكلية في ألمانيا. فهو نموذج للإنجازات الاقتصادية البارزة في القرن العشرين. اقتصاد السوق الاجتماعي يجمع السلم الاجتماعي والثروة والقوة الاقتصادية لشرائح واسعة من الشعب. وقد حول اقتصاد السوق الاجتماعي مشاركة القوة العاملة إلى قوة منتجة، وقد حافظ وعزز التماسك الاجتماعي. ولكننا نعلم أيضا انه، يجب تحديث اقتصاد السوق الاجتماعي من أجل المحافظة عليه. إن عولمة تجارة السلع والخدمات المالية والأسواق

والتغيرات في عالم العمل والرقمية وضعن نماذج هيكلية أنظمتنا تحت الاختبار.

يجب أن تحدد السياسة الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية معالم التغيير ضمن روح العدالة الاجتماعية.

لذلك نريد توطيد الدعائم الأساسية لسياستنا الاقتصادية والاجتماعية من اجل أن تكون نموذجا للقرن الحادي والعشرين.

لكن لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بالعمل جنبا إلى جنب مع أوروبا والاتحاد الأوروبي. انه الدليل الواقعي على مواصلة تطوير اقتصاد السوق الاجتماعي، هو يجب علينا الاعتراف بالكفاءة والعقلانية لقرارات السوق اللامركزية بقدر ما نعترف بمحدوديتها.

إن المبدأ التالي لا يزال ساريا: أسواق كثيرة بقدر ما يمكن وبأقل التنظيم السياسي عند الاقتضاء.

يجب أن توفر السياسة الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية أماكن حصول الجميع على فرص العولمة. وهذا لا يمكن تحقيقه من خلال السباق بعرض الأرخص من المنتجات إلى القاع بينما الإرباح لا تتم إلا عن طريق تخفيض الأجور وخفض المعايير الاجتماعية.

* سياسة العمالة الكاملة

إن هدف الاقتصاد هو خدمة الشعب. بخلق وظائف أكثر وأفضل هو المقياس لنجاح السياسة الاقتصادية. إن دمج الجميع في سوق العمل هو هدف السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية.

في ظل ظروف القرن الحادي والعشرين، لم يعد تحقيق العمالة الكاملة يعني الضمان الوظيفي من اجل الحياة الراقية لكل فرد نال ما هو في نفس الشركة التي يعمل فيها طوال حياته.

إن ديناميكية النمو الاقتصادي تجعل الناس تحتاج إلى تغيير أماكن ونوعية عملهم، وقبل كل شيء يجب أن تبقى العامل الماهر مستمرا على التعلم وزيادته.

إن مراحل تربية الطفل أو رعاية المسنين من أفراد الأسرة غالبا ما تتطلب تحديد مدة العمل أو حتى الاستراحة من العمل المأجور. لذلك ستصبح أشكال التوظيف الذاتي في المهن الحرة أكثر شيوعا.

في هذا المفهوم لن نتخلى عن هدف العمالة الكاملة في ألمانيا حتى بعد عقود من ارتفاع البطالة.

وسوف لن ينفذ العمل منا، بل على العكس في مستقبلنا يكمن إنتاج السلع المبتكرة وتطوير سوق السلع وزيادة الفرص في وظائف قطاع الخدمات.

كلما كثر الناس في العمل تغدو ثروتنا أكبر. نحن نريد أن نستخدم إمكانياتنا، وخاصة في ضوء التغيير الديموغرافي.

يجب أن تحصل زيادة كبيرة في حصة العمال المسنين والأشخاص ذوي المهارات المنخفضة في العمالة. جميع الوظائف، حتى البسيطة كأشطة الخدمات يستحقن الاحترام والتقدير، ويجب توفير فرصة الانتقال إلى العمل الذي يتطلب التدريب للحصول على وظيفة أفضل.

إن سياسة العمالة الكاملة تقوم على أربعة محاور رئيسية:

أولا ارتفاع النمو

ودور الريادة في تسويق المنتجات

وديناميكية اتجاه العمالة نحو قطاع الخدمات التي تؤدي إلى عروض كثيرة من الوظائف.

ثانيا، الدولة تدعم الشعب في مواجهة التحولات وانقطاعهم عن العمل وهي تدعم من خلال تنسيق سوق العمل والتعليم والمساواة وسياسة الأسرة، والرعاية الاجتماعية الوقائية، ما يساعد الناس على المحافظة على إمكانياتهم المهنية و ما هو أمامهم من فرص العمل.

ثالثاً، برامج محددة مدعومة من الدولة وذات توجه اجتماعي وتعليم الأعمال اللازمة للأشخاص الذين لا يملكون أي احتمالات للنجاح في أول سوق عمل وجدوه.

رابعاً، نحتاج إلى تحديث سياسة وقت العمل التي تعزز تقرير المصير الذاتي والمرونة في العمل، وبذلك يتوفر العمل لأكثر الناس عن طريق تخفيض ساعات العمل.

إننا نريد أن نرفع حصة المرأة في العمل المأجور. يحتاج الشبان والشابات إلى نفس الإمكانيات للتغلب على الفصل بين الذكور والإناث في المهن الخاصة لكل منهم وذلك بواسطة عرض اختيارات أوسع لهم في المناهج الدراسية والمهنية.

انه من الضروري لتلك الأهداف الالتزام بمشاركة المرأة في مواقع قيادية في إدارة الشركات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والهيئات الإشرافية.

* أسواق المستقبل تحتاج إلى سياسة

ضرورة رسم السياسات في سياق العولمة، لان الإنتاج القومي العالمي سوف يتضاعف بحلول عام 2030. حتى أمام الاقتصاد الألماني

فرص ممتازة إذا استطاع الألمان أن يستفيدوا من الطفرة المقبلة في النمو، وتوفير أسواق جديدة في أنحاء العالم وتغطيتها بالسلع والخدمات والمنتجات الجذابة.

لذلك يجب أن نضع نصب أعيننا البحث عن أفضل الأفكار والابتكارات والتخصص في جميع المجالات. يجب أن يفكر صانعو السياسات والشركات والعاملين بها، بطريقة أكثر شمولاً وتفكيراً دولياً.

نحن لا نستطيع الخروج من إطار العولمة، كما يُروج بعض الشعبويين اليمينيين واليساريين المتطرفين أو يحاولون أيهام الناس بالعدول عن التفكير بالعولمة. وبالطبع ستؤدي إشاعات ليبرالي السوق والمحافظين في ألمانيا إلى انحراف مجتمعنا لأنهم يطالبون: بالتخفيضات للخدمات الاجتماعية والزيادات الكبيرة في ساعات العمل والهجوم على المفاوضات الجماعية (لتحسين أجور العمل) وما أنتجت من نظام لأجور العمل كُـل تلك المطالب هي نهج خاطئ في الاقتصاد المُعولم.

لأنه نهج موجه ضد الشعب وفاشل اقتصادياً ويعرض نمو الأعمال المحلية إلى الخطر.

بيد أننا نضع استراتيجية المنافسة القوية العالية الجودة ضد سياسة الانبطاح من أجل التكيف.

إن البشرية تواجه التحديات الاجتماعية والبيئية الكبرى.

ومن أجل التعامل معها نحن بحاجة إلى مستوى رفيع لمُنتجات وخدمات مبتكرة.

نظرا للتطور الديمغرافي أصبحت المنتجات والخدمات لأجيال المسنين يمثلن ميدانا إضافيا للنمو. لذا فإننا نركز على النمو النوعي، وهذا يساعدنا على تحسين مستوى معيشتنا وتوفير الموارد والطاقة والتخفيف من تغير المناخ، وشفاء المرضى، وتحسين التنقل وجعل الاتصال يسير بسهولة.

ستجد التكنولوجيات الحديثة أهمية رئيسة وهي تعمل في الأسواق المستقبلية.

إن مهمة إنقاذ الأرض ليس حصرا بالسياسة البيئية والخارجية والأمن والتنمية، بل أصبح الإنقاذ الايكولوجي محركا للقيمة الاقتصادية المضافة. المستقبل لما يُسمى "الأسواق الخضراء" لما تتيح من زخم للنمو العالمي من دون تدمير الموارد الطبيعية.

المُنتجات والخدمات التي تحسن صحتنا هي ليست عوامل تكلفة فقط وإنما هي تشكل أيضا أسواق المستقبل. نريد أن نتأكد من أن الاستثمار في الشركات الكبيرة سيؤدي إلى هذه الأسواق "الأسواق الخضراء". يجب أن يكون في هذا المجال منصب الصناعة الألمانية قيادي رائد.

* استراتيجية و ايكولوجية سياسة الصناعة

ما زالت الصناعة عصب اقتصادنا القومي، حيث تعتمد خدمات كثيرة ومضنية راقية وبسيطة اعتمادا مباشرا على الصناعة. ولكن المنتجات الصناعية تعتمد اعتمادا متزايدا على المعرفة وعلى الخدمات العملية. إن السياسة الاستراتيجية للصناعة تحبذ طفرة نوعية تؤدي إلى تحسين حياتنا و موقعنا الاقتصادي.

إن فرصتنا الكبيرة تكمن في وضع حلول (للمشاكل) القابلة للتصدير عالميا. ولهذا الغرض يجب أن يكون هناك تفاعل أوثق ضمن الشبكة التي تحتوي البحوث وتطوير المنتجات والشركات. ولا بد من تحويل الاكتشافات العلمية والتكنولوجيات الجديدة والأفكار مباشرة إلى المنتجات وفرص العمل (فتكون كأنها وجها آخر للعملة النقدية). نحن نُولد بذلك قيمة مضافة أكثر.

وإذا قارنا مهام المستقبل الاجتماعية مع تعزيز صناعتنا، لوجدناهما مرتبطين ببعضها أي سياسة صناعية استراتيجية هي أيضا السياسة الايكولوجية الصناعية. إن مفهوم الاستدامة البيئية لا يشكل عقبة أمام النمو، بل هو المحرك الذي يدفع النمو.

الدولة لا تسعى لتكون بديلا عن الأسواق، بل إلى اعطاء الأخيرة هيكلية الإطار الاجتماعي. الدولة تستطيع أن تكون "رائدا" في النشاط الاقتصادي ويمكنها إعطاء حوافز حاسمة للأسواق. ويجب على الدولة تحديد الأوليات في السياسة الصناعية والتركيز على المجالات الاستراتيجية في الشراكة بين قطاع الأعمال والبحث العلمي.

يجب على الدولة أن تجمع أموالها وأدواتها من مراكز البحوث حتى التشريع وشراء منتجات معينة في عدة مترابطة. هذه الاستراتيجية والسياسة الصناعية الايكولوجية تجمع عدة قطاعات مهمة في العديد من ميادين السياسة. فهي تقوي لب الصناعة والمكتلات الاقتصادية الإقليمية. حتى أن لب النمو في الولايات الشرقية الألمانية يظهر كيف تُولد المعرفة الجديدة اقتصاد جديد.

لذا يجب أن تُعزز هذه المجموعات بصفتها محركا لهيكل الصناعة الجديد في ألمانيا الشرقية.

* السياسة الحديثة للخدمات

ليس كل الوظائف في ألمانيا معرضة بنفس الطريقة للمنافسة الدولية. إن الخدمات للناس في مجالات التعليم والصحة وحرف الصناعات

المحلية، وأعمال الأسر المعيشية الخاصة وكذلك الخدمات الاجتماعية تقدم إمكانيات كبيرة للعمل فالوظائف.

من أجل استغلال الخدمات العالية للعمالة إننا بحاجة إلى مزيد من طلب القطاعين العام والخاص على هذه الخدمات.

إن المستويات العالية للعمالة من الرجال والنساء تعني أيضا زيادة في الطلب على هذه الخدمات.

إننا نريد أن نُعزز مستوى الخدمات الرفيع. خاصة في ظل التغيير الديموغرافي، تصبح الإستثمارات الإضافية ضرورية في مجال الرعاية والخدمات الصحية. حتى الخدمات البسيطة يجب أن تصبح أكثر جاذبية.

لذلك نؤيد زيادة حصة التمويل المالي لنظم التأمين الاجتماعي. في المقابل يجب تخفيض التكاليف المُستقطعة من أجور ذوى الدخل المنخفض.

* نمو اقتصادي واستقرار سياسي

يحتاج الإقتصاد الوطني (القومي) النمو المستقر الأطر الملائمة لظروف الشركات والمستهلكين. ولذا يجب تعزيز دورة الأعمال

التجارية والإنتاجية وتشجيع استمرار النمو القوي بالسياسة المالية و النقدية في ألمانيا وأوروبا.

يجب على الدولة أن تساهم في التغلب على الأزمات في إدارة الأعمال من خلال الاستقرار السياسي الوطني والدولي.

إن ارتفاع الطلب المحلي هو شرط مسبقاً لزيادة فرص العمل. لذا نؤيد رفع الأجور على أساس الإنتاجية. هنا نحتاج إلى تثبيت الحد الأدنى لأجور ذوى الدخل المنخفض.

إن التطور المستمر للتنمية الاقتصادية يتطلب باستمرار زيادة في نسبة الاستثمار العام أي الاستثمار من قبل الدولة.

* السياسة المالية السليمة ومستقبل الاستثمارات العامة

في رأينا أن سياسة الدولة المالية والميزانية هي سياسة الهيكلية أي سياسة التخطيط.

إن السياسة المالية العامة السليمة هي شرط مسبق للنمو والثروة والوظائف، العكس صحيح أيضا. وان تلك السياسة المالية السليمة للدولة هي أيضا التزام ومسؤولية أمام أجيال المستقبل.

ومع ذلك، يجب ألا يعني دعم الميزانيات العامة إهمال البنية التحتية العمومية وتسليمها خرابا عاما للأجيال المقبلة. نريد خفض مديونية الميزانيات العامة وترشيد نفقات الدولة أكثر فأكثر نحو الاستثمار المستقبلي. فنحن بحاجة إلى المزيد من الاستثمار في التعليم وفي بحوث البنية التحتية الأساسية من اجل الابتكار والمنافسة التجارية.

كون جميع الأطراف مستفيدة من هذا الاستثمار فهي معنية بالمشاركة أيضا في تمويلها لمشاريع الدولة ودفع ضرائب تماشيا مع قدرات الشركات وقطاع الأسر الغنية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون أدوات مفيدة لتنفيذ الأعمال الضرورية للبنية التحتية العامة.

كون هيكل الميزانيات العامة، تتبع الدورة التجارية والإنتاجية بالتالي تنقصها الكثير من الأموال، إذن الدولة بحاجة أكثر إلى الدخل الموثوق مع انخفاض درجة التذبذب في وارداتها.

إن الدخل المضمون والادخار يجعلان الدولة تدريجاً قادرة على تقديم الدعم المالي والسياسي في مجالات العمل سواء لمهام الدولة أو للاستثمارات الضرورية في المستقبل.

إن التوازن الجيد في توزيع الدخل هو ليس عدالة من الناحية الاجتماعية فحسب، بل هو التعقل أيضاً في المجالات الاقتصادية.

نحن متمسكون باستحقاق الضرائب وفق الدخل.

نحن نريد أن نغير النسبة بين انخفاض الضرائب وارتفاع المساهمات الاجتماعية في ألمانيا.

يجب أن تمول نظم الضمان الاجتماعي أكثر من خلال فرض ضرائب على جميع أنواع الدخل بدلاً من أن تكون خاضعة للتأمينات الاجتماعية المقصورة على مساهمات أصحاب العمل والعاملين.

ونتيجة لذلك يتم تقليل تكاليف العمل ومساهمة جميع دافعي الضرائب في المساواة الاجتماعية.

نريد القضاء على الأنظمة الضريبية الضارة والتي تمنع زيادة مشاركة المرأة في العمل المأجور.

* المعرفة والمهارات كقوى مُنتجة

إن الاختراعات والأفكار الجيدة والابتكارات المستمدة منها مكنت إعادة تصنيع المواد الخام المهمة في بلدنا. إن الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع الخدمات الصناعية والمجتمع القائم على المعرفة يرفع مستوى دور الأيدي الماهرة التي يجري تحسينها. إن القيمة المضافة ستكون في المستقبل مبنية على أساس مشاركة القوى العاملة، بما فيها من الأجيال الأقدم، وعلى الاستثمارات المنصبة في تطوير مهاراتهم.

يجب على الشركات ورجال الأعمال تعزيز المهارات البشرية أكثر من أي وقت مضى و ذلك من مصلحتها ومصلحة الأيدي العاملة.

إن تلبية الطلب المتزايد على العمال الماهرة أصبحت مهمة مركزية مُشتركة بالنسبة للشركات ولنقابات العمال والسياسة.

المعرفة والأفكار هي الكفيلة لتوظيفنا وللمحافظة على وظائفنا، لذلك وجب علينا حماية هذه الملكية الفكرية،

لان قرصنة العلامات التجارية والمنتجات تسبب ضررا لاقتصادنا وللقوى المُبتكرة، لا بل تلك القرصنة تمثل ايضا خطرا على المُستهلك.

نحن نريد حماية الملكية الفكرية وحقوق الطبع. وفي رأينا تتضاعف أهمية الأعمال الإبداعية في مجتمع الخدمات القائمة على المعرفة في مجالات الصناعة.

إن الوصفة المفيدة لتلكم هي مزيدا من الابتكار والإبداع والقيمة المضافة هذا هو المزيج الصحيح من التكنولوجيا والموهبة والتسامح.

وبتأثير المفكرين يجب خلق جو من الانفتاح في ألمانيا على أفكار جديدة وغير تقليدية.

إن الإستمرار في تشجيع الإبداع هي الوسيلة التي تُمكننا من الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة واستخدامها.

* الديمقراطية الاقتصادية والمشاركة الاجتماعية

إن المسؤولية الايكولوجية والاجتماعية تتطلبان من النشاط الاقتصادي الديمقراطي الاقتصادية ، والمشاركة الاجتماعية وتهيئة الإطار السياسي لذلك .

وكون الديمقراطية الاقتصادية تستوفي شروط الدستور ومتطلباته : " التزامات الملكية الشخصية " يتعين على إستخدامها أيضا خدمة الصالح العام.

إن حق المشاركة في التصويت على مستوى الورشة والشركات والاستقلالية في المفاوضة الجماعية على أجور العمل والحق في الإضراب عن العمل ، هُنَّ عناصر لا غنى لسوق الاقتصاد الاجتماعي (السوق الاجتماعي الحر) عنها.

إن المشاركة ودمقرطة العمل في ورش الديمقراطية ، لا تعوق نجاح المشاريع ، بل أنها تشكل شرطاً مسبقاً لنجاحها.

في هذا الحال ونحن نسير أكثر فأكثر في طريق الاقتصاد القومي الأوروبي، يصبح هدفنا المُشترك وعلى الصعيد الأوروبي، هو حماية وتحسين حقوق العمال وضمن حق المشاركة في التصويت على مستوى الورشة والشركات.

على وجه التحديد نحن لصالح التكافؤ بين حق تصويت رأس المال وحق تصويت العمال على المصير المشترك في مجالس إشرافية لدى الشركات الكبيرة.

إن تعزيز وتحسين عمل إتحادات النقابات داخل ورشات العمل الأوروبية ضروري جداً للاقتصاد القومي الأوروبي.

* نقابات قوية ومسئولة

هي ضرورية لتنمية الديمقراطية الاقتصادية. إن هذه النقابات أقوى جهة لرعاية الديمقراطية والمشاركة في الحياة الاقتصادية ولتحقيق توازن بين المصالح المختلفة ضمن العلاقات الاجتماعية.

نحن متمسكون بنظام ظروف العمل التي شكلها المشرع القانوني القديم على وفق اتفاق جماعي من قبل كلا الطرفين اللذان حددا عقود أجور العمل في مجالس الإدارات الذاتية والعمالية في الشركات.

وينطبق الشيء نفسه على الحرية غير المقيدة في المفاوضات الجماعية لتحديد أجور العمل والحقوق الأساسية لحماية العمال ضد الهجمات.

إن مشاركة القوى العاملة في الشراكة الرأسمالية بوصفها دعامة إضافية للدخل تشجع الابتكار والإنتاجية، وتمنح القوى العاملة حصة عادلة في نجاح شركاتهم بناء على نجاح أعمالهم فيها.

نحن نريد أن نجعل هذه النماذج أكثر جاذبية. ولكن يجب عدم نقل خطر مجازفة المشاريع على كاهل المستخدمين.

* الأعمال الحرة ومسؤولية مشاريع العمالة الذاتية

في ألمانيا نحتاج إلى ثقافة العمل الحر. لان المشاريع الجديدة التي أنشأتها أفكار الإبداع والبعيدة عن الاخطار الاقتصادية ، تُوجد وظائف إضافية وبهذا لا غنى عن روح المبادرة المؤسسة كونها قوى منتجة . فهي واضحة في المجالات الحيوية المُبتكرة في الإنتاج المتوسط الحجم وفي معدل الإنتاج، لذا نريد تحسين شروط تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك التجار والمهنيين العاملين لحسابهم الخاص، لاسيما الذين هم في بيئة تنافسية صعبة.

إن المشاريع الحرة والمسؤولية الاجتماعية وجهان لعملة واحدة. إن الذين يعون مسؤولية تأسيس المشاريع واكتشاف فرص السوق الناجحة يتقاسمون نجاحها مع عمالهم ومستثمرون في الاستثمار حتى في مستقبلهم هم الذين يجدون دعمنا.

لان مهمة السياسة الاقتصادية، تمكين المسؤولين عن الأعمال الحرة الطويلة الأجل وذلك من خلال صياغة إطار عادل لظروف المنافسة وثقافة اقتصادية لازمة لأعمالهم.

* رأس المال والأسواق المالية

اغتنام الفرص والسيطرة على المخاطر.
لا غنى للاقتصاد الألماني الوطني الحديث المتكامل عالمياً، عن
الأسواق المالية الفعالة والمستقرة، لأن رأس المال اللازم للشركات
متاح في هذه الأسواق.

وفضلاً عن ذلك، فإن قطاع الخدمات المالية يعود لأكبر أرباب العمل
في ألمانيا.

نريد استغلال الفرص والإمكانيات للسلع ولأسواق رأس المال اللازم
للنمو الاقتصادي الدائم على نطاق أوسع من حيث الثروة وفرص
العمل.

ومن الضروري خلق و تحسين فرص الحصول على رأس المال
لصغار الشركات المبتكرة المُجازفة.

ريثماً تُولد في الأسواق المالية مبالغ من الإرباح القصيرة الأجل يواجه
نمو الاستثمارات الطويلة الأجل للشركات الاستراتيجية الخطر ومن ثم
فقدان الوظائف.

و يجب تجنيب المجتمع تحمل أزمات الاقتصاد القومي وتحويل تبعات
تكاليفه على كاهل المجتمع.

هدف الاقتصاد السياسي بالنسبة للديمقراطية الاجتماعية هو التأكيد من أن الأسواق المالية تخدم ثقافة الاقتصاد البعيد المدى. لذلك نريد تقوية المستثمرين المركزيين استثماراتهم على المدى الطويل بدلا من مستثمري الربح السريع.

في هذا الصدد نريد تشكيلا وترسيخا حق التصويت للمساهمين في الأسهم.

إن هيكله ذلك، هي المهمة المركزية للبلدان الصناعية الرئيسة الرائدة في العالم.

مع تزايد ترابط أسواق السلع والأسواق المالية الدولية، أضحى التنظيم الدولي وضمن استقرار الأسواق المالية يزداد أهمية أكثر فأكثر.

إن استقرار الأسواق المالية الوطنية منها و الدولية أمر حاسم واحتياج عام. ولتحقيق ذلك فأنا نريد القيام بعمل مشترك مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية.

أهدافنا، ليس فقط تعزيز النمو والثروة والعمل ولكن أيضا المراقبة الفعالة ثم وضع القواعد التي تجنب الاستقرار عن المخاطر التي لا تحصى والممارسات الخاطئة بالنسبة لتطور الاقتصاد الوطني.

إن دور مصارف الادخار والبنوك على نطاق صغير مهم جدا بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. لذلك نحن نريد المحافظة على خصوصية دورها.

العديد من البنوك في ألمانيا، ولاسيما مصارف التوفير والمصارف التعاونية تتميز بالتمويل الطويل الأجل و للشركة التي تتوجه نحو الصالح العام المشترك.
وسوف لن نتخلى عن هذا الحجر الأساس النفيس لقدرتنا التنافسية.

* احتياجات قواعد المنافسة

الحكومة ومجتمع الأعمال يقفان في السوق الاجتماعي ويتحلمان مسؤولية إدامة الاستقرار و التنمية الاقتصادية.

لكن وضع قواعد عادلة ضروري لنشاط الأسواق، وهذا الإطار التنظيمي لا يمكن توفيره إلا من قبل الدولة. نحن نعرف دور العولمة في مجالات الاقتصاد ولذلك هذا الإطار التنظيمي ممكن على نطاق أوروبا فقط.

ولذلك أيضا تم نقل المسؤوليات في مجال السياسة الاقتصادية والمالية إلى الاتحاد الأوروبي.

ولهذا السبب فأننا نؤيد السياسة الاقتصادية والمالية التي تنسق فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولكي تؤدي آليات السوق عملها على الوجه المطلوب، نحتاج أيضا إلى سياسة المنافسة الكفوءة.

ويجب أن يُمنع تكوين القوة المفرطة للتنمية الاقتصادية والتراكم -
على الأقل على المستوى الأوروبي.

* المسؤولية والمستهلكين

إن وعي مسؤولية المستهلكين يمثل تضامن مواطني المجتمع المدني
الديمقراطي.

إن سياسة المستهلك النشطة تعزز الطلب لكل شخص في المجتمع
يمارس التأثير مع كل شراء. قد يكون أفراد المستهلكين ضعيفين ولكن
سلطة المستهلكين المنظمة هي طريقة فعالة من حيث التوجيه الأفضل
للتنمية الاقتصادية الدائمة. المستهلكون المستعدون لشراء السلع العالية
الجودة هم رواد الأسواق للمنتجات الجديدة المبتكرة.

نريد الشفافية، نريد أن تُبرَز الظروف التي تصنع المنتجات والخدمات
المقدمة على الأخص إلى الأسواق العالمية.

إن وضع العلامات على المنتجات يؤدي إلى توعية الطلب
الاستهلاكي.

ويُمكن المستهلكين من النفوذ إلى الأسواق ومراقبتها والتأثير عليها، وذلك إذا كانت هناك حقوق لتحسين المعلومات وتحررها وشفافية قواعدها.

يتوفر ضمان المستهلك إذا كانت معلومات المستهلكين مستقلة وموثقة بمعايير الجودة. يجب أن يكون القطاع العام نموذجا يحتذى به من حيث الشراء وقرارات الاستثمار.

إن المعلومات الشاملة للمستهلكين تمكن الناس من أن تجد طريقها في الأسواق الشديدة التعقيد وتتخذ قرارات مسؤولة فيما يشترونه.

وهذا يَصُح أيضا بالنسبة لأسواق الخدمات المالية المُتنامية.

إن المزيد والمزيد من الناس أصبحوا أكثر تحسبا للشيخوخة الشخصية، لذا يضعون رؤوس أموالهم في صناديق الاستثمار.

هنا نريد أن تكون تلك المدخرات الرأسمالية ملائمة ومتوازية مع سياسة التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل.

6. 4 . دولة الرفاهية (الرفاهية الاجتماعية)

دور النموذج الجديد

* الإعتاق والتمتع بالمشاركة والأمان

* المشاركة والأمان

* العمل الجيد: المرونة بحاجة إلى الأمن

* الأسلوب الصحي للحياة و الرعاية الكريمة

* السياسة الاجتماعية الوقائية في المجتمعات المحلية

* الأمان والنشاط للمسنين

إن دولة الرفاهية والوقاية تُعد إنجازا اجتماعيا حضاريا كبيرا في القرن العشرين. من منظور ديمقراطي اجتماعي، إن الديمقراطية والرفاه الاجتماعي ينتميان لبعضهما.

إن دولة الرفاهية تُكمل حقوق الحريات المدنية من خلال ضمانها لحقوق المواطنة الاجتماعية. الثراء وديناميكية الاقتصاد والتأمين الاجتماعي والتماسك الاجتماعي أصبح بفضل رعاية الدولة ممكنا، لا على الرغم من الدولة الاجتماعية بل بسببها.

إن دولة الرفاهية لها أيضا إنتاجيتها تتبناها بالمساهمة في التنمية الاجتماعية حيث تشارك الجميع فضلا عن قيامها بتوزيع الثروة العادل.

إن دولة الرفاهية تُنظم التضامن الاجتماعي. في مجتمع التضامن يقف الشاب إلى جانب العجوز، الأصحاء للمرضى، غير المعوقين للمعوقين والعاملين للعاطلين عن العمل. في محور ألمانيا دولة الرفاهية ستبقى الدولة تتكفل المشاركة والحق لكل مواطن في الضمان الاجتماعي و في اتخاذ إجراء قانوني للحصول على الفوائد الاجتماعية وإجراءات قانونية تحمي موقف العاملات والعمال.

و ستبقى القضية المركزية في القرن الحادي والعشرين أيضا، وهي كيف سيتم توزيع الثروة في المجتمع وما هي فرص الأفراد للمشاركة فيها.

إن الموقف الجذري لمُمثلي السوق (أي الذين يتخذون من حركة السوق الحرة مبدأ)، الذي ينص على أن عدم المساواة يعزز التقدم الاقتصادي، هو ليس فقط لا إنساني، وإنما خطأ. فقط المجتمع الذي يتبنى نموذج المشاركة والثروة للجميع، يصلح للمستقبل.

ونظرا لتنوع أساليب الحياة ومرونة أنواع العمل، أصبح محور الدولة يزداد أهمية وتحديدا الرعاية التي تكتسب صفة الوظيفة الرئيسية لدولة الرفاهة وهي تأمين حركة التغيير.

فقط عند ضمان الأمان أثناء التغيير يعرف الناس بان مخاطر الحياة مدروسة ومغطاة بدرجة كافية من الموثوقية، فقط عندها ستكون الناس مُستعدة لقبول المخاطر والمجازفة فتنتقل وتتغير.

* دور تجديد هذا الوعد بهذا التأمين، هو أننا ماضون على تحويل الدولة إلى دولة الوقاية والرعاية.

* دور النموذج الجديد

إن النموذج الجديد الذي يُقتدي به في مجال سياستنا الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، هو دولة الرعاية الوقائية. أنها تُمكن العيش وتسيير حياتهم بأنفسهم، من خلال تركيز أهدافها على تفعيل الاستثمار والوقاية. وهي تعزز كسب العيش، وتساعد في التعليم، وتعزز الرعاية الصحية الوقائية وتمنع الفقر.

الدولة هنا تُنظّم أشكال التغيير الديموغرافي من خلال جعلها التعليم عنصرا أساسيا في سياستها الاجتماعية.

والدولة تعزز ارتفاع معدل العمالة للنساء وكبار السن. فهي تمنع الإقصاء وتُسهل الاندماج المهني. لكن هي لا تقلل بهذا من مسؤولية الناس عن حياتهم الخاصة بهم.

إن السياسة الاجتماعية الوقائية تساهم باستثمارتها في الاستقرار المالي لنُظم الضمان الاجتماعي وفي الأمور البشرية.

وفي الوقت ذاته تقوم الدولة بالرعاية الوقائية كأساس لحمايتنا من المخاطر الكبرى في الحياة، مثل البطالة، والصحة أو الحاجة إلى الرعاية والعناية وضمانات الشيخوخة. وفي ضوء تغيير نوعية العمل وماديته التاريخية نريد أن نُغير نُظم الضمان الاجتماعي لضمان الأمان لمختلف مراحل العمل والحياة.

كل ما تُركز الدولة أكثر في رعايتها لتلك الفئة من الناس التي تحتاج إلى دعم خاص لوقايتهم تصبح مساعدة الدولة الراعية أنجع. وبهذا تتخطى دولة الرعاية والوقاية التي تحظى بالتكامل، التجزئة في الخدمات المعتادة.

وفي رأينا، أن الاندماج الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع هو المهمة الأسمى لدولة الرعاية الوقائية.

لذلك الترابط في الكثير من مجالات السياسة بحاجة إلى تنظيم الوقاية والرعاية في الوقت المناسب. لقد تَحَقَّقَ هذا الفكر في عام 1989 في برنامج برلين.

"السياسة الاجتماعية لا تسعى إلى الإصلاح والمساعدة في حالات الطوارئ والإحباط فقط، وإنما هي تستهدف الأخير بالتخطيط له مسبقاً"

وبهذه العقلية لدولة الرفاهية تصبح واجباتها السياسية غير قابلة للتجزئة. وهي رسم حقوق السياسات الاقتصادية والمالية والتعليم، والمساواة في الحقوق وسياسة الأسرة والوقاية الاجتماعية في البلديات وتنظيم عادل للعمل وكذلك سياسة تنظيم الاندماج والهجرة في الوقت المناسب.

إن نتائج مفردات السياسات تتوقف على مدى قدرتنا على الجمع بين وشائك لها فيما بينها.

* الإنعتاق والتمتع بالمشاركة والأمان

إن الأهداف المحورية لدولة الرفاهية الوقائية هُنَّ ثلاثة، التحرر والمشاركة والأمان. التحرر هو شرط مسبق يعطي لكل مواطن الحق في تقرير مصير حياته.

الناس يريدون تنظيم حياتهم بأنفسهم، إن إعفاءهم من القيود الناجمة عن خلفياتهم الحضارية وأفكارهم العتيقة هو الأمل الكبير في التنوير وهو الهدف الدائم الرئيسي للديمقراطية الاجتماعية.

* المشاركة

يجب أن تكون المنافع الاجتماعية قابلة للتجديد ومفتوحة لجميع الناس في التعليم والرزق من خلال العمل والأمن الصحي، ومن بداية الحياة، بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية أو السن أو الجنس. وهذا ينطبق على الناس الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم، مثل العاطلين والمرضى والمُحتاجين إلى رعاية خاصة والمسنين والمعوقين وحتى أولئك الذين يقدمون بأنفسهم رعاية وتربية الأطفال.

* الأمان

لا يعني فقط حماية الشعب من الضائقة الاقتصادية و من مخاطر مرحلة الحياة الابتدائية كالتمييز والتهميش، بل الأمان يخلق أيضا الشروط اللازمة لتقرير مصير حياة الشخص الذاتية.

إن أسس الأمان ليست سوى تأمين العمل و السلع المادية والحقوق القانونية والمتطلبات الفردية بل أنها تُصاهي حماية ما اكتسب الشخص من قدرة في اختصاصاته الثقافية والاجتماعية.

من أجل بلوغ هذه الأهداف في عصرنا، يجب على دولة الرفاه الاجتماعي الوقائي أن تُركز أكثر على حالة المواطنين وبدرجة أقل على الوضع المُربح.

وسنعمل على تعزيز مشاركة الناس في أقرب وقت ممكن خلال حياتهم وكما هي مكانة التعليم وتربية الطفل في صلب عملنا.

وهذا يتطلب تحسين المؤهلات ودعم النظرة الاجتماعية المرموقة للعاملين في المؤسسات العامة مثل رياض الأطفال ومراكز الرعاية النهارية والمدارس ومراكز إعطاء التمريض النهارية.

نحن بحاجة إلى زيادة وتحسين الخدمات الاجتماعية والمؤسسات ويمكن توفيرها من قبل الدولة وجمعيات النفع العام، وكذلك المبادرة الشخصية.

إن المعايير العامة التي تُحددها الدولة هي ضمان الجودة فضلا عن حرية تكافؤ الفرص للجميع.

العدالة والتضامن، هُما مبادئ تمويل قنوات دخل دولة الرفاهية. إن وضع أُنقال تمويل مهام المجتمع بأسره على كاهل العاملات و العمال هي عملية حقوقيا ليست سليمة حيث أنها ليست نزيهة لا اقتصاديا ولا اجتماعيا.

سنظل في المستقبل نُظم التأمين الاجتماعي الممولة من مساهمات متساوية من العمال وأرباب العمل الركيزة الأساسية لرفاهيتنا.

نريد تعزيز أسس تمويل نُظم الضمان الاجتماعي بحيث يُكمل تمويل المساهمات من ارتفاع الضرائب المُستمر والقائم على القوة الشرائية. وبذلك فإننا نلتزم بالقاعدة التالية: يجب تخفيض نسبة الاشتراكات أي المساهمات و زيادة نسبة الضرائب من أجل تمكين دولة الرفاهية ماليا على استدامة مجتمع أكثر عدلا وأكثر إنتاجية.

يجب ضمان استقلالية الحق في تقرير المصير الشخصي وحق المشاركة بغض النظر عن الجنس أو السن أو الإعاقة. إن المعوقين يحتاجون إلى دعم وتضامن الجميع معهم.

نريد المشاركة العادلة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. والشرط الأساسي لذلك هو عدم وجود حواجز في جميع مجالات الحياة، فلا بد من التأكد من توافر الشروط التي تُمكن الأشخاص ذوي الإعاقة على الأخذ بزمام حياتهم بأنفسهم رغم لاعقتهم.

المهم دعم عام قوي من جانب المؤسسات العامة بحيث يتلقى الأطفال والمراهقين وذوي الاحتياجات الخاصة المساعدة مبكرا والتي تُمكنهم من الاندماج لاحقا في سوق العمل العادية.

* العمل الجيد: المرونة بحاجة إلى الأمن

في عالم العمل المتغير تزداد أهمية المرونة والتنقل والمخاطر الاجتماعية. ومع ذلك يجب أيضا في المستقبل تأمين الحماية القانونية والضمان الاجتماعي.

إن المرونة تتطلب الأمن. المرونة يجب ألا تؤدي إلى هشاشة الالتزام بعقود العمل. يجب إعطاء الأجر المتساوي على العمل المتساوي وهذا لا بد أن ينطبق بشكل خاص على الأعمال التي تنجزها النساء.

العمل بكرامة تعني حُسن ظروف العمل التي تتضمن العدالة والصحة والسلامة في العمل والحماية الفعالة من جميع أنواع التمييز والتحرش الجنسي.

ما زالت الآليات الأساس للمساومة وتشكيل علاقات العمل، برأينا هي حرية المفاوضة العمالية الجماعية والاتفاقات الجماعية الشمولية. إن استقلالية المفاوضة لتحديد أجور العمل والحماية ضد الفصل التعسفي يحمي الطبقة العاملة من التعسف.

نريد تحسينا فرص الرُقي الاجتماعي، أن تعزيز نفوذ مجتمع العمال يرفع دعم الشعب للعمل.

يجب تشجيع الاستعداد للعمل ومؤسساته ويجب أيضا أن يُكافأ.

إن ارتفاع معدلات العمالة للنساء، وكذلك لكبار السن يُمكن أن يساهمان في تجنب التهميش وتسهيل الاندماج المهني. وهذا يُحسن فرص المشاركة الاجتماعية والإيرادات المالية الأساسية للضريبة وللتأمينات الاجتماعية. إن ارتفاع الإنتاجية يساهم في زيادة ثروة الناتج المحلي الإجمالي ويسبب مواكبة التحديات الديموغرافية التي تواجه نظم الضمان الاجتماعي.

يجب أن تكون للرجل والمرأة فرص متساوية بالمشاركة في العمل المأجور والشراكة في السلم الوظيفي، وتبادل الرجل والمرأة أشكال أخرى من النشاط المفيد مثل الأسري أو الاجتماعي.

إن عامل الوقت وسياسة تنظيم وقت العمل مهمة جداً، لأنها مفيدة للمجتمع وتؤثر في حياة المجتمع، أي إتاحة فرصة المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية والأنشطة التطوعية.

يجب أن تُأخذ في المستقبل سياسة تنظيم وقت العمل في اعتبار السياسة المبررة لمصالح الشركات، مثل تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية.

وللسبب نفسه، يجب أن تستجيب سياسة وقت العمل في المستقبل إلى احتياجات الطبقة العاملة من أجل المزيد من استقلالية تحديد وقت العمل وتنمية المهارات وفرص الحياة التي تجمع بين الأسرة والعمل. إن حسابات وقت العمل هي أداة مهمة للتوفيق بين مصالح أرباب العمل والعمال، فهي تتطلب حماية كافية من الإعسار (الإفلاس) وإلزام

أرباب العمل قانونيا تمكين نقل العاملات والعمال مع الشركة في حال اختيارها مكان آخر لها.

نحن نقر بأن أوقات العمل يمكن تكييفها وفق اختلاف مراحل حياة العامل وان هذا سَيُساهم فعلا وحقا في التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. أي نريد إنسانية في تصميم أنماط وأوقات العمل وظروف العمل لحماية الناس من العمل المُكثف ولمدة طويلة والذي يؤدي إلى الإرهاق.

لهذا نريد تشجيعا لنماذج أوقات العمل، التي تُمكن الأمهات والآباء على حد سواء من أداء ولجباتهم التربوية للطفل. هدفنا هو منع البطالة منذ بداية التأهيل للعمل. وهذا يتطلب مزيدا من تأمين سلامة عمليات الانتقال في مابين مراحل الحياة المختلفة.

وفي موازاة ذلك، فمن الأهمية بمكان صيانة وتطوير المهارات والقدرة الذاتية لعمل الفرد. وهذا هو السبب في إننا نريد سياسة نشطة لسوق العمل تؤدي إلى الاحتفاظ بالوظيفة والتأهيل المهني من خلال تشجيع استمرارية تنمية المهارات الشخصية.

إن الأداة الأساسية لتفعيل هذه السياسة هي تحويل المزيد من التأمين ضد البطالة إلى تأمين العمل من اجل إرساء الثقافة الجديدة وهي استمرارية تنمية المهارات الشخصية.

إن تفعيل تأمين العمل والتشغيل يحافظ على استمرارية العمل وتحسين مهارات القوى العاملة.

بيد أن هذا يشمل الأحقية القانونية لتنمية المهارات ولمزيد من عروض التدريب وللجميع ومن أجل التفريق بينهما يجب وضع حسابات وقت التعليم في مؤسسة مركزية.

إن اندماج الأيدي الغير ماهرة أو دون المؤهلات المهنية في سوق العمل هي قضية اجتماعية ذات أهمية محورية.

عندما لا تجد الناس فرصتها في أول سوق للعمل (السوق الذي يعرض الوظائف المناسبة لمؤهلات طالبي العمل) تصبح من الأهمية بمكان لسوق العمل المُمول من المال العام أن يقدم وظائف، تُمول من الضمان الاجتماعي أي يجب على سوق العمل توفير فرص عمل خاضعة للتأمينات الاجتماعية.

إن سياسات سوق العمل لا يمكن أن تكون بديلا لسياسة التوظيف، لأنه بدون المزيد من النمو لا يمكننا خفض البطالة إلى حد كبير وعلى المدى البعيد.

وفي هذا المعنى، يجب على السياسة الديمقراطية الاجتماعية تنسيق، جميع البرامج التي انطلقت تحت سياسات الهيكلية الاقتصادية والتمويل و سوق العمل، من أجل تحقيق النمو والعمالة الكاملة.

* الأسلوب الصحي للحياة

السياسة الصحية للديمقراطية الاجتماعية تبدأ بتجنب الأمراض والمحافظة على الصحة.

ومن أهدافها أيضا، الشفاء وإعادة التأهيل وحياة كريمة في أحوال الأمراض العضال والرعاية الانسانية للشيوخة حتى نهاية الحياة.

كما تتضمن أهدافها في حالة المرض حقا متساو لجميع المواطنين في الرعاية الصحية بغض النظر عن الخلفية والعمر والجنس، وهي تضمن لكل فرد الاستفادة من التقدم الطبي. إن ضمان المساواة في الرعاية الصحية للجميع، هي مسؤولية الخدمة الصحية الاجتماعية. نريد إدخال جميع المواطنين في قطاع التأمين الصحي.

يجب تأمين جميع المواطنين صحيا وأن تكون المساهمات في تمويل النظام الصحي متماثية مع قدراتهم المالية، و بصرف النظر عن الوضع الوظيفي لان المهمة أصبحت جزءا لا يتجزأ من نظامنا الصحي التضامني.

إن طريقة المساهمات المتساوية بين العمال وأصحاب الأعمال ستكون أيضا عماد نظامنا الصحي في المستقبل.

إن تزايد الحصة الضريبية يوفر التمويل اللازم لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة وتغطية نفقات التأمين الصحي الاجتماعي.

إن الرعاية الصحية الوقائية تبدأ من تجنب الأمراض ومنذ بداية الحياة.

نريد تعزيز حق كل طفل في النمو الصحي وتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال تعليم السلوك الوقائي.

هدفنا هو تحقيق الصحة للجميع. وهذا يشمل منذ البداية تعليم إدامة الصحة الجيدة، فحوص طبية الزامية مسبقة من اجل الوقاية، في مراكز الرعاية النهارية للأطفال وفي المدارس وكذلك العمل الدءوب لخلق الظروف المعيشية التي تعود بالفائدة الفعالة على الصحة.

لقد أوجد التقدم التقني الأدوية الجديدة و السبل الأكثر فاعلية لرعاية المرضى ومعالجتهم، وعليه يجب أن يكون هذا التقدم في متناول الجميع.

إن وجود ما نشهده من العناصر التي تؤدي إلى طبقتين من الخدمات الطبية ليست مقبولة، لأنها لا تصلح لمجتمع ديمقراطي.

* الرعاية الكريمة

ينبغي أن تُطبق مبادئ التضامن في التأمين الصحي للمواطنين أيضا على تأمين الرعاية الطويلة الأجل للمسنين.

هنا يجب تطوير الخدمات الاجتماعية كي تتكيف وفق الاحتياجات المتغيرة. وفي المستقبل، إن مفهوم الرعاية الكريمة هو تطوير انسجامها حسب المتطلبات الفردية للشخص العاجز.

ستظل الرعاية الكريمة الخاصة بالأسرة تأخذ مكانها وكذلك مجراها المتساوي وبالأشكال المتكافئة التي تُكمل بعضها البعض سواء للمرضى الخارجيين أو الداخليين.

نحن نريد تقوية المبادرات الخاصة والعامة لرعاية الأطفال والمسنين والعجزة وهذه الأمور تتطلب أنواع مختلفة من الالتزامات.

إن الناس بحاجة إلى التضامن وعلى الأخص أثناء حياة الشيخوخة.

لكل شخص الحق في الموت بكرامة.

* الأمان والنشاط للمسنين

إن مجتمع المستقبل سيكون مجتمعاً مُعمراً ذا فترة حياة طويلة. الناس سيعيشون أطول في حياة صحية أطول. بعكس الماضي، سنتبع مرحلة العمل المأجور المرحلة الثالثة وهي النشاط في الحياة مع الإمكانيات الجديدة. وهذا يُتيح فرصاً جديدة لمجتمعنا ولكنه أيضاً يجلب تحديات جديدة.

لذلك نريد للمسنين مشاركة نشطة وخالقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما تُحققه دولة الرفاهية الاجتماعية، بحيث يستطيع المسنون هيكله حياتهم من دون مشقة إقتصادية.

ولكي يكون في المستقبل لدى الناس دخل كافٍ للشيخوخة، ولتأمين المعاش التقاعدي، وجب إبقاء تأمين التقاعد موحداً. ولتوفير وتأمين المصادر المالية، يجب أن تُكتمل إيرادات المعاشات التقاعدية على وفق نظام التمويل من التبرعات و من مُساهمة العمال وأرباب العمل ومن القطاع الخاص في المعاشات التي تدعمها الدولة.

نريد في المستقبل أن يشمل هذا نظام التقاعد أيضاً الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص وشركات التأمين على ذوي المهن الحرة،

كالموظفين في نظام التقاعد من أجل تكييف النظام لظروف العمل المتغيرة.

سيبقى الدخل الشخصي من العمل هو المعيار لتحديد مستويات المعاشات التقاعدية.

إن نظام المساهمة في مصادر خزينة التأمين التقاعدي والتي تأتي حسب الدخل ونوعية الراتب، يجب إستكمالها بالهدف الذي يجنب الفقر.

يجب تقادي الثغرات التأمينية في مراحل الحياة عندما يكون العمل بسبب السن غير ممكن أو إنقطاع الربح من الأعمال الحرة.

إن الشروط الأساسية للمرأة في تأمين المعاش في الشيخوخة هي مواصلة العمل مع دخل موثوق وكذلك المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على الحياة المهنية والسلم الوظيفي، ولطالما هذا ليس أمراً مضموناً، سيبقى الضمان الاجتماعي الأساس مُكملاً لنظام المعاشات التقاعدي (دعم الدخل) لتجنب الفقر في سنوات الشيخوخة.

* السياسة الاجتماعية الوقائية في المجتمعات المحلية

(البلدية)

إن السياسة الوقائية الاجتماعية للحكومة المحلية تعالج الأسباب الجذرية للحاجة إلى المساعدة. إن المبادئ الأساسية هي المساعدة "لأجل المساعدة الذاتية" وتعزيز متطلبات الوقاية بدلاً من "الرعاية اللاحقة". على المستوى البلدي يتلقون الناس المساعدة التي تستهدف مشاكلهم الخصوصية في الحياة. يجب أن تُساعد السياسة الاجتماعية الحكومة المحلية في التغلب على حالات الطوارئ الشخصية.

يجب دعم وتنظيم مبادرات المساعدة الذاتية. إن نوعية الرعاية الوقائية لدولة المجتمع تصبح واضحة على أساس الممارسة المحلية، التي تُظهر المستوى الرفيع في رياض الأطفال والمدارس و البيئة السكنية الخالية من العوائق ولجميع الأجيال ، وفيها مجموعة متنوعة من المرافق الرياضية والترفيهية الجذابة.

السياسة الاجتماعية الوقائية للحكومة المحلية موجة نحو الشؤون الاجتماعية.

إن الشؤون الاجتماعية في نظرنا هي مجالات العمل السياسي، حيث إننا نربط بين مختلف البرامج السياسة لصيانة وتعزيز التماسك الاجتماعي في البلديات. وبذلك نحن نمارس سياسة نشطة لتنمية المنطقة كجزء من المدينة عبر السياسة الاجتماعية لمدينة المجتمع.

إن السياسة الاجتماعية لمدينة المجتمع تقود وترشد لتجمع بين مسائل العمالة والإسكان وتنمية المهارات وأسلوب الحياة فضلا عن المشاركة في الحياة الاجتماعية.

إن المجال الرئيس للعمل السياسي هو كيفية تعزيز قدرة المواطنين على التعاون والتآزر وتطوير الشبكات الاجتماعية، من خلال تعزيز الاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية، وتوفير الهياكل التعاونية والبنية الأساسية اللازمة لهذا الغرض.

نريد تمكين الشعب على نسج وتعزيز العلاقات الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع والجماعات الأثنية.

إن السياسة الديمقراطية الاجتماعية تؤيد هذا الالتزام من جانب الحكومات المحلية في الإسكان الميسر وحماية حقوق المستأجرين.

4.7. التعليم في مجتمع التعلم والتعليم

* التعليم للجميع

* التعليم منذ اليوم الأول

* التعلم معا

* تحديث التدريب المهني

* تعزيز البحوث والدراسات الجامعية

* مواصلة التعليم في مجتمع التعلم

إن التعليم في مجتمع التعلم والتعليم يُمكن الشخص من المشاركات الجديدة في تبوء المراكز الاجتماعية الراقية.

إن التعليم أمر حاسم بالنسبة لمستقبلنا. أنها أعظم مسألة اجتماعية في عصرنا، لان التعليم يفتح طرق الفرص لكل فرد. إن التعليم يُمكن الناس من تحديد الأهداف الذاتية لأنفسهم وتحقيق أحلامهم. فهو يوفر التواصل مع العالم المتغير.

انه المفتاح الذي يُمكن الناس من الوصول إلى مجتمع التحرر والديمقراطية والعدالة و السلام وتحمل المسؤولية الاجتماعية،

فهو يتيح فرصة للعمل ويعزز الضمان الاجتماعي المتزايد ومن الشباب حتى الشيخوخة.

ويُمكن الشخص من تجديد مشاركته التي تُرقى به إلى المراكز الاجتماعية المرموقة.

ومن المفترض أن يضمن التعليم المشاركة في فرص الترقى الاجتماعي. التعليم هو مفتاح حر وسلمي وعادل وديمقراطي ومن حيث الأهمية الاقتصادية، التعليم قوة إنتاجية متزايدة السرعة والأهمية.

فقط المجتمعات المنفتحة اجتماعيا حيث تسمح بتشكيل التعليم البالغ التطور، سوف تزدهر في مجتمع المعرفة العالمي.

يجب تركيز نظامنا التعليمي منذ البداية على تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث وإدماج المهاجرين في مجتمعنا المتكامل بهم.

يزداد العلم والمعرفة على مدى الحياة، بحيث أصبحت المعرفة المكتسبة بسرعة عفا عليها الزمن، لذا التعليم الجيد هو مشروع متواصل. الناس يتعلمون من أجل الحياة ، بل و طيلة حياتهم كلها.

لا يَحُق ولا يُمكن لأي فرد أن يجمع كل المعلومات المتاحة في شخصه، بل بالاشتراك مع غيره، وبذلك يمكننا أن نحصد أقصى فائدة للجميع من التقدم العلمي. وبهذا نريد أن تضفي بهجة التعلم والانفتاح على منجزات البحوث.

نريد كلية لتكامل التربية والتعلم، بحيث يجمع ويحتوي التعليم على المعرفة النظرية والكفاءة الاجتماعية ومعرفة مضمونة تفيد الحياة المهنية. وتعليم لا يشمل مسائل محدودة كالتجربة الجمالية والأخلاقية والتأمل ونقل القيم.

لتعزيز مجتمعاتنا المفتوحة يجب أن نُقيم التعليم والتنشيف السياسي من أجل الديمقراطية.

إن التعليم الشامل للعلوم الثقافية والاجتماعية يقوى الشخصية، إن الشخصيات القوية قادرة على التسامح واحترام الثقافات الأخرى.

* التعليم للجميع

نريد حرية الوصول إلى المعلومات والتعليم والمعرفة. يجب على المجتمع العادل توفير وتحقيق المساواة بين فرص التعلم. يجب أن نتغلب على جميع أشكال الإقصاء بسبب الافتقار إلى فرص التعليم.

يجب أن نُمهّد الطريق للآباء والأطفال بإزالة العقبات المالية، بدأ من التربية في مرحلة الطفولة المبكرة حتى أول مؤهل مهني. لكل شخص الحق في مجانية التعليم من الروضة حتى الجامعة.

إن توفير المساواة في الحصول على التعليم بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية هي مهمة الدولة.

لذا يجب أن يرتفع الإنفاق العام على التعليم. ويجب أن يواكب الإنفاق العام على التعليم تزايد أهمية التعليم. وعليه يجب الاعتراف بالإنفاق على التعليم على أنه استثمارا واعداء. يجب أن يكون هذا الاستثمار في الناس من الأوليات.

نحن بحاجة إلى ثقافة تتيح لنا فرص ثانية وثالثة. عندما يصل شخص أثناء الحياة إلى الطرق المنتهية في الاختناق، هنا يجب أن تُتاح له إمكانية الحصول على مدرسة تُخرجه مجانا حتى يحصل على شهادات التخرج المهني في مرحلة لاحقة.

نحتاج تعليما أفضل وعلى نطاق أوسع. نحن مع مكافحة الأمية. يجب أن يحصل الجميع على الفرصة التأهيلية لاستخدام التقنيات الحديثة في مجال الميديا (وسائل الإظهار).

نحن نُجنب المجتمع عن تقسيمه بين المُتَمَكِّنِينَ من الرقمية وبين المحرومين منها، من خلال توفير التدريب في التعامل مع الحواسب والانترنت في كافة مجالات التعليم والتدريب المستمر.

وذلك بالمساواة التي تشمل الفتيات والنساء في الوصول إلى هذه الفرص. إن الكفاءة الإعلامية الأفضل هي الشرط الحاسم لوعي تام في استخدام وسائل الإعلام.

إن الناس الذين ينقلون المعارف والقيم إلى مراكز الرعاية النهارية للأطفال ومدارس ومراكز التدريب المهني والجامعات يساهمون بعمل ذي أهمية قصوا لمجتمعنا.

المربون والمدرسون واساتذة الجامعة يتحملون مسؤولية كبيرة.

أنهم يستحقون اعترافا ودعما أكثر.

نريد تقوية هذه المهنة. وان نضمن تمثيلا أكثر توازنا بين الرجل والمرأة في التدريس، من رياض الأطفال إلى الجامعة. هذا هو السبيل

الوحيد لتزويد الفتيان والفتيات بالقوة. يجب تحسين التعليم والتدريب

للآباء والأمهات، ولذلك دورا حاسما في نمو الأطفال والمراهقين، لذا

نريد أن ندعمهم في هذه المهمة. وإذا كان الوالدان لا يستطيعان ضمان

التنمية الكافية لأطفالهم، فعلى النظام التعليمي، أن يكون يقظا لرعاية

الأطفال والشباب ويجب أن تُبذل كل الجهود لتمكين كل طفل من التمتع

بتكافؤ الفرص في التعليم.

* التعليم منذ اليوم الأول

في رأينا، يبدأ دعم الأطفال بتقديم الدعم الموجه للآباء والأمهات

الحوامل. وعلى الأخص في الأسابيع والسنوات الأولى من حياة

الأطفال حيث أنها تحسم الأمر.

جنباً إلى جنب مع الآباء والأمهات والأطباء والقابلات والممرضات من خلال أعدادهم جيداً لهذه المهمة يتم تشجيع رفاة الطفل. فلا غنى لنا عن مرافق الرعاية النهارية للأطفال، فهي تُشكّل حلقة في السلسلة التعليمية، حيث أنها تُمكن منذ البداية على التوازن بين الأطفال فتجنب الطفل الحرمان النابع من خلفية الأهل. نريد تقوية التعليم وتربية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة. ونريد تحويل مرافق الرعاية النهارية للأطفال إلى مراكز تجمع الوالدين بالطفل. بهذا ستجد الأسر أن هناك نصائح جيدة فضلاً عن الاعتماد على المساعدة في كل أيام الحياة ومواصلة التعليم. وسيركز تدريب معلمي رياض الأطفال أكثر على التربية في مرحلة الطفولة المبكرة. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص ومُكرس لتعليم اللغات والتنمية الصحية لجميع الأطفال، والمساواة في المعاملة بين الفتيان والفتيات.

لقد ناضل الديمقراطيون الاجتماعيون من أجل إلغاء الرسوم المدرسية فنجحوا.

الآن نحن نطالب بإطلاق سراح (صرف) جميع التكاليف لأيام الرعاية ولجميع الأطفال. منذ سن الثانية ينبغي أن يكون هناك حق قانوني للطفل.

* التعلُّمُ معاً

نريد أن نرى توسيع مدارس الدوام الكامل. في الأخيرة يجد الأطفال كل يوم دعم وتدريب في المدارس المُنسجِمة دراساتها مع كل الأوقات. وهناك يجد الطفل أيضاً أوقات للتعليم الاجتماعي والتجربة الإنسانية، بحيث تُشكل المدرسة محورا في حياة الأطفال والمُراقبين. إن مدارس اليوم الكامل هي المراسي الاجتماعية، لأنها تنطوي على الأندية الرياضية والموسيقية ومدارس تعليم الكبار فضلا عن مؤسسات عمل الشباب المُنتظم في القطاع التطوعي المُلتحم بالمناطق المجاورة. نريد خلق مزيدا من الإمكانيات المُصمّمة من أجل دعم شخصية التلميذ في جميع مدارس اليوم الكامل. هذا هو الذي سيمكّننا من اكتشاف وتنمية قوة التلميذ الذاتية. إن المدارس والمراكز المفتوحة طوال اليوم تخفف أيضا الحمل على كاهل الوالدين. نريد ربطا يُعدّ التعلّم معاً في الصفوف المختلطة مع دعم فردي أفضل. لقد تبين من تجربة البلدان الأخرى أن الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلّم وسريعي التعلّم، يمكنهم مع بعضهم بلوغ مستويات أعلى من الكفاءة. نريد من النظام المدرسي أن يجعل العلاقة بين الفرص التعليمية وبين الخلفية الاجتماعية تنهار.

نريد أن تعمل المدارس بصورة مستقلة. وهن يتلقن معايير مُلزِمة لهنّ وفحص كفاءاتهنّ بانتظام متواصل، ومن ناحية أخرى، لِيَتِمَّكَنَّ من طرح كفاءة وإبداع أكثر. وهذا يشمل اختيار الموظفين وموثوقية اعتماد ميزانيات المدارس.

إن رؤيتنا هي مدرسة ديمقراطية فيها المعلمين والمتعلمين مع أمهاتهم وأبائهم يشاركون في صنع القرار.

* تحديث التدريب المهني

التدريب المهني الأولي يشكل أساسا هاما للنشاط المهني وعلى مدى حياة التعلم المهني. وهذا هو السبب الذي يُحْتَم على التدريب المهني أن يُعلم مُتطلبات الوظيفة، لذلك نريد أن نعطي جميع المراهقين فرص الحصول على التدريب المهني الذي يُمَكِّنهم من نيل مؤهلات المشاركة في عالم العمل وإدارة حياتهم بأنفسهم.

نريد مواصلة تطوير النظام المزدوج أي التدريب والتنسيب (كل حسب مهارته وحاجة سوق العمل). ويجب تحديث التدريب المهني بطريقة تستطيع مواكبة التطورات السريعة في عالم العمل. يجب تجذير النظام المزدوج بقوة أكثر في القطاعات المهنية الجديدة.

ومن الضرورة بمكان تفاعل جيد بين المؤسسات التجارية والمدارس و الدعم المُلتزم. إن التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التعلم يحتاجون المساعدة الشخصية الخاصة وعليه يجب على الشركات توفير أماكن للتدريب وللعمل بجد، من أجل تحقيق هدف توفير العمال الماهرة.

قد تكون النماذج التمويلية التي تقوم على التضامن مفيدة للتدريب المهني. إن تكميل التدريب المهني في المدارس يجب أن يؤدي بعد التخرج من المدرسة إلى شهادات ذات قيم متساوية.

يتعين على المدارس والمؤسسات أن تتعاون أيضا في ما بينها. فمن الأيسر للمراهقين جعل الخروج من المدرسة النظامية إلى مدرسة تدريب المهن، إذا كانوا قد اعتادوا على فكرة حياة العمل بينما هم لا يزالون في التدريب المهني.

يجب أن يكون بمقدور الفتيات والنساء إتخاذ قراراتهنّ بأنفسهنّ في ما يخص مستقبلهنّ المهني. يجب أن ينتهي الدور التقليدي للأنماط البالية. نريد أن نتأكد من أن المرأة تعرف ميادين العلم والتكنولوجيات بالطريقة نفسها كالرجل، عندما يتعلق الأمر باختياراتها الدراسية والمهنية.

و يجب أيضا مساعدة الأولاد على التخلي عن الدور القديم المثبت من أجل أداء أفضل في المدرسة الثانوية.

* تعزيز البحوث والدراسات الجامعية

نريد تحسينا لنوعية التدريس والبحث العلمي وزيادة عدد الأماكن الدراسية الجامعية المتوفرة لدينا.

التمسك بمسؤولية الدولة عن الجامعات. إذ تقع على عاتقها مهمة ضمان تمويلها. يجب أن تتمتع الجامعات بأكبر حد من الاستقلالية. ونريد تمكين الجميع في المشاركة بأمور الحياة الجامعية.

بحيث يُشكل البحث العلمي والتدريس الوحدة الجامعة للجامعة. الجامعات مجتمعة يجب أن يتوفر النطاق المتكامل الذي يلم التدريس على البحث العلمي. يجب تشجيع العلوم الاجتماعية والإنسانية قدر العلوم الطبيعية والهندسة. ولا بد من تعاون الجامعات مع المؤسسات البحثية بشكل وثيق.

نريد الوصول إلى الطريق المفتوح نحو الجامعة. ونريد زيادة حصة الطلاب من الأسر ذوات البعد عن التعليم.

الفرز حسب التصميم والمواهب وليس الخلفية الاجتماعية. لضمان المنافسة العادلة بين الولايات الاتحادية، وتقديم حوافز للجامعة في أكثر الأماكن، نحن نؤيد تسوية مالية بين الولايات.

ولا بد أيضا من المُمكِن للأشخاص ذوي المؤهلات المهنية اتخاذ المُقررات الجامعية لهم، كون الدولة تدعم التقدم نحو مستوى الدراسة عن طريق المنح والقروض والمنح الدراسية.

نريد أن نزيد من الخبرة الدولية للطلاب كي تتضح كيفية المنح الطلابية.

وفي الوقت نفسه، فإن بلدنا منفتح وجذاب للطلاب من بلدان أخرى. وهذا يتطلب إلغاء العوائق البيروقراطية من أجل الوصول إلى جامعاتنا. لجذب أفضل العقول نحتاج المنح الدراسية للطلاب الموهوبين من الخارج.

* مواصلة التعليم في مجتمع التعلم

نريد مجتمعا فيه الفرصة متوفرة لتُعلّم الناس تطوير جميع أنحاء حياتهم. كذلك أن يصبح التعليم المتواصل هو العمود الرابع من نظامنا التعليمي كي يتمكن الجميع من النهوض من خلال التعليم.

هذا العمود الرابع أيضا مسؤولية عامة وتحملها الدولة.

لكي يُقدّم الشعب على مزيد من التعليم نريد أن ندعمه من خلال المساعدة المالية والحق في الحصول على وقت للتعليم. ويشمل هذا الاعتبار المصالح الخاصة بالأمهات والإباء.

ولتحقيق ذلك نحتاج إلى حلول مشتركة من صانعي السياسات والمؤسسات والشركاء في المفاوضات الجماعية التي تُحدد وقت العمل والأجور.

نحن سنحول مؤسسات التأمين ضد البطالة خطوة تلوى الأخرى إلى تأمين العمالة ومن خلال ذلك يتم تمويل التعليم المتواصل. ولتفتح الجامعات اذرعها لمبادرة التدريب في المجالات المهنية المستقلة. نريد بذل المزيد من اجل التأكد من قبول التعلم وان لا تقشل الناس بسبب العقبات المالية، نحن بحاجة إلى إعادة هيكلة وتوسيع وتعزيز إدارة الدولة للتعليم والتدريب.

إن المشاركة في التعلم مدى الحياة لا تُقيم في التوظيف فقط، بل التعلم هو العنصر الأساس لإدارة الحياة الشخصية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى العمل المتصل بالتدريب والتعلم المتواصل في التعليم المستمر، تلعب العلوم السياسية والثقافية دورا مهما. في هذا السياق ينبغي تعليم الكبار وان تظهر المدارس الشعبية مرة أخرى على السطح.

إن مواصلة التعليم والتدريب تُمكن المسنين من البقاء نُشطين في العمل وفي المجتمع. نريد زيادة مشاركتهم في مواصلة التعليم والتدريب. هذه هي الضمانات لقوى الابتكار وقوام مجتمع طويل العمر.

نريد أن نتأكد من أن التعلم والتعليم في المرحلة الثالثة من العمر هو إثراء للعلاقات بين الأجيال.

4. 8. تعزيز حقوق الأطفال والأسرة

(تقوية الأسرة وخدمة وقائية لتقوية الأطفال)

الأطفال يجسدون آفاق المستقبل السعيد. هم أساس كل مجتمع لذا نريد توفير أفضل الظروف للأسر التي لديها أطفال في جو من الانفتاح وتقبّل لاحتياجات الأطفال.

في العائلة يجد الناس الحب والاطمئنان والاستقرار والتوجيه والدعم المتبادل.

نجاح سياسة الطفل والأسرة هو المفتاح لمستقبل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على حد سواء في بلدنا. إن الأسباب التي أدت إلى الانخفاض المُستمر في معدل المواليد في ألمانيا هي إخفاقات سياسية حصلت ضمن العوامل، التي عفا عليها الزمن.

يجب أن تتحول سياسة الطفل والأسرة من التهميش إلى التركيز في جهودنا عليها. نحن بحاجة إلى سياسة الطفل والأسرة التي يمكن أن تتعدى حدود الدوائر الحكومية واختصاصاتها.

فقط المجتمع المحب للأطفال يمكن أن يكون ديناميكيا ومتجها نحو النمو. يجب أن يحصل كل شخص على إمكانية إدراك حياته وتشكيلها بما يحلو له.

ولذلك نُحِبُّ السياسة التي تُسهل على الشباب والشبان تحقيق رغباتهم في إنجاب الأطفال من دون تعريض حياتهم وتطلعاتهم وتوقعاتهم إلى الخطر.

وهذا ينطبق بصفة خاصة على الأولياء الذين يريدون أن يكون لهم أكثر من طفل واحد.

إن الشباب في مرحلة تأسيس الأسرة بحاجة إلى مزيد من المساعدات المالية من أرباب العمل وأيضاً مزيداً من الدعم الاجتماعي. نريد تحسين سياسة الظروف الموضوعية العامة التي تُمكن إنجاب الأطفال.

هذا يتطلب الدعم الذي يستهدف كل مرحلة من مراحل حياة الشباب والشابات بما في ذلك التدريب والبدء بالإعمال الجديدة. عندما يريد الناس إنجاب ثلاثة أطفال أو أكثر، فلا ينبغي أن يتخلوا عن هذه الرغبة بسبب القيود المالية.

إذا كان كثير من الرجال والنساء بدون أطفال لانعدام التوافق بين ظروف الأسرة والعمل فهذا يُمثل قيوداً لحرية الفرد وفرصته في الحياة.

يتعين على عالم العمل النظر إلى احتياجات الأسر.

إن شروط العمل التي لا تسمح للتخطيط والاستقلال الاقتصادي تجعل مع مرور الوقت من الصعب على الشباب أن يبتوا لصالح إنجاب الطفل.

إن ظروف العمل المتداولة التي تعد الفرد مثاليا عندما يكون في جميع الأوقات جاهزا للعمل، تشكل عقبة أمام استقرار العلاقات الإنسانية والتماسك الاجتماعي في بلدنا. يجب أن يأخذ نظام ساعات العمل والتدريب أثناء الخدمة متطلبات أولياء الأطفال في الاعتبار. هذا سيُتيح فرصا جيدة لكسب العيش، والمساواة في فرص الوصول الوظيفي والمناصب القيادية، وإمكانية تقاسم مهام تربية الأطفال والمنزل و المشاركة في القرارات. هذا سيفيد كل الأسر والمؤسسات على حد سواء.

إذا كان الوالدان منفصلين يزداد خطر فقر الأطفال. إذا وجب على احد الأولياء تربية الطفل لوحده، عادةً يكتنّ الأمهات، ومعظمهنّ عادةً لسنّ في وضع يمكنهنّ من العمل لعدم وجود رعاية للطفل. وبهذا تزداد القيود المالية على كاهل الآباء والأمهات أكثر إذا كانا بعد إنجاب عدد كبير من الأطفال، يعيشان منفصلين. هنا يجب على الدولة أن تتأكد من أن الأولياء المنفصلين باستطاعتهم الخروج إلى العمل من خلال توفير الخدمات التعليمية ورعاية أطفالهم. نحن لا نستسلم لحالة تكون فيها الخلفية الاجتماعية للوالدين أساسا لتحديد الدخل والفرص التعليمية لمستقبل الأطفال. ولهذا السبب تُشكل سياسة الأسرة عنصرا أساسيا لسياسة الاندماج الاجتماعي.

إن سياستنا الأسرية تعكس نموذجاً للواقع الاجتماعي. وهو أن معظم الناس يرغبون الزواج. نحن نؤيد أيضاً خياراتٍ أخرى من شراكة العيش مع نفس الجنس وكذلك حياة المربي الوحيد لأطفاله. الأسرة هي التي تحوي الأطفال و فيها شركاء هنا تتف الأجيال إلى جانب بعضها. لكل فرد أسرة، وحتى الناس الذين ليس لهم أطفال خاصة بهم.

نموذجنا أسرة فيها كل من الأب وإلام على حد سواء يتحملان مسؤولية توفير الدخل والرعاية هذا هو ما وافقت عليه الغالبية الساحقة من الشباب.

فهذا النظام يستجيب لاحتياجات الأطفال الذين يريدون الأب وإلام معا والذي يضمن الاستقلال الاقتصادي للأسر، وفي نفس الوقت يستحق الوالد أو الأم التي تقوم بالتربية بمفردها كل التقدير والموازرة. إن القرار الذي يصلح للأطفال يبقى كما هو دائما قرارا خاصا، وهي الطريقة الأجدر للتربية، بيد أن هذا القرار الذي يتأثر به أي طفل يؤثر على مستقبل بلادنا. ولذلك فإننا نريد أن نعزيز مسؤولية المجتمع نحو الأطفال. وهذا يعني: التوجيه المهني المكثف لجميع الآباء، وللجميع حقوق قانونية في الرعاية النهارية للطفل بعد سن السنة الثانية.

لاسيما الأبوين فهم بحاجة إلى مزيد من الدعم في السنين الأولى لأبناءهم. لأنه من الصعب تحقيق التوازن وتعويض العطل الأولى للأمهات والآباء في مرحلة لاحقة.

لوالدين الحق والالتزام بتربية أطفالهما.

الدولة تتحمل مسؤولية خاصة عن الأطفال الذين لا يحصلون على ما يكفي من دعم أسرهم، وهي مسؤولية حتى عن الأطفال الذين يتعرضون للعنف.

إن حق الوالدين القانوني يجد حدوده عند انتهاكه حق الطفل. للأطفال حقوق خاصة بهم نريد ترسيخها في الدستور الألماني. يجب أن تتدخل الدولة والمجتمع إذا انتهت الأسرة في صراعات العنف ضد المرأة أو إهمال الأطفال.

4 . 9 . التقديم المستديم

* التكنولوجيا والمسؤولية الاجتماعية

* تأمين الموارد وحماية الغلاف الجوي ودعم نظام الحياة الطبيعي

* التنقل ونوعية الحياة

* تنمية المناطق الريفية

* الزراعة المُستديمة

* التكنولوجيا والمسؤولية الاجتماعية

* تأمين الموارد وحماية الغلاف الجوي ودعم نظام الحياة الطبيعي

* التنقل ونوعية الحياة

* حماية الطبيعة والحيوانات

* تنمية المناطق الريفية

* الزراعة المُستديمة

إن أرضية سياستنا هي مبدأ الاستدامة وفي جميع الميادين. إن التنمية المستديمة تخلق التوازن الاجتماعي اللايكولوجي والأهداف الاقتصادية. وهذه السياسة تُعبر ضمن قرارات اليوم حول احتياجات الأجيال المقبلة.

إن الطاقة مثل الهواء والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، تُعد أمرا أساسيا لدعم نظام حياتنا المدنية. إن طريقة اليوم في استخدام الطاقة وهدر الموارد ليس لها مستقبل. إن استجابة الطبيعة هي رد فعل على تأثير الإنسان وان تغير المناخ يُعد احد الأخطار العالمية الرئيسية.

إن النمو في الطلب على الطاقة وزيادة استهلاك الموارد الطبيعية مسألة ملحة تقتضي تغييرا لهذا المنعطف.

* التكنولوجيا والمسؤولية الاجتماعية

انه من المُمكِن أن تكون الحياة أفضل والثروات أكثر ليس فقط هنا والآن، ولكن أيضا للأجيال القادمة وفي جميع أنحاء العالم. لا يمكن حل المُشكلات البيئية والاجتماعية لعالمنا المعاصر إلا عن طريق تطوير عالمنا المعاصر. إن حقوق المعارف والمهارات تفتح الفرص والإمكانيات، وقد كان ذلك يعتبر ولمدة جدا طويلة أمرا لا يمكن تصوره، لأن يمكننا علاج الأمراض التي كانت مكافحتها مستعصية. وقد أصبح بمكاننا مكافحة المجاعة. الآن يمكننا أن نَنقَل بجزءٍ قليلٍ من القوة الحصانية الدافعة التي كانت سابقا لازمة للتنقل.

الاقتصاد يمكن أن ينمو من دون تدمير الطبيعة. كل هذا ممكن إذا استخدمنا إمكانياتنا بعقلٍ وبعزم.

نحن نروج وندعم الأفكار والعقول المُخترِعة ونُراقب نزاهة التكنولوجيات الجديدة للتأكد من أنها تخدم أغراض التنمية الحرة والكرامة والأمن والتماسك الاجتماعي للبشرية.

نحن نعلم: أن الابتكار التقني يجب أن يكون مقبولا ويلبي احتياجات المجتمع، وينمو بنفس القدر من التقدم في تحسين الحياة ويصل إلى كل الناس.

التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات والتقدم الطبي تدفعنا إلى حدود غير أخلاقية. إن الاكتشافات وتطبيقاتها تتطلب تفكيراً أخلاقياً واسع النطاق.

نحن نريد أن نناقش ذلك مع العلم ومع الكنائس والطوائف الدينية. يجب ألا تُمس كرامة الحياة البشرية وفي جميع مراحلها. الالتزام بحظر استهداف الجينات الوراثية والتدخل في مجريات الإنسانية.

* تأمين الموارد وحماية الغلاف الجوي ودعم نظام الحياة

الطبيعي

إن توافر الموارد الطبيعية شرط أساسي لجميع الأنشطة الاقتصادية وللتقدم التكنولوجي والمدني. لذلك حفظ قاعدة أرضية الموارد شرطا أساسا لحياة أي مجتمع. من أجل التعاون الدولي والحفاظ على السلام وغنى الموارد، يجب إن تُحفظ الأخيرة بطريقة لا تحرم المجتمعات الأخرى من الموارد الضرورية لها.

وهذا ينطبق على موارد الطاقة والمواد الخام والمياه وخصوبة التربة. إن الاستفادة من الطاقة والمواد الخام تحدث في المجتمعات الحديثة عن طريق استخدام التحويل التكنولوجي الملائم.

إن تحمل هذه الخسائر لا مفر منه، لأن هذه الموارد تحتوي على مواد خطيرة تخرج منها على نحو متزايد خلال تحويل المزيد منها، فتهدد صحة الناس ونظام دعم الحياة الطبيعي.

منذ بداية العصر الصناعي والموارد المحدودة الناضبة تُستغل أكثر فأكثر. وعلاوة على ذلك فإن الطاقات الحفرية للنفط تحتوي على مواد خطيرة وإن زيادة الطلب عليها أدى إلى الأزمات البيئية العالمية التي تهدد بقاء الحضارة بسبب الكوارث المناخية.

يبدو للكثير أن الطاقة النووية مدعاة لأمل كبير نظرا لقرب نهاية عصر وقود النفط.

لكن لا يمكن أن ترتقي هذه الآمال إلى المستوى المطلوب ولأسباب كثيرة معروفة لحد الآن، مثل عدم المسؤولية أمام مخاطر الحوادث النووية والنفايات التي تخلفها ولعشرات الآلاف من السنين.

لا يحق لجيل ترك أعبائه للأجيال المقبلة ولمدد طويلة من الدهر. وفي رأينا أن احد المهام الرئيسية لقرن الحادي والعشرين هو الاستمرار في تحقيق الانتقال من الموارد المحدود إلى غير المحدود و من السامة إلى غير السامة.

هدفنا هو عصر الطاقة الشمسية. في خضم التطورات المحتملة الشاملة والتكنولوجيات الموجودة فهذا ليس ممكنا فحسب، بل يوفر أيضا فرصة عظيمة لصيانة التقدم التكنولوجي الحديث وتقاسمه مع البشرية جَمَعَاء.

الشرط الأساس لذلك هو قاعدة عريضة لتغيير هيكل توفير الطاقة نحو اللامركزية وبأشكال جديدة.

إن الجسر الذي يصل بنا إلى مُبتَغنا هو الكفاءة العالية وثروة التوفير التي يمكنها أن تسد الفجوة القائمة لأنها تقلل من إستهلاك الطاقة وتجنبنا خسائر التحول في إستهلاك الطاقة.

وبهذا يُمكن خفض إستهلاك البشرية من الطاقة بحلول عام 2020 وتخفيضها إلى أربعة أضعاف بحلول منتصف القرن.

بالتزامن مع التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة الغير ناضبة والذي يَستدعي مجموعة من التكنولوجيات الجديدة التي تُمكننا من إيجاد العديد من فرص العمل الجديدة في الصناعة والخدمات والتجارة والزراعة والغابات.

وهذا يُمثل أهم إسهام لتجنب النزاعات الدولية على الموارد، ويساهم في التنمية الاقتصادية في البلدان الغير صناعية في العالم ويلغي الاعتماد على الطاقة الحيوية الذي يجعل دول بأكملها خاضعة للابتزاز.

إن الطاقات المتجددة موجودة في كل مكان ودائمة الموارد المتاحة لإنتاج الطاقة المحلية. كما أنها تُمكننا من خفض استهلاك المياه مما يجعل من الأسهل التعامل مع الأزمات الناجمة عن شحة المياه، لأن توليد واستخدام الطاقة النووية ومن النفط يتطلب كميات كبيرة من المياه.

إن استبدال الطاقات غير المتجددة يجب أن يبدأ أولاً بتلك الطاقات التي سُنسْتَفَد احتياطياتها مُسبقاً، مثل النفط الخام والغاز الطبيعي، وتلك التي نعتمد على استيرادها.

وهذا يعني أن نعطي من بين مصادر الطاقة الناضبة أفضلية لاستهلاك الفحم المحلي.

بوصفنا الحزب الحاكم منذ عام 1998، نحن فخورون حيث مهدنا الطريق إلى عصر الطاقة الشمسية، ومن ثم أَعْتَمَد دورنا الرائد في العالم، ولتسريع تنمية هذا العالم نحن نؤيد إنشاء الوكالة الحكومية الدولية للطاقة المتجددة (إي ري نا).

نريد قدر المُستطاع استبدال المواد الخام الصناعية الناضبة بالمتجددة منها. هذا هو الأكثر من المُمكن وبسهولة نُسْتخرج المواد الخام من المواد الكيميائية وبهذا يُضمن مستقبل الصناعة الكيميائية.

في مجال تعدين المعادن يمكن استخدام المعادن والمواد البديلة الغير محدودة كبديل، للمحافظة على الموارد الناضبة. لذلك لابد من التركيز على هذه السياسة التكنولوجية.

و بنفس الحدة ندم تحسين كفاءة استخدام المواد الخام وإعادة تدوير المواد الإنتاجية، بحيث تؤدي تلك العمليات إلى توفير المواد وتقليل النفايات.

وهذا يساعد أيضا على تجنب البيئة من زيادة النفايات المضرة. إن هذا الاستثمار يُؤمن الموارد ويحفظها نتيجة الاقتصاد الدوري الحديث الذي يبدو واعدًا ومستديماً للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستويين الإقليمي والمحلي.

لقد وصلت القدرة الاستيعابية للأرض على الانبعاثات السامة إلى حدها الأقصى. لكي يتم تقييد إحترار الأرض إلى المدى الذي تطيقه البيئة، ينبغي تقليل الانبعاثات العالمية للغازات الاحترارية بحلول عام 2050 إلى النصف.

إن بروتوكول كيوتو هو بداية فقط، بيد أن طموحاتنا لتخفيض الغازات الساخنة تواصل دعم تلك الاتفاقات الطموحة أكثر فأكثر. وفي هذا المجال يجب أيضا، أن تلعب ألمانيا دورا رائدا. إن البلدان النامية والناشئة بحاجة إلى التكنولوجيات الحديثة للدخول من دون أي التقاف في اتفاقات المناخ عند توليد الطاقة وإستخدامها.

أثناء تغير المناخ، لا مفر من أخطار الظواهر الطبيعية التي تخترق وعينا إلى أبعد حد.

لا أحد يستطيع أن يكون حقا في مأمن من الأضرار الطبيعية مثل الفيضانات والعواصف أو الانهيارات. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نحتاج إلى المزيد من التدابير الاحترازية، الوقائية والمُخططة لحمايتنا من تلك الأضرار الطبيعية.

* التنقل ونوعية الحياة

إنك تتحرك بحرية وتغطي مسافات كبيرة في مدة زمنية قصيرة، هي مكاسب كبيرة بالنسبة لكثير من الناس. إن ثقافتنا لا يُمكن تصورها، من دون التنقل الشخصي أو من الحياة اليومية إلى الاقتصادية بما فيها تقسيم العمل في الأسواق العالمية. إن النقل التجاري هو الناقل للنمو الاقتصادي.

في مجال توريد السلع توجد عروض الحلول اللوجستية (المواصلات) للمهام المعقدة.

إننا ندعم تعزيزات حركات السير المطلوبة والضرورية، رغم أنها ليست غاية في حد ذاتها. نريد تقادي الطُرق التي تبدوا فائضة،

بديموغرافية أكثر ذكاء حتى نستطيع تطوير التنقل عن طريق تحسين الخدمات اللوجستية. لذا نَسْتَثْمِرُ في البنية السكنية حتى تصل مستوى البنية التحتية للنقل والمرور إلى درجة عالية من الرقي وبذلك نطبق مبدأ الاستدامة.

من حيث التوافق الايكولوجي نعطي أولوية لأفضل التكنولوجيات المتاحة ولنظام المرور المتعدد الوسائط. هنا نحتاج إلى تحديث عالي الأداء للسكك الحديدية.

ولهذا الأمر أهمية كبرى بالنسبة لنمو أوروبا الموحدة بشكل أو ثقل. لأن أداء السكك الحديدية يشكل الضمانات النوعية للحياة في المدن والمناطق.

إن النقل العام للركاب لمسافات قصيرة يبقى نسبياً مسؤولية عامة وحيث لا نجد وسائل النقل الجيدة نجد زيادة تلوث الهواء وتمزق الغلاف الأرضي لتلك المنطقة، كما أثبتت ذلك التجربة في كثير من المدن خارج أوروبا. يجب أن تصبح الحافلات وقطارات السفر من حيث التكلفة أكثر كفاءة، لكننا لا نزال ندعم النقل العام للركاب لمسافات قصيرة بالتمويل من المال العام.

في أيامنا يجري اختراع السيارة مجدداً. لقد ابتدأ التناقض القديم بين وسائل نقل الفرد وبين البيئة يضعف بوضوح. هذه الخطوة هي حاجة

ماسة من حيث التغيرات في إستهلاك الطاقة وحماية الغلاف الجوي. لان الكفاءة العالية للتكنولوجيات التي تُشغّل المحركات وإدخال الوقود البيولوجي (الوقود المستخرج من النباتات) خففت من عبء وسائل النقل على البيئة.

لذلك نُؤيد، أن تكون الضريبة في المستقبل على نوعية السيارات حسب كمية ثاني أكسيد الكربون الذي تُخرجه السيارات. نحن عازمون على اغتنام فرص إنتاج الطاقة من تكنولوجية خلايا وقود الهجين والهيدروجين.

* حماية الطبيعة والحيوانات

نريد الحفاظ على مواردنا الطبيعية أي حماية إرثنا الوطني كالتربية والحيوانات وحماية التراث.

يحتاج هذا تنفيذًا صارمًا في تطبيق حماية الطبيعة للمحافظة على الطبيعة وإجراء تخفيض كبير في ازدياد إستهلاك الأراضي لمشروعات البنية الأساسية والتجارة والإسكان.

نحن بحاجة إلى فضاء الاستجمام والترفيه. وفي رأينا المحافظة على الطابع الفريد في تنوع وإثراء الأنواع مبهرًا، لذا هو أمر لا غنى لنا

عنه، وان المحافظة عليه هي المساهمة الدائمة لنوعية حياة أطفالنا وأحفادنا.

التزامنا الأخلاقي هو أن نكون دقيقين في مراعاة الطبيعة وهذا ينطبق أيضا عندما لا تُمثّل فائدة الطبيعة فائدة مباشرة للإنسان. نحن نريد توفير حماية أفضل للنباتات والحيوانات.

و نريد أن نتعلم من الطبيعة واستخدام قواها من اجل حياة أفضل. لحماية المحيطات والمناطق الساحلية حماية فعالة، نحتاج إلى تطبيق معايير السلامة المتعارف عليها في مجال النقل البحري وبناء السفن فضلا عن الصيد الرشيد والمستديم. إن حفظ أنواع الأحياء في بيئتها الطبيعية يصبح طبيعي، إذا كان المجتمع يحترم الدعوة إلى معاملة الحيوانات معاملة طبيعية. وعليه يجب مكافحة القسوة مع الحيوانات وباستمرار ومنع التجارب على الحيوانات وأيضا يكون ذلك ممكنا. لذا نلتزم دَعَمَ الناشطين في مجالات حقوق الحيوان.

* تنمية المناطق الريفية

يجب على المناطق الريفية مواجهة تحدي التغيير الديموغرافي، والتقدم الاقتصادي، وكذلك التغيير الايكولوجي.

الهدف من سياستنا في المناطق الريفية هو تعزيز القدرة الاقتصادية للمناطق المُحافظة، وإنشاء البنية التحتية الملائمة والمحافظة على المناظر الطبيعية وثقافة المناطق الريفية.

الحياة في المناطق الريفية لا تزال تتسم بالزراعة. لدى المناطق الريفية فرص للتنمية مثل السياحة أو المواد الخام المتجددة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. نحن ندعم الشبكات الإقليمية ذات النشاط الهادف إلى تعزيز القوة الكامنة في المناطق الريفية.

* الزراعة المستديمة

إن الزراعة في ألمانيا معرضة إلى مزيد من التغيير، لأن تدويل الأسواق الزراعية مستمراً. إذا يجب أن نتأكد من أن التحولات المالية لصالح الزراعة في الاتحاد الأوروبي مرتبطة مع مساهماتها من أجل المحافظة على نظم دعم الحياة الطبيعية وإدامة مناظرها وثقافتها الريفية المواتية للتنمية المستديمة في المناطق الريفية. إن فرص الأسواق الجديدة تنشأ بسبب جودة الأغذية العالية، ولاسيما الإنتاج الأيكولوجي و المواد الخام المتجددة أي الغير ناضبة.

نحن نُشجع هذه الزراعة التي تغطي الطلب المتزايد والتي في نفس الوقت هي تحذر من سوء استخدام الموارد الطبيعية مثل التربة والماء والهواء.

إن الثروة الثقافية تتضح في العديد من الدول من خلال المناظر الطبيعية التي شكلتها الشعوب. نريد أن نحافظ على هذه الثروة. المزارعين والمستهلكين لهما الحق في تشجيع الزراعة الغير معدلة جينيا.

نريد نوعا من الزراعة فيها البيئة والحيوانات متوافقة في تحسين نوعية الإنتاج. ويحتاج المزارعون إلى حرية اقتصادية أكبر في مجال العمل كي يُكيفون أنشطتهم وفق السوق.

إن التعاونيات، وأشكال جديدة من التعاون داخل سلسلة التسويق وغيرها من مؤسسات الأعمال الزراعية التقليدية، تتيح فرصا لتحسين أوضاع اسواقهن في الارتباط مع قوى التصريف المركزة لدى محلات بيع الاغذية بالمفرد.

إن هذا النوع من التقدم الذي يتوافق مع مصالح الأجيال المقبلة وطبيعتها جاء من أجل تحديد المسارات على المدى الطويل في أسلوب حياتنا واستدامة نشاطنا الاقتصادي.

5 . طريقنا

نحن نتقدم إلى الأمام.

إننا نترك العناد والمراثي التي تنكر الحقائق والأناية والشعبوية
للآخرين.

* نحن حزب الحرية والعدالة والتضامن.

إن هذه القيم الأساسية الثلاث متحدة في الهدف السياسي للديمقراطية
الاجتماعية وهي التي تميزنا عن سائر الأحزاب والمصالح السياسية.
بهذا نريد أن نكسب تأييد الناس في بلادنا لهذه القيم ولأهداف
الديمقراطية الاجتماعية.

إننا نقوم بإنشاء التحالف من أجل الديمقراطية الاجتماعية.
لا يمكن لأي حزب أن يكون دائما قويا إلا بالناس التي تُشاركه في
الرأي والقيم فتدعمه.

نحن نناضل من أجل تحالف سياسي يجمع كافة أجزاء المجتمع المدني
القائم على التضامن.

نريد أن ننشر الحماس لأفكارنا بين الرجال والنساء، بين الصغار
والكبار.

* نحن حزب كل ألمانيا

لقد جمعنا في حزبنا منذ 150 سنة خبرة تاريخية، تمتد من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب ومن نساء ورجال، وشبابا وشبابا من مختلف مناحي الحياة والتجمعات. هذه هي قوتنا. وبوصفنا حزب اليسار حزب الشعب نريد أن نتحمل المسؤولية عن بلدنا بأكمله - على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

نحن حزب المواطنين المهتمين بالمجتمع، كحركة إجتماعية تحتوي على عدة من مئات الآلاف من الأعضاء، نحن أنفسنا جزء من المجتمع المدني المتضامن الذي يحتوي على مواطنين يتحملون المسؤولية عن مجتمعهم، وبهذا نخلق حيوية الديمقراطية. الجيل القديم بشكله الخاص به يشكل قوة لا يمكن الاستغناء عنها في هذا المجتمع المدني.

من اجل الديمقراطية الاجتماعية نريد أن نفوز بالنشطين وهم ضمن النقابات والكنائس والنوادي والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. نحن نكافح جنبا إلى جنب مع جميع النساء والرجال الذين يدعمون المساواة دعما حقيقيا.

نحن نُنَاضِل من أجل كسب جميع الذين يريدون تحسين بلادنا وليلتزموا بأفكارهم المنطبقة مع أفكار الحزب وليكونوا أعضاء في الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

* نحن حزب العمل والقيمة المضافة

الديمقراطية الاجتماعية تجمع جميع القوى المنتجة في بلدنا بما فيها القوى العاملة من الرجال والنساء التي تدير المشاريع لحسابها الخاص في الحرف المهنية والحرف الحرة.

نحن نؤيد مصالح الطبقة العاملة والمُسْتَبْعِدِين عن العمل و نريد أن نشكل معهم مجتمع عمال المستقبل.

* نحن حزب التعليم والعلم والتقدم.

المعرفة تعني التطور الحر للناس. إن المعرفة قوة منتجة ذات أهمية متزايدة لشركائنا في المجتمع.

نحن نسعى من أجل التحالف مع جميع أولئك الذين يسعون إلى مضاعفة المعرفة ونقل العلم من أجل عيش كريم للجميع.

نريد التقدم الذي يتحمل المسؤولية الاجتماعية.

* نحن نعرف أن الديمقراطية الاجتماعية تستمد قوتها من حوافز علوم جميع المبادئ الأكاديمية.

* نحن حزب الثقافة

إن فكرة الديمقراطية الاجتماعية تُجد طابعها في أعمال الفنانين والمفكرين والمبدعين.

نريد أن نمارس معهم النقد البناء وأين ما يكون النقد ضروري لتطوير أفكار الحياة الطيبة.

* نحن حزب التضامن الدولي.

نحن ندعم بكل تصميم مصالح المناطق المحرومة في العالم. ونعمل من أجل السلام العالمي وندعم العدالة الدولية والحركات الاجتماعية في سعيها من أجل عالم أفضل.

الناس من مختلف الثقافات والأديان تجد البيت السياسي في الديمقراطية الاجتماعية. إن حزبنا بصفته عضوا في الاجتماعية(الاشتراكية) الدولية وحزب الديمقراطية الاجتماعية في

الاتحاد الأوروبي وبهذا فإننا جزء من أسرة القوى السياسية التي تحمل
الفكرة الديمقراطية الاجتماعية.

* نحن حزب تضامن الوسط

في مركز الاهتمام، حزبنا له مئات الآلاف من الأعضاء ولكن
هناك الملايين من الناس لهم نفس التفكير والشعور مثلنا. كثير من
الناس يريدون مجتمعا أفضل وأكثر عدلا وباستقلالية عن أوضاعهم
المعيشية.

ولتنفيذ حقوق متساوية للمحرومين نحتاج إلى تضامن من الذين هم
اقل اعتمادا على دعم الشؤون الاجتماعي.

إن آليات التضامن وأموال المساهمات التضامنية مكنت اقتصاد السوق
الاجتماعي، وستواصل رعايتها للتضامن وبمساهمتها في تماسك بلدنا.
نريد توسيع رقعة الاهتمام بآليات التضامن في بلدنا ونكسبها إلى
الديمقراطية الاجتماعية.

ونريد إقناع الأغلبية في بلدنا بأن العدالة الاجتماعية هي المقصد
الحقيقي للبشرية وتجلب المنفعة للجميع.

إننا نتطلع إلى الأمام.

الفهرست العام	الصفحة
مقدمة من الدكتور لطيف الوكيل ...	6.....
الديباجة	16
دراسة موجزة من الزميل بروفيسور دكتور تيسير الألوسي	18
فهرست البرنامج السياسي المترجم	25
0. تمهيد و ملاحظات أولية ومبدئية.	26.....
1. رؤى الديمقراطية الاجتماعية في العولمة	28
العصر الذي نعيش فيه	
2. القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية.....	44.....
3. الديمقراطية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين ...	54... ..
4. أهدافنا وسياستنا	58.....
1.4. نظام عالمي مسالم و حر و عادل	59.....
2.4. الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية	78.....
3.4. الدولة الديمقراطية والمجتمع المدني القائم على التضامن	91
4.4. المساواة بين الجنسين	114
5.4. القيمة الجديدة المضافة وجودة العمل	117.....
6.4. دولة الرفاهية الاجتماعية	142.....
7.4. التعليم في مجتمع التعلم والتعليم	161

- 8.4. تقوية الأسرة وخدمة وقائية لتقوية الأطفال 173.....
- 9.4. التقدم المستديم 177.....
5. طريقنا إلى الأمام 191.....

المصدر لهذا الفكر الإنساني
مسودة البرنامج السياسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا
والصادر في كانون الثاني/يناير 2007
(التي احتوت بعد المصادقة، البرنامج السياسي الحالي للحزب
الديموقراطي الاجتماعي في ألمانيا)

Die Literaturquelle für diese humane Ideologie:
Soziale Demokratie im 21. Jahrhundert.

„Bremer Entwurf“ für ein neues Grundsatzprogramm
der Sozialdemokratischen Partei Deutschlands. SPD
Januar 2007